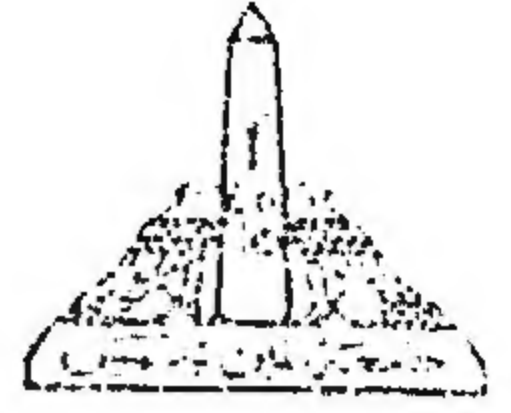



Bibliotheca Alexandrina

0598165



جامعة عين شمس

كلية الآداب

قسم الاجتماع

تم عن التعدادات المطلوبة

أسباب النزاع وأساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة في صعيد مصر

دراسة ميدانية تحليلية

لأسباب النزاع والأساليب الرسمية وغير الرسمية في فض المنازعات

رسالة مقدمه من الطالب

الفنجري أحمد محمد محمد

للحصول على درجة الماجستير في الآداب اجتماع

تحت إشراف

أ.د. ثروت اسحق عبد الملك

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَنَّانِ الَّذِي مَنَّا بِكَ نَعْلَمُ وَابْتِغَاءَ فَضْلِهِ

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ

صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة عين شمس

كلية الآداب

رسالة ماجستير / دكتوراه

اسم الطالب: الفجرى احمد محمد

عنوان الرسالة: أسباب النزاع وأساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة في صعيد مصر

دراسة ميدانية تحليلية لأسباب النزاع والأساليب الرسمية وغير الرسمية
لفض المنازعات.

اسم الدرجة (ماجستير / دكتوراه)

لجنة الإشراف

١ - الاسم: أ.د/ ثروت إسحق عبد الملك الوظيفة: أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس

٢ - الاسم: الوظيفة:

٣ - الاسم: الوظيفة:

تاريخ البحث: / / ١٩٩

الدراسات العليا

إجيزت الرسالة بتاريخ

ختم الإجازة

٢٠٠٦/١٥/٤٠

٢٠٠ / /

موافقة مجلس الجامعة

موافقة مجلس الكلية

٢٠٠ / /

٢٠٠٧/٩/١٧



شكراً وتقديراً

أسجد لله شكراً حامداً إياه على جود فضله وكرم عطائه ، فالعلم منه وإليه يرد ، فاللهم لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك ولعظيم سلطانك أن وفقنتى على إنجاز هذا العمل.

وبعد

تفيض الكلمات الطيبة العطرة كأمواج بحر عندما أريد أن أعبر عن مدى شكرى وتقديرى إلى أستاذى الدكتور ثروت اسحق عبد الملك ولا تكاد تتجلى حتى تتوارى خجلاً أمام عظيم عمله وكريم أخلاقه ، فقد شملني برعايته وتوجيهه طوال سنوات الدراسة والعمل فى الرسالة ، فكان أستاذاً تعلمت على يديه أصول البحث العلمى و أخلاقياته ، وعالماً تجسدت فيه معانى التواضع لله فى أبهى صورهِ فأيقنت منه أن التواضع لله سمة من سمات أهل العلم وخاصتهم فجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما لا يفوتنى أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى أساتذتى علماء الاجتماع بجامعة عين شمس.

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذين جليلين كلاهما أستاذ ورائد فى علم الاجتماع أدين لهما بفضل علمهما على الأستاذة الدكتورة نجوى عبد الحميد وكيل كلية الآداب بجامعة حلوان على تحملها مشقة تقييم هذه الدراسة ومناقشتها رغم ظروفها وانشغالاتها الكثيرة ، والأستاذة الدكتورة منى حافظ أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس على تحملها مشقة تقييم هذه الدراسة ومناقشتها رغم ظروفها وانشغالاتها الكثيرة .

كما لا يفوتنى أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل لكل من ساعدنى ومدّ لى يد العون فى إنجاز هذه الدراسة وأخص منهم أصدقائى ، فهم أصدقاء بمعنى الكلمة ، ما زالوا يحملون معانى الصداقة الجميلة ، فبفضل الله ومساعدتهم البناءة ووقوفهم بجانبى كان له دور كبير فى كتابة هذه الرسالة ومراجعتها وضبطها حتى خرجت بهذه الصورة .

كما أتقدم بشكرى وتقديرى وعرفانى بالجميل إلى أسرّتى التى غرست فى نفسى حب العلم وحب التعلم فألت على نفسها أن تجنى ثمار غرسها فتحملت معى عبء طلب العلم ومعاناته . فكان لوقوفهم بجانبى معنوياً ومادياً وصبرهم الجميل طوال سنوات الدراسة ما دعم قدرتى

نحو مواصلة العمل الدعوى لطلب العلم وتحصيله فجزاهم الله عنى خير الجزاء .

والله من وراء القصد وهو يهْدى السبيل.

الباحث

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٦-١	مقدمه الدراسة
٥٥-٧	الفصل الأول : مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة
٢٨-٧	مفاهيم الدراسة
٥٥-٢٩	الدراسات السابقة
٧٢-٥٦	الفصل الثاني : الضبط الاجتماعي ودوره في تنظيم المجتمع
٥٨-٥٦	أهمية الضبط الاجتماعي
٦٢-٥٨	أساليب الضبط الاجتماعي
٦٣-٦٢	القانون ودوره في تنظيم المجتمع
٧٢-٦٤	العرف ودوره في تنظيم المجتمع
٨٩-٧٣	الفصل الثالث : سوسيولوجيا النزاع والبحث عن إطار نظري ملائم
٧٤-٧٣	تقديم
٧٧-٧٤	مدخل الانثوميثودولوجي
٨٠-٧٨	النظرية الماركسية
٨١-٨٠	مدخل التفاعلية الرمزية
٨٩-٨٢	النظرية البنائية الوظيفية
١٠٨-٩٠	الفصل الرابع : الثقافة وأساليب فض المنازعات
٩٥-٩٠	ماهية الثقافة وأهميتها
١٠٨-٩٦	الثقافة وأساليب فض النزاع
١٢٠-١٠٩	الفصل الخامس : قبيلة الهوارة نظرة تاريخية
١١١-١٠٩	أصل قبيلة الهوارة
١٢٠-١١١	الدور الذي لعبته الهوارة في صعيد مصر

١٣٤-١٢١	الفصل السادس : الدراسة الميدانية والإجراءات المنهجية
١٢٧-١٢١	الإجراءات المنهجية للدراسة
١٢٩-١٢٨	مجتمع الدراسة
١٣٤-١٣٠	خصائص مفردات الدراسة
١٨٠-١٣٥	الفصل السابع : العرف الهوارى وفض المنازعات
١٣٨-١٣٥	ملاحع العرف الهوارى ومبادئه
١٤٥-١٣٩	وضع المرأة في الهوارة
١٦٣-١٤٥	أسباب النزاع في قبيلة الهوارة
١٧٦-١٦٤	أساليب فض النزاع
١٨٠-١٧٦	العرف الهوارى نظرة مستقبلية
٢٠١-١٨١	الفصل الثامن : مناقشة نتائج الدراسة
١٨٦-١٨١	مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري
٢٠١-١٨٦	الإجابة على تساؤلات الدراسة
٢٠٨-٢٠٢	المراجع
٢١٧-٢٠٩	ملاحق الدراسة
٢٢٤-٢١٨	ملخص الرسالة

مقدمة الدراسة

مقدمة الدراسة

- ١ - مشكلة الدراسة
- ٢ - تساؤلات الدراسة
- ٣ - أهداف الدراسة
- ٤ - أسلوب وأدوات الدراسة

مقدمة الدراسة : —

إنه من المعروف أن هناك تبايناً واضحاً بين ثقافة شمال مصر وجنوبها ، وبين ريفها وحضرها ، و فلاحيتها وبدوها ، ومتقفيها وأمييها ، وهنا تظهر حالة المجتمع المصري الخاصة في علاقتها بالقانون ، فهو مجتمع يتميز بالازدواجية في أساليب الضبط الاجتماعي. ونحن نقصد بالازدواجية هنا أن هناك نوعان من القانون في المجتمع المصري هما :-
القانون الرسمي أو القانون المكتوب ، والقانون غير الرسمي أو ما يعرف بالقانون العرفي أو غير المكتوب.

وعلى الرغم من وجود القانون الرسمي في الريف المصري ، وانتشار مؤسساته المختلفة ، والتطورات التي طرأت على المجتمعات الريفية ، إلا أن العرف ما زال يمثل أهمية خاصة في هذه المجتمعات ، وخاصة في فض المنازعات ، ولقد اعتاد الناس الانصياع لأوامر الحكومة وقوانينها ، دون أن يكون لهم دور في صناعة هذه القوانين ، أو تغييرها بما يلائمهم ، وإن كان هذا الانصياع شكلي ظاهري ، فكثير من الناس يخضعون شكلياً لأوامر الحكومة خوفاً من الجزاء الذي قد يوقع عليهم إذا ما خالفوا الأوامر ، ولكن قد يختلف الأمر عند تطبيقهم لهذه الأوامر ، وأكبر دليل على ذلك الأخذ بالتأثر في صعيد مصر .

واستطاع الناس أن يطوروا أساليب خاصة بهم يديرون بها شئون حياتهم اليومية في شكل أدوات ضبط اجتماعي، أخذت صورة ما يُعرف "بالقانون الشفاهي غير المدون" ، والذي يمكن أن نطلق عليه العرف الاجتماعي، أو القواعد العرفية .

ولا تنأى أهمية القواعد العرفية في مجالات الضبط الاجتماعي ، وتنظيم المجتمع من ضخامة حجم السكان الذين يتعاملون في خصوصيتهم وفقاً للقواعد القانونية العرفية ، ولا من اتساع المدى الجغرافي الذي تشيع فيه القواعد العرفية هذه ، بقدر ما تنأى هذه الأهمية من لجوء الأفسراد إلى القواعد العرفية ومجالس الصلح على الرغم من وجود مراكز الشرطة والقضاء الرسمي .

وعلى الرغم من أن هناك العديد من المناطق في صعيد مصر يتمتع فيها القانون والقضاء الرسميين باستقرار ، إلا أنه ما زال يظهر فيها ظلال لبعض القواعد العرفية، وتطبيقها ، ويظهر ذلك في سلطة الكبار، والوسطاء ، والعمد ، ومشايخ القبائل أو العائلات ، كما أن هناك بعض الممارسات للمجالس العرفية في صعيد مصر ،خصوصا لفض المنازعات قبل استفعالها .

ويمكن القول أن اللجوء إلى أسلوب معين لفض المنازعات (سواء كان رسمياً أو عرفياً) ربما يرتبط بأسباب ثقافية تتعلق بحياة الأفراد ،أو البناء الاجتماعي للمجتمع. أو ربما يرتبط بشكل السلطة السائدة في المجتمع(سواء كانت سلطة تقليدية أو رسمية) وربما يرجع ذلك إلى نوع النزاع ، ودرجة تطوره ، والأطراف المشاركين فيه ، ودرجة العلاقة بينهم الخ .

وبالطبع لا نستطيع تحديد ذلك إلا بإجراء العديد من الدراسات الميدانية حول هذا الموضوع ، وعلى مجتمعات مختلفة تتميز بنوع من الثقافة الفرعية . ومن هنا برزت فكرة هذه الدراسة المتمثلة في دراسة أسباب النزاع وأساليب فض النزاع في قبيلة الهوارة في صعيد مصر.

ويمكننا توضيح أهمية دراستنا هذه في النقاط التالية : —

١ — إن تحليل أنماط الخلافات والمشكلات وأسبابها وأساليب حلها يلقي الضوء على العلاقات الاجتماعية السائدة لدى قبيلة في صعيد مصر وبينها وبين جيرانها من القبائل والعائلات الأخرى .

٢ — إن هذه الدراسة تلقي الضوء على ثقافة فرعية يحتكم إليها الناس في حسم أمورهم وخلافاتهم التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية .

مشكلة الدراسة : —

انطلاقاً من المقولة العلمية التي ترى أن مشكلة الدراسة أو المشكلة البحثية هي عبارة عن تساؤل لا توجد عليه إجابة في التراث العلمي يمكننا تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:-

هل هناك علاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع ؟ وذلك من حيث:-

١- موضوع النزاع : —

هل هو نزاع أسرى (أي داخل الأسرة كان يكون بين الأخ وأخيه ، أو الابن وأبيه ، أو بين طرفين من أطراف الأسرة الواحدة) أم هو نزاع عائلي (بين شخصين ينتميان إلى نفس العائلة موضوع الدراسة) كان يكون نزاع بين الأقارب من نفس البدنه ، أم هو نزاع قبلي (أي بين شخصين أو أكثر ينتمون إلى قبائل مختلفة)

٢- أطراف النزاع : —

وفقاً لموضوع النزاع يتم تحديد أطراف النزاع من حيث السن ، ودرجة التعليم ، والمهنة ، الحالة الاجتماعية .

٣- شكل النزاع : —

هل هذا النزاع هو على صورة سب وقذف ، وشتائم ، أم أنه تعدى هذه المرحلة إلى مرحلة أخرى من استخدام أدوات للضرب والاشتباك الخ

٤- وصف النزاع : —

بمعنى معرفة كيف بدأ هذا النزاع ، وكيف تطور ، وكيف تم حل هذا النزاع .

٥- أسباب النزاع : —

إذا كان النزاع على المستوى العائلي فهل السبب في ذلك الميراث ، أم الجوار سواء في المسكن أو الحقل ، وهل الجوار هذا يرتبط بمشكلات معينة مثل الري ، أو حدود الأرض ، وهل ترتبط النزاعات بأسباب معينة ، مثل الانتخابات، أو مناسبات اجتماعية مثل الأفراح ؟

٦- طريقة حل النزاع :-

هل يتم غالباً حل النزاع بطريقة عرفية ، أم بطريقة رسمية ، وما هي النزاعات التي يتم حلها بطريقة عرفية ، ولماذا ؟

٧ - خطوات انعقاد المجالس العرفية ، ودرجة الامتثال :-

وذلك من لجوء أحد الأطراف ، أو كليهما إلى طرف ثالث للتحكيم ، وصولاً إلى القرارات والأحكام التي يصدرها المجلس ، ومدى تقبل الأفراد لهذه الأحكام والانصياع لها .
أهداف الدراسة : -

تنطلق هذه الدراسة من هدف رئيسي هو :- التعرف على العلاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة .

تتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي :

١. الكشف عن أسباب النزاع لدى قبيلة الهوارة .
٢. الكشف عن أساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة .
٣. الكشف عما يحدث في إطار القضاء العرفي ، وصفات القضاة العرفيين ، وطبيعة القوانين التي يصدرها القضاء العرفي ، ومدى الالتزام بها وكيفية تنفيذ أحكام الجلسة العرفية .

تساؤلات الدراسة : -

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيسي مؤداه:- هل هناك علاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع؟ وتتفرع منه مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

١. ما هي أسباب النزاع في مجتمع الهوارة في صعيد مصر ؟
هل هي أسباب اقتصادية ؟ أم اجتماعية ؟ أم ثقافية ؟ أم غير ذلك ؟
- ٢ - ما هي الأساليب التي تستخدم في فض النزاع لدى الهوارة ؟
- ٣ - ما هي صفات قضاة المجالس العرفية ؟ وما هي طبيعة الأحكام التي يصدرونها ؟

أسلوب وأدوات الدراسة : -

١ - أسلوب الدراسة : - اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والطريقة الاثنوجرافية كأسلوب أساسي للبحث ، وقد لجأ الباحث إلى هذا الأسلوب لتوفر بعض المعلومات لديه عن الظاهرة المراد دراستها سواء عن طريق الدراسات السابقة ، أو ملاحظات الباحث ، ولقد لجأ الباحث إلى الطريقة الاثنوجرافية القائمة على الملاحظة المباشرة، ووصف وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة .

٢ - أدوات الدراسة : -

استخدم الباحث في دراسته هذه مجموعة من الأدوات التي تؤدي من وجهة نظره وظيفة التكامل المنهجي في جمع البيانات وهذه الأدوات هي: أ - الإخباريون ب - المقابلة ج - الملاحظة بالمشاركة وفي ضوء الإجراءات المنهجية السابقة ، حاول الباحث في تناوله لموضوع البحث أن يضع إطاراً للتحليل ، ينصب أساساً في محاولة تصنيف أشكال النزاع داخل قبيلة الهوارة في علاقة أفرادها بعضهم البعض ، وعلاقتهم بالقبائل الأخرى ، بالإضافة إلى أسباب كل شكل من أشكال النزاع وأسلوب حله .

وتضمنت هذه الدراسة ثمانية فصول بالإضافة إلى مقدمة الدراسة وقائمة المراجع وملخص باللغة العربية ، وآخر باللغة الإنجليزية، وملاحق الدراسة.

وكان تقسيم فصول الدراسة على النحو التالي : -

الفصل الأول : مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة :

وتتناول الباحث في هذا الفصل عدداً من المفاهيم التي تتعلق بموضوع الدراسة ، وتمثلت هذه المفاهيم في : (مفهوم النزاع ، مفهوم الهوارة ، مفهوم القانون ، مفهوم العرف ، مفهوم القبيلة، مفهوم الضبط الاجتماعي ، مفهوم الثقافة) وناقش الباحث في الجزء الثاني من هذا الفصل بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

الفصل الثاني : - الضبط الاجتماعي ودوره في تنظيم المجتمع .

واستعرض الباحث في هذا الفصل أهمية الضبط الاجتماعي وأساليبه المختلفة .

الفصل الثالث : - سوسيولوجيا النزاع والبحث عن إطار نظري ملائم

واستعرض الباحث في هذا الفصل أهم المداخل النظرية ، ومنها المدخل

الاثنوميثودولوجي ، نظرية الصراع ، التفاعلية الرمزية ، البنائية الوظيفية ، ثم عرض

الباحث لمشكلة بحثه في ضوء البنائية الوظيفية باعتبارها التوجه النظري الذي تنطلق منه الدراسة .

الفصل الرابع : - الثقافة وأساليب فض المنازعات

واستعرض الباحث في هذا الفصل ، ماهية الثقافة وأهميتها في فض المنازعات ،

وبعض الأمثلة الواقعية التي توضح دور الثقافة في أساليب فض المنازعات .

الفصل الخامس : - قبيلة الهوارة نظرة تاريخية :

واستعرض الباحث في هذا الفصل أصل قبيلة الهوارة ، والدور الذي لعبته قبيلة الهوارة

في صعيد مصر .

الفصل السادس : - الدراسة الميدانية والإجراءات المنهجية :-

وتناول الباحث في هذا الفصل الإجراءات المنهجية و مجتمع الدراسة ، وخصائص

مفردات الدراسة، من حيث السن ، والنوع ، والحالة التعليمية ، والحالة المهنية ، والدخل .

الفصل السابع : - العرف الهواري وفض المنازعات :

وتناول الباحث في هذا الفصل ملامح العرف الهواري ومبادئه ، وأهم أسباب النزاع ،

وأساليب فض النزاع ، ودور المجالس العرفية في فض المنازعات ، ومستقبل العرف

الهواري من وجهة نظر مفردات البحث .

الفصل الثامن : - مناقشة نتائج الدراسة : وناقش الباحث في هذا الفصل نتائج

دراسته في ضوء تساؤلات الدراسة ، والدراسات السابقة ، والتوجه النظري الذي انطلقت

منه الدراسة ، وذلك اعتماداً على البيانات الميدانية التي تم جمعها من الميدان .

الفصل الأول

مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة

- أولاً : - مفاهيم الدراسة.
- ثانياً : - الدراسات السابقة.

** أولاً : مفاهيم الدراسة :-

لما كان من أهم خصائص البحث العلمي ، الوضوح ، والدقة والتحديد، فإنه يصبح لازماً على الباحث عند صياغته لمشكلة بحثه أن يحدد بدقة، ووضوح معنى كل مفهوم من المفاهيم العلمية التي استخدمها ، والتي يرى أنها لا تحمل معنى واحداً متفقاً عليه بالنسبة لجميع المتخصصين ، وعلى الباحث دائماً أن يقوم بتحديد مفاهيمه بكل دقة ، ويقدم نوعين من التعريفات لكل مفهوم من المفاهيم التي يستخدمها في دراسته، وهما التعريف المجرد ، والتعريف الإجرائي، وكل منهما يؤدي دوراً هاماً وضرورياً في البحث العلمي ، فالتعريف المجرد للمفهوم هو همزة الوصل بين البحث الذي يجريه الباحث، وبين النظرية الإجماعية ، أما التعريف الإجرائي فهو الذي يحدد نوع المادة التي سيجمعها في بحثه عن طريق الملاحظات المباشرة أو غير المباشرة ، وكيفية جمعها^(١)

وهنا سوف نعرض لأهم مفاهيم الدراسة على النحو التالي :-

١- النزاع :-

ويعرف النزاع في معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية بأنه "أحد أنماط التفاعل الاجتماعي ينشأ عن تعارض المصالح وهو نتيجة لتعارض مصالح الفرد ومصالح الخصم"^(٢) ويعرفه سمير نعيم بأنه "ما يمكن أن تقام من أجله دعوى قضائية أو وصل بالفعل إلى مرحلة التقاضي"^(٣) .

ويُفَرِّق أَيْسْتِن (Ebstein) في دراسته للقانون العرفي عند الماليزيين بين (النزاع) الذي يُعد توتراً ناتجاً عن ضغوط من داخل النسيج الاجتماعي ، و (الخلافا) انذي يعد تعبيراً خاصاً عن بعض حالات النزاع .

^١ - سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، ط ٥، مكتبة سعيد رافت، القاهرة، ١٩٨٨ ص ١٠٥ ، ١٠٨

^٢ - معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها ، الإدارة العامة للشئون الاجتماعية ، الأمانة العامة لإدارة العمل الاجتماعي ، القاهرة ، د.ت .

^٣ - سمير نعيم ، علم الاجتماع القانوني ، أم القرى ، القاهرة ، ١٩٨٩ ص ١٨٤ .

وأوضح أن حل خلاف معين لا يؤدي إلى حل المشكلة الأساسية التي كانت مصدراً للنزاع^(١).

ومما سبق عرضه من تعريفات النزاع يمكننا أن نعرف النزاع بأنه :

خلاف^٢ بين طرفين يحدث نتيجة لتعارض المصالح ، أو الضغوط الاجتماعية ويتطلب تدخل طرف ثالث لحسم الصراع الناتج عن هذا الخلاف.

ويرتبط بمفهوم النزاع ، مفهوم آخر وهو أساليب حل النزاع ، ونعني بها الأفعال التي يقوم بها فرد ، أو جماعة لفض النزاع القائم ، سواء كانت هذه الأفعال رسمية أو غير رسمية، بمعنى إن كانت عن طريق طرف ثالث مثل الوساطة ، أو كانت عن طريق المعالجة القضائية .

٢ - الهوارة:

هو اسم عائلي في الأردن ومصر ، و الهواري من هور نسبة إلى الهوار مبالغة من هار يقال هار فلانا بالأمر هوراً أي اتهمه أو ظنه به ، و هار على الشيء أي حملة عليه ، و هاره عنه أي صرفه ، و هار فلانا صرعه ، وقيل أنه نسبة إلى الهوارة وهي من قبائل مصر^(٢) ولقد اختلف المؤرخون في تحديد نسب الهوارة ، فالبعض يذكر أنهم عشيرة أصلها من عرب بنى عون إحدى قبائل دمنهور بالديار المصرية .

وقيل إنهم من عرب مصر وتنسب إلى عرب الحجاز، وتقيم بمديرية البحيرة ومنهم الهواوير* وهم من عرب الهوارة في صعيد مصر.^(٣)

ويقصد الباحث هنا بالهوارة : قبيلة تنتشر في أرجاء المجتمع المصري ، وخاصة صعيد مصر لها مجموعة من الأعراف والتقاليد الخاصة بها ، ومنها عدم تزويج بناتها لأحد من خارجها .

١ - محمد الجوهري وآخرون ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، قضايا الموضوع والمنهج ، مطبعة العمرانية ، القاهرة ٢٠٠٣ م ، ص ٤٠١ .

٢ - موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب ، معجم أسماء العرب ، مجلد ٢ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩١ م.

* الهواوير عشيرة قيل أصلها من عرب الهوارة بصعيد مصر ، وتسكن في السودان.

٣ - عمر رضا حكاية : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، الجزء الثالث .

٣ - القانون :

لقد تعددت معاني القانون بصورة كبيرة وملحوظة ، ويأتي هذا التعدد نتيجة لعمليات التفسير الخاصة بالقوانين ومصادرها الأساسية ، أو لاستخدامها حسب وجهات نظر المتخصصين في العلوم الاجتماعية ، والإنسانية ، فهناك استخدامات محددة للقانون من قبل علماء الاجتماع التي تتباين بعض الشيء ، عن علماء القانون .

والقانون في اللغة هو العلاقة الثابتة المطردة بين ظواهر الكون ، والتي تحتم حدوث أمر معين كلما توافرت ظروف خاصة ، ووفقاً لهذا التعريف يكون لكل شيء قانونه الذي يحكمه ، وقانون الطبيعة هو القوة ، وقانون الأخلاق هو الخير ، وقانون المنطق هو الحق .

وكلمة قانون ليست عربية الأصل ، بل هي مأخوذة من كلمة Canon اليونانية والتي كانت تستخدم في معنى القاعدة، والقُدوة، والمبدأ ، وانتقل هذا اللفظ الإغريقي إلى اللغة الفرنسية حيث استعمل على الأخص في الدلالة على المراسيم الكنسية التي أطلق عليها اسم " Canons " ثم انتقل إلى اللغة العربية وبنفس نطقه ومفهومه الأصلي ، واستعمله الفقهاء المسلمون في كثير من مؤلفاتهم ، مثل ابن تيمية في مجموع فتاويه ، وابن رشد في بداية المجتهد ، والرازي في التفسير الكبير وغيرهم ، والقانون في لغة القانونيين له معنيان : معنى عام : - ويقصد به مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الأفراد في المجتمع ، والتي يجب على كافة إتباعها عن طريق جزاء توقعه السلطة العامة على المخالف عند الاقتضاء ، وهذا المعنى العام للقانون يشمل جميع القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الناس في المجتمع ، أيأ كان مصدر تلك القواعد ، تشريعاً كان أم عرفاً أم غير ذلك .

معنى خاص : - ويقصد به مجموعة القواعد الصادرة عن السلطة التشريعية في الدولة - وهي في مصر مجلس الشعب - والمنظمة لمسألة معينة . فيقال مثلاً : - قانون الإسكان أو قانون الجمارك أو قانون تنظيم الجامعات الخ (1)

1 - محمود عبد الرحمن محمد ، المدخل إلى القانون ، الجزء الأول ، نظرية القانون ، دار النهضة العربية، القاهرة، دت .

و تعددت معاني القانون، وتعريفاته ، بصورة ملحوظة ، ويمكننا أن نرجع السبب في ذلك إلى تعدد مصادره ، أو لاختلاف استخدامها في التخصصات المختلفة .

وفى طليعة الأسماء التي تستحق التثويه في هذا المجال اسم " رودلف فون أهرنج " الذي كان له نفوذ كبير على أعظم فقيه في علم الاجتماع في العالم الأنجلو أمريكي ، وهو " روسكو باوند " " Roscoe Pound " .

لقد رأى (أهرنج) أن القانون ليس نظاماً شكلياً للأحكام بل طريقة رئيسية في تنظيم المجتمع ، وأن المجتمع نفسه يتألف من كتلة من المصالح المتنافسة ، والتي أكثرها اقتصادية ، ولكن ليست كلها إطلاقاً ، والصدام غير المقيد بين هذه المصالح يؤدي إلى الفوضى والاضطراب .(1)

ويعرف " ويندل هولمز " القانون بأكثر من تعريف ، فتارةً نجده يعرف القانون بأنه : - " مجرد نظام للقسر أو الإجبار " وكأنه في ذلك يرد القانون بكل معانيه إلى القوة، أو أن معيار القيم لابد أن تسائده القوة .

بينما يعرفه تارةً أخرى بأنه " التنبؤ بما ستفعله المحاكم وما تلتزم به " .

على حين نجد أن (روسكو باوند) قد ذهب إلى أن القانون هو علم الهندسة الاجتماعية الذي يتحقق من خلاله تنظيم العلاقات الإنسانية في المجتمع المنظم سياسياً ، ويعبر عنه في أحيانٍ أخرى بأنه " الضبط الاجتماعي عن طريق الاستخدام المنهجي المطرد لقوة المجتمع المنظم سياسياً " .

1 - دينيس لويد ، فكرة القانون ، تعريب سليم الصويص ، مراجعة سليم بسيسو ، سلسلة عالم المعرفة ، صفر ١٤٠٢ هـ ، نوفمبر ١٩٨١ م ، ص ٢٤٧ ،

غير أن بعض العلماء المحدثين حاولوا تعريف القانون من خلال الموضوعات التي يهتم بها الفقهاء في دراساتهم ، فعلى سبيل المثال وليس الحصر ، نجد أن " هارث " يشير إلى ثلاثة موضوعات للتعبير عن القانون وهي : -

- ١- الكيفية التي يرتبط بها القانون بالنظام الاجتماعي العام ، والتي يعمل بها لدعم هذا النظام.
- ٢- العلاقة بين الالتزام القانوني ، والالتزام الأخلاقي .
- ٣- تحديد القواعد وتحديد ما يعتبر القانون مسألة قواعد .

أما ستيرن " Stern " يعرف القانون من خلال بعض صفاته الخاصة على أنه " كل مركب يتضمن مجموعة من المعايير الاجتماعية التي تنظم السلوك الإنساني " كما وصف ستيرن هذه المعايير بأنها ذات طابع اجتماعي لها خصائص القهر والإجبار (١) . ويعرف فيبر القانون بأنه "مجموعة من المعايير خارجه عن نطاق الأفراد ، وذات تأثير قهري ملزم عليهم وعلى أفكارهم وأفعالهم" (٢).

ومما سبق من عرض التعريفات الخاصة بالقانون يمكننا أن نحدد إشكالية هامة، وهي أن هذه التعريفات تتضمن بداخلها كثيراً من المعاني التي يصعب تحديد ما هو قانوني ، وما هو غير ذلك .

ولقد أوضح العديد من علماء الاجتماع ، و الأنثروبولوجيا أن التركيز على القانون بوصفه مجموعة من القواعد ، أو على الفلسفات القانونية، أو على المفاهيم بوصفها مفاهيم مستقلة ، يفضي بنا إلى تجاهل جوانب التطبيق في العملية القانونية ، وهي العملية التي لا توجد في القانون في ذاته ، بل تشكل جزءاً من سياقه الاجتماعي والثقافي ، لذا فإن الكثير من النظريات الاجتماعية لا تركز على القواعد القانونية في حد ذاتها ، بل تركز على عملية النزاع ، وهي العملية التي تتضمن صياغة أشكال النزاع ، والتعبير عنه ، وإدارته ، وحله .

١- محمود أبو زيد ، علم الاجتماع القانوني ، الأسس والاتجاهات ، الطبعة الثانية ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٩٢ م ، ص ٣٢ .
٢- جورج ريتزر ، رواد علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٣ م ، ص ٢٧٩ .

واهتمت الدراسات الأنثروبولوجية بتفسير الارتباطات التنظيمية الاجتماعية للأشكال المختلفة من مواقف تسوية النزاع مثل التحاشي ، والعرافة ، والامتحان الإلهي (الشعائري) والوساطة ، والمفاوضة أو التفاوض ، والتحكيم ، والحكم القضائي .

فالتحاشي على سبيل المثال يعبر عن موقف تسوية نزاع لا يرتبط - نسبياً - بحدود اجتماعية معينة ، ولا يشهد تطوراً ملموساً لوسائل الضبط الاجتماعي كما هو الحال في مجتمعات الصيد والجمع .

أما الحكم القضائي فيمثل نمطاً من القانون الرسمي الخاص بالضبط الاجتماعي الذي تطور مع تزايد تقسيم العمل ، وتزايد التدرج الطبقي الاجتماعي ، ونمو البيروقراطية . ولقد ثار جدل كبير في علم الأنثروبولوجيا حول تعريف القانون من المنظور الأنثروبولوجي، وحول ما إذا كان مصطلح القانون يمكن أن يتسع بحيث يشمل المجتمعات التي لم تتطور فيها المؤسسات القانونية المتخصصة ، أو تلك التي لم تكن فيها مثل هذه المؤسسات القانونية قائمة أصلاً .

لذا يرى " مالينوفسكي " أن القانون البدائي هو القواعد التي تلجم الأهواء البشرية ، ومن ثم يساوي بين القانون والإلزام الاجتماعي ، والضبط الاجتماعي .

لكن " ريدفيلد " وآخرون يرون أن هذا التعريف أوسع مما يجب ، لذا يجب قصره على المؤسسات ذات القانون ، أو قواعد السلوك المرتبطة بأشكال النزاع .

وتتضمن هذه القواعد أشكال الاتفاق المرتبطة بتسوية الصراع ، والوساطة وقواعد التعويض ، والعقوبات العرفية ... الخ (١) .

وعلى الرغم من كثرة التعريفات المقدمة للقانون، إلا أنه من الصعب تحديد تعريف يكون مقبولا لدى كل من علماء الاجتماع ، و الأنثروبولوجيا ، ورجال القانون ، وذلك لأن كلا منهم يعرفه حسب اهتمامات تخصصه .

١ - محمد الجوهري وآخرون ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، مصدر سابق ص ٤٠٢ .

وعلى الرغم من ذلك يمكننا أن نوضح بعض الأمور الهامة في تعريف القانون وهي :

- ١- أن القانون هو مجموعة من القواعد والمعايير التي توجد في المجتمع
- ٢- هذه القواعد تنظم سلوك الأفراد وتعمل على توازن المجتمع .
- ٣- تتميز هذه القواعد بخاصيتي القهر والإلزام ، وذلك حتى يتسنى لها تحقيق الضبط الاجتماعي في المجتمع .
- ٤- يعد القانون وسيلة يحافظ بها المجتمع على كيانه ووجوده .

مما سبق عرضه يمكننا القول أن القانون يسعى إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع

ولكن هل يسعى القانون إلى خلق مجتمع مثالي ؟ مجتمع لا يحدث فيه صراع ونزاع؟

الإجابة بالطبع لا ، لأن القانون يسعى فقط - إلى ما يمكنه القيام به - وهو حفظ النظام داخل المجتمع ، أو إعادة التوازن إلى المجتمع ، أو مقاومة الانحراف، والخروج عن قواعد ومعايير المجتمع ، هذه هي مهمة القانون (سواء كان رسمياً أو عرفياً).

معنى ذلك أن القاعدة القانونية تسعى إلى تنظيم ما هو كائن ، بعكس القاعدة الأخلاقية التي ترغب في تحقيق ما ينبغي أن يكون .

ولا يعنى الاختلاف بين القانون والقاعدة الأخلاقية أن هناك انفصلاً بينهما ، وإنما يعنى أن القانون يحتاج إلى التوفيق بين الأخلاق السائدة ، والنظام القانوني .

و على هؤلاء المسؤولين عن تطوير النظام القانوني أن يكونوا على اتصال وثيق بجوهر النظام الداخلي للمجتمع ، لأن لكل مجتمع متماسك نمطه الثقافي الذي يقرر أيديولوجيته المختلفة .

ولقد فسر " باوند " العملية القانونية باعتبارها شكلاً من أشكال الرقابة الاجتماعية تجري من خلالها عملية فحص ، أو مراقبة ، أو قبول ، أو رفض المصالح المتنافسة ، والمتصارعة. (1)

١- دينيس لويد ، فكرة القانون ، مرجع سابق ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

وقد أثار اهتمام باوند مسألتين خاصتين وهما : -

الأولى : - كيف يمكن تصنيف مختلف المصالح المتنافسة للحصول على الاعتراف القانوني بها وتحديد العلاقة بينها ؟

الثانية : - كيف يمكن للمحاكم أن تحل النزاعات بينها ، وما إمكانية تحسين الإجراءات التي إستُخدمت ولو ضمناً ؟ (١)

ويمكننا بالنظر إلى هاتين القضيتين أن نقول أن على القانون أن يطور من نفسه لكي يكون قادراً على تصنيف المصالح المتصارعة ، وحل النزاع الحادث بسبب هذا الصراع لكي يحفظ للمجتمع توازنه .

ويعتبر القانون من وجهة نظر ماكيفر ، وبيدج :- " هو مجموعة من القواعد التي تعترف بها محاكم الدولة ، وتشرحها وتطبقها على الحالات الجزئية المختلفة " .

أما (رسكو باوند) فقد ذهب إلى أن القانون هو "علم الهندسة الاجتماعية الذي يتحقق من خلاله تنظيم العلاقات الإنسانية في المجتمع المنظم سياسياً " .

غير أن العلماء المحدثين حاولوا تعريف القانون من خلال الموضوعات الأساسية التي يهتم بها الفقهاء في دراساتهم .

وأشار هارت (Hart) إلى ثلاثة موضوعات هي :

أولاً : الكيفية التي يرتبط بها القانون بالنظام الاجتماعي العام والتي يعمل بها لدعم هذا النظام .

ثانياً : العلاقة بين الالتزام القانوني والالتزام الأخلاقي .

ثالثاً : تحديد القواعد ، والمدى الذي يعتبر القانون مسألة قواعد (٢) .

١ - دينيس لويد ، فكرة القانون ، مرجع سابق ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

٢ - محمود أبو زيد ، علم الاجتماع القانوني ، الأسس والاتجاهات ، ط ٢ ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٣٢ ، ٣٣ .

ويرى سمير نعيم أن القانون ليس سوى وسيلة من وسائل تنظيم العلاقات الاجتماعية في مختلف جوانب النشاط الإنساني .

ولكنه يختلف عن غيره من الوسائل في أنه يتخذ شكلاً رسمياً محدداً ، وتقوم بوضعه هيئة " رسمية " ، كما تشرف على تطبيقه وتنفيذه هيئات متخصصة (١) وبالنظر إلى التعريفات السابقة للقانون نستطيع استخلاص ما يلي :-

أ- أن القانون شكلاً من أشكال الرقابة الاجتماعية على الأفراد .

ب- أن القانون مجموعة من القواعد التي تنظم سلوك الأفراد ، ولها طابع الإلزام .

ج- أن القانون يتخذ شكلاً رسمياً وتقوم بوضعه هيئة " رسمية " وتقوم بتنفيذه هيئات متخصصة ولكن هذا يرتبط فقط بما يعرف بالقانون الرسمي ، أما مصطلح القانون فهو يعنى بالنسبة لهذه الدراسة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في تفاعلهم بعضهم البعض ويحتكمون إليها سواء كانت رسمية أو عرفية .

٤- الضبط الاجتماعي.

لم يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي استخداماً منهجياً إلا منذ أن نشر " روس " مؤلفه الشهير " الضبط الاجتماعي " .

و فكرة الضبط الاجتماعي ذاتها فكرة قديمة في الفكر الاجتماعي ، وذلك لأنها تنبع من مبدأ بسيط هو أن كل حياة اجتماعية ترتكز بالضرورة على نوع من التنظيم ، وأن كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعاً من الضبط .

ومن الواضح أنه لا يوجد اتفاق عام بين العلماء حول معنى دقيق لمصطلح الضبط الاجتماعي ، ومما يزيد الموقف صعوبة أن علوماً أخرى كالسياسة والقانون ، والأخلاق والتربية، والاقتصاد السياسي أصبحت تستخدم بكثرة مصطلح الضبط الاجتماعي (٢)

١ - سمير نعيم ، علم الاجتماع القانوني ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

٢ - لمزيد من التفصيل انظر : ، السيد الحسيني ، مفاهيم علم الاجتماع ، ١٩٨٦ م ص ٢٠١ .

ويرى " شارلوت سيمور - سميث " أن الضبط الاجتماعي : - " هو مصطلح يستخدم أحياناً باتساع شديد ليشير إلى كل أنماط التوقعات والإجبار التي ترغب في الامتثال للعادات والتقاليد في المجتمع الإنساني (١) .

وفي الوقت الذي نظر برنارد " Bernard " إلى الضبط على أنه مثير أو مجموعة من المثيرات التي تؤدي إلى استجابة محددة ، فقد عرف بوجاردوس " Bogardus " الضبط بأنه " الطريقة التي تنظم بها الجماعة سلوك أفرادها " (٢) .

ويرى ماكيفر " Maciver " وبيج " Page " إن الضبط الاجتماعي هو الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله ويحفظ هيكله ، ثم كيفية وقوعه بصفة عامة كعامل للموازنة في حالات التغير (٣) .

ومن الواضح من خلال هذا التعريف الذي قدمه ماكيفر ، وبيج ، للضبط الاجتماعي أن الضبط الاجتماعي عندهما هو وسيلة للحفاظ على النظام العام للمجتمع وصيانة شكله ، أما وظيفته فتتبلور في تحقيق الموازنة للمجتمع ، في حالة حدوث التغير الاجتماعي الذي ينتج عنه نوع من الخلل الاجتماعي .

ويرى "بول لاندز" أن الضبط الاجتماعي هو " سلسلة من العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسؤولاً تجاه المجتمع وتقيم التنظيم الاجتماعي ، وتبقى عليه وتتشكل من خلالها شخصية الفرد عن طريق تطبيعه اجتماعياً ، وتؤدي إلى تحقيق نظام اجتماعي أكمل " .

(١) - Chorotte Seymour -Smith - Mocmillan Dictionary Of Anthropology -Macmillan Reference Books 1992 P.259

٢ - محمود أبو زيد ، علم الاجتماع القانوني ، الأمل والاتجاهات ، ط ٢ ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٩٢م ، ص ١٤٠
٣ - السيد الحسيني ، مفاهيم علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص ٢٠٣

ويتشابه مع هذا التعريف، التعريف الذي أورده روسك "J.Roucek" والذي ينص على أن الضبط الاجتماعي هو " لفظ عام يشير إلى تلك العمليات التي يتم بمقتضاها تعليم الأفراد قيماً وأساليب معينة أو استمالتهم إليها أو إكراههم على الانصياع لها سواء كانت هذه العمليات تتم وفق خطة مرسومة وواعية أم تتم بشكل تلقائي " (١).

والضبط الاجتماعي هو قيود شخصية لاهتمامات النفس عن طريق وضع العمل في إطار المكافأة والجزاء أو الثواب والعقاب للتحكم في السلوك ، وكل مجتمع لديه إحدى الوسائل الرسمية أو غير الرسمية بالتعامل مع الانحراف (٢).

ويعرف فرحات الضبط الاجتماعي بأنه " قدرة المجتمع على حمل الأفراد على تشكيل سلوكهم على نحو معين ، تحقيقاً لأهداف معينة ، ومصالح محددة ، يرى ترجيحها في مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي.

ومن الملاحظ أن أسلوب التناول السوسيولوجي لضبط السلوك يختلف عن أساليب غيره من العلوم المتخصصة الأخرى مثل علم القانون ، وعلم السياسة ، وعلم الإدارة ، وعلم الاقتصاد ، حيث يهتم كل علم من هذه العلوم بأحد جوانب الضبط السلوكي في المجتمع ، أما علم الاجتماع فيتناول ظاهرة الضبط الاجتماعي بطريقة شاملة تؤثر في جميع جوانب الحياة ، حيث تهتم الدراسات الاجتماعية بالتركيز على ما يؤديه الضبط الاجتماعي من دور وظيفي داخل البناء الاجتماعي ، بالإضافة إلى ذلك فإن علم الاجتماع يحاول استجلاء العلاقة بين الضبط كعملية وبين بقية عمليات المجتمع ونظمه .

يضاف إلى ذلك أن علم الاجتماع يبحث في أشكال الضبط داخل المجتمعات البشرية المختلفة لأن الضبط قد يتخذ الطابع الرسمي كالقوانين والتعليمات المحددة والعقود، كما أنه قد يتخذ الطابع غير الرسمي المتمثل في العرف ، والقوانين غير المكتوبة (٣).

١ - سمير نعيم أحمد - علم الاجتماع القانوني - مكتبة أم القرى - القاهرة ١٩٨٩ م
(٢) Daniel G. Bates - Cultur Anthropology - Third Edition - Mograw - Hill Publishing - Company- Newyork-1990- p - 378

٢ - المجلة الجنائية القومية ، المجلد السابع والثلاثون ، مرجع سابق

ولقد وصف سمير نعيم آراء علماء الاجتماع الغربيين في موضوع الضبط الاجتماعي بأنها شديدة العمومية ، وأنها لا تعبر إلا عن المجتمع الغربي الذي ظهرت فيه . وأن هدف علم الاجتماع الغربي ليس هو تقديم معرفة واقعية وموضوعية بالمجتمع ، ولكنه يهدف إلى استمالة أفراد المجتمع لتبني معايير وقيم ، وأساليب سلوكية معينة ، والاتصاف لها وفقاً لخطة مرسومة وواعية وتحت ستار العلم .

ويعرف سمير نعيم الضبط الاجتماعي بأنه " لفظ يشير إلى تلك الأساليب التي تلجأ إليها الجماعة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً من أجل فرض قيمها ومعاييرها ، والأساليب السلوكية الملائمة لها على الجماعات الأخرى في المجتمع ، وتضمن بها عدم المساس بمصالحها والمحافظة عليها سواء عن طريق القهر والقمع المباشرين ، أو عن طريق الاستمالة والإقناع بأن مصلحتها تتفق ومصالح الجميع في المجتمع ^(١) " .

وعلى الرغم من أن سمير نعيم يشير إلى أن هذا هو جوهر عملية الضبط الاجتماعي وأن هناك بعض الجوانب الفرعية الأخرى التي تتصف بصفة العمومية أو الثبات النسبي ، بغض النظر عن نوعية الطبقة المسيطرة ، وهذه الجوانب الفرعية مثل القيم الأخلاقية العامة ، إلا أن تعريفه هذا لا ينطبق إلا على بعض المجتمعات التي تظهر فيها الفواصل الواضحة بين الطبقات ، فلو أننا نظرنا إلى المجتمعات القبلية على سبيل المثال والتي تخضع لسلطة رسمية حاکمة ، وسلطة تقليدية متمثلة في مشايخ القبائل وزعمائها نجد أنها لا تلجأ كثيراً إلى الضبط الاجتماعي الرسمي المفروض من السلطة الرسمية ، بل تخضع لضبط اجتماعي من داخلها .

بل يمكننا القول بأن هذه المجتمعات قد لا تظهر فيها الفوارق الطبقيّة بصورة واضحة وأن الضبط الاجتماعي في مثل هذه المجتمعات لا يعبر عن مصالح طبقة معينة داخل هذه المجتمعات .

^١ - سمير نعيم ، علم الاجتماع القانوني ، مرجع سابق ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

٥- العرف :

من الصعب إعطاء تعريف دقيق للعرف ، ولكن هذا المصطلح يشير في معناه العام إلى جميع الممارسات الاجتماعية التي لا تخضع لتقنين ، أو قانون وضعي مكتوب وإلى الاصطلاحات التي يشترك فيها أفراد الجماعة وتصبح تقليداً بينهم ^(١) .

تعريف العرف (عند علماء القانون)

جرى الفقهاء في العصر الحديث على تعريف العرف بأنه "مجموعة القواعد التي درج الناس عليها جيلاً بعد جيل ، والتي يشعرون بضرورة احترامها خشية الجزاء الذي يوقع عليهم عند مخالفتها " ^(٢) .

وهنا نجد أن قوة العرف في تكوين القواعد القانونية تعتمد على عنصرين أساسيين ، "عنصر مادي" و "عنصر معنوي"

و يتمثل العنصر المادي فيما درج الناس عليه من عادات معينة يتوارثونها جيلاً بعد جيل .
و يتمثل العنصر المعنوي في شعور الناس بضرورة احترام تلك القواعد واعتقادهم بوجود جزاء يطبق على من يخالفها .

ويعرف العرف وفقاً لما ورد في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي للقانون المدني المصري بأنه " المصدر الشعبي الأصل الذي يتصل اتصالاً مباشراً بالجماعة " .

ويعتبر وسيلتها الفطرية لتنظيم تفاصيل المعاملات ومقومات المعايير التي يعجز التشريع عن تناولها بسبب تشعبها ، أو استعصائها على النص ^(٣) .

ويعرف سمير كامل العرف بأنه : - " اعتياد الناس على سلوك معين في مسألة معينة على نحو معين لاعتقادهم بلزومه قانوناً " ^(٤) .

^١ - المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق ، المعجم العربي للعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٤ م ، ص ٢٨٦ .

^٢ - هشام على صادق ، عكاشة محمد عبد العال ، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، الدار الجامعية ١٩٨٨ م .

^٣ - محمود عبد الرحمن محمد ، المدخل إلى القانون ، مرجع سابق .

^٤ - سمير كامل ، المدخل للعلوم القانونية (نظرية القانون) ١٩٩٦ م .

ويمكن تعريف العرف بأنه :- يعبر عن المادة الملزمة التي تولد الاعتقاد لدى الأفراد بأن هذه المادة ملزمة ومن يخالفها يتعرض للجزاء الذي تحدده القاعدة العرفية (١).

ويعرفه البعض بأنه " مجموعة القواعد التي يتبعها الناس ، دون أن يتدخل في ذلك نص صادر عن سلطان الدولة ، بل تستمد قوتها من اصطلاح الجماعة عليه. (٢) ويعرف العرف أيضاً بأنه " اعتياد الناس على سلوك معين في ناحية معينة من حياتهم الاجتماعية بحيث ينشأ لديهم الاعتقاد بوجود قاعدة ملزمة يتعرض من يخالفها لجزاء مادي (٣) .

العرف عند علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا :-

يعرف " دينكن ميتشل " العرف بقوله " إن الأعراف هي مجموعة من النماذج السلوكية التي يجب الالتزام بها من قبل أفراد المجتمع لما لها من أهمية تقليدية واجتماعية بالغة ، والوقوف ضد التعاليم الأساسية للأعراف يستلزم العقاب الصارم الذي يفرض على المخالفين ذلك العقاب الذي يشق من العادات والتقاليد والرأي العام " (٤) .

ويعرف " تايمز " العرف بأنه " عبارة عن طائفة من الأفكار والآراء والمعتقدات التي تنشأ في جو الجماعة ، وتنعكس فيما يزاوله الأفراد من أعمال ، وما يلجأون إليه في كثير من مظاهر سلوكهم الجمعي ، ويضطر الأفراد إلى الخضوع لهذه المعتقدات لأنها تستمد قوتها من فكر الجماعة وعقائدها .

ويعرفه أيضاً بأنه " هو اتفاق الناس على إتباع خطة معينة في مختلف ألوان النشاط الاجتماعي ، مع إحساسهم بضرورة هذه الخطة كقاعدة قانونية تستخلص من واقع حياة المجتمع " (٥) .

١ - محمود سلام زناتي ، نظم العرب القبلية ، الجزء الأول ، ١٩٩٣ ص ٧ .
٢ - عبد الحميد الحفناوي ، أحمد إبراهيم حسن ، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، الدار الجامعية ، بيروت ١٩٩٢ .
٣ - محمد رفعت الصباحي ، وآخرون ، المبادئ العامة للقانون ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م ، ص ١٣١ .
٤ - دينكن ميتشل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة إحسان محمد الحسن ، دار الطليعة ، بيروت ، د.ت .
٥ - نوبل تايمز ، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية ، ترجمة غريب سيد أحمد ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٧ ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

ويعرف المعجم العربي للعلوم الاجتماعية العرف بأنه " مصطلح يشير في معناه العام إلى جميع الممارسات الاجتماعية التي لا تخضع لتقنين ، أو قانون وضعي مكتوب ، وإلى الاصطلاحات التي يشترك فيها أفراد جماعة ، وتصبح تقليداً بينهم ، وتلقن للفرد حتى تصبح عادة لديه " .

وفى تعريف حديث يقول (جلن) "Gillin" " إن العرف سلوك يخضع للأسلوب الجماعي في تكوينه وتلقيه ، وتوارثه من جيل إلى جيل " (١)

ومما سبق يمكننا تعريف العرف بأنه " تلك القواعد النابعة من الأفراد ، والتي تنظم سلوكهم وتوجهه ، وهى قواعد غير مكتوبة غالباً ، وتُمارس بين الأفراد بطريقة غير رسمية أو يتوارثونها جيلاً بعد جيل ، وتكتسب شرعيتها من قبول الأفراد لها " .

ومن الملاحظ أن معظم تعريفات العرف تدور حول هذا المعنى ويمكننا أن نستخلص مما سبق مجموعة من العناصر المشتركة التي تميز العرف وهى على النحو التالي : -

- أ- اعتراف الجماعة به واعتباره محدداً لسلوكياتهم .
- ب - يتصف العرف بالقهر والإلزام، أي أنه يلزم الأفراد باتباعه .
- ج - يتصف العرف بالاستمرارية إلى وقت طويل عن طريق توريثه ، وانتقاله عبر الأجيال .
- د - لا يصدر العرف من جهة رسمية فى الدولة ، وإنما يصدر ويتكون من ضمير الجماعة ويعبر عن حاجات هذه الجماعة ومشكلاتها .
- هـ - يعتبر سمة تتميز بها المجتمعات التقليدية مثل القرية والقبيلة .
- و - يمثل العرف مصدراً هاماً من مصادر القانون الرسمي .
- ٥ - مفهوم القبيلة:-

ويرى "دافيد بوبينو" أن القبيلة عبارة عن "جماعة اجتماعية تتكون من اثنين ، أو أكثر من العشائر، وتوجد بينهم صلة قرابة، ولهم ثقافة مشتركة، وإقليم مشترك، ولغة مشتركة" (٢)

١ - المعجم العربي للعلوم الاجتماعية ، مرجع سابق، ص ٢٨٦ .

(2)David Popenoe "Sociology" Prentice-Hall-3Ed-Newjersey -1971-p-571.

ويرى "فيرشلد" أن القبيلة عبارة عن جماعة اجتماعية عادة ما تتضمن مجموعة من العشائر أو الجماعات الفرعية التي تتميز بملكية إقليم محدد، ولها لهجة محددة وثقافة متجانسة (١)

ويتفق "فورد" مع التعريفات السابقة ، حيث أنه يرى أن القبيلة عبارة عن جماعة اجتماعية، تتكون من اثنين أو أكثر من الوحدات مثل البدنات أو القبيلة، وهذه الجماعة تشغل عموما منطقة جغرافية مشتركة ، وتتحدث لغة مشتركة وتشارك في ثقافة معينة (٢)

ويرى "لينسكى" أن مفهوم القبيلة مفهوم عام للناس الذين يتحدثون لغة مشتركة ، ويمتلكون ثقافة مشتركة تميزهم عن الآخرين ، ويعرفون أنفسهم باسم مميز (٣)

ويرى "جولد" أن القبيلة نسق من المنظمات الاجتماعية ، والتي تشمل على العديد من الجماعات المحلية، وتشتمل على منطقة مشتركة، ولها لغة مشتركة وثقافة مشتركة (٤) .

ومما سبق يمكننا أن نستخلص مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في القبيلة ويمكن صياغتها على النحو التالي:-

- أ - جماعة اجتماعية تتكون من مجموعة من العشائر أو الفروع.
- ب - توجد بين أفراد هذه الجماعة صلة قرابة.
- ج - هذه الجماعة لها ثقافة مشتركة ، ولغة مشتركة، وإقليم مشترك، واسم يميزها عن الجماعات الأخرى .

(١) Henry Pratt Fairchild – Dictionary of Sociology – and Related Sciences – Newjersey – 1984 – p-324.
(2)Tomas Ford – Dictionary of Modern Sociology – Newjersey -1974- p-334
(3) Gerhard Lensski – and Others – Human Societies –Anintroduction to Macro Sociology – 1995-p- 464
(4) Julius Gould - William –Iokoolbo Adictioary of Social Sciences – Tailstock publications – London – 1964 – p - 72

٦- مفهوم الثقافة :

بداية يجب أن نشير إلى أن علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وضعوا عدة تعريفات لمفهوم الثقافة ، وسوف نستعرض مجموعة من هذه التعريفات ويعتبر أشهر هذه التعريفات المقدمة لمفهوم الثقافة هو تعريف العالم الأنثروبولوجي البريطاني تاييلور " Edward Tylor " حيث حدد " تاييلور " مفهوم الثقافة بقوله " إنها ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والتقاليد والعادات التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع " .

وعلى الرغم من شهرة هذا التعريف واتساع مشتملاته ، إلا أن البعض ينتقده على أساس أنه قاصر وناقص ، إذ أنهم ينظرون إلى هذا التعريف على أنه لا يزيد عن مجرد قائمة بمحتويات الثقافة ، ويرى هؤلاء الرافضون لهذا التعريف أن الثقافة هي تنظيم " Organization " قبل أن تكون محتوى (١).

و النقد الموجه لتعريف تاييلور للثقافة هو نقد مبالغ فيه إلى حد كبير ، حيث أن تعريف تاييلور للثقافة لا يعد قائمة لمحتويات الثقافة فقط ، بقدر ما هو يعبر عن بناء متكامل يتضمن مجموعة من العلاقات التي تربط بين هذه المحتويات ، حيث أنه جمع بين كل هذه المحتويات بعلاقة " الكل المعقد " ، وأي كل معقد لابد أن يتضمن شبكة من العلاقات الداخلية التي تربط بين أجزائه .

ويعرف (محمد الجوهري) الثقافة بأنها عبارة عن " مركب من أساليب الشعور والفكر والسلوك الذي يميز بين مجموعة من الناس ويتوارثونه جيلا بعد جيل وترتبط تلك العناصر ببعضها بعلاقات تفاعل وتأثير متبادل ويؤدي كل عنصر منها وظيفته الخاصة في إطار الثقافة الكلية للمجتمع " (٢)

١ - لمزيد من التفصيل انظر : ، قبارى محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٨٢
٢ - محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الحادي والعشرون - دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية (د.ت) ص ٩٧

ويعرفها أيضاً بأنها " شبكة مركبة من الأنماط والموضوعات الأساسية التي تمثل بصفة عامة مجموع ما تعلمته البشرية" (١)

ويرى محمد الجوهري أن مصطلح الثقافة يمكن أن يستخدم في المعاني التالية : -

- ١- للدلالة على أساليب الحياة أو مخططات الحياة المكتسبة بالتعلم.
 - ٢- للدلالة على أساليب الحياة الخاصة بمجموعة من المجتمعات التي يوجد بينها قدر من التفاعل .
 - ٣- للدلالة على أساليب السلوك الخاصة بشريحة أو شرائح معينة داخل مجتمع كبير على درجة من التنظيم المعقد .
- ويذكر " على ليلة " تعريفاً للثقافة يقول فيه " إن الثقافة هي مجموعة القيم والأفكار التي تشكل نسقاً رمزياً يوجه التفاعل الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية" (٢).
- ويعرف (بوتومور) الثقافة بأنها " المظاهر الفكرية للحياة الاجتماعية " ويرى بوتومور أن الثقافة وفقاً لهذا التعريف تتميز عن العلاقات الواقعية وأشكال العلاقات المختلفة التي تنشأ بين الأفراد (٣).

وهناك تعريف آخر للثقافة يعرفه " مارفن هارس " ينص على أن الثقافة هي " التقاليد المكتسبة اجتماعياً ، وأساليب الحياة أو المعيشة لدى أفراد المجتمع ، وتشمل الأساليب النمطية المتكررة للتفكير ، والشعور، والفعل (بمعنى السلوك) .

ويعترف " هارس " بأن هذا التعريف يتبع نفس التعريف الذي أورده "تايلور" .

ويضيف " هارس " أن الثقافة حسب مفهومها الإثنوجرافي الواسع هي : " ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفهم والأخلاق والقانون والعرف ، وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع " (١) .

١ - محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنميه ، مرجع سابق ص ١٠٠
٢ - على ليلة : ثقافة الشباب ، دراسات مصريه في علم الاجتماع ، الفصل الثالث عشر ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٢ م ص ٨١.
٣ - بوتومور : تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق وتقديم محمد الجوهري وآخرون ، ط ٥ ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الرابع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ م

و قام كروبر ، و كلاكهون بفحص ما يزيد على مائة تعريف من التعريفات التي قدمها الأنثروبولوجيون للثقافة ، ولم يجدوا من بينها تعريفاً مقبولاً وأوضحاً أن وجه القصور في كثير من التعريفات ، أنها لا تميز بوضوح بين المفهوم من ناحية ، والأشياء التي يشير إليها من ناحية أخرى ، وإن كانت السمة المشتركة لمعظم تعريفات الثقافة هي أنها تكتسب عن طريق التعلم ، وأن هذا يرتبط بجماعات اجتماعية أو مجتمعات معينة .

ويعرف كلاكهون الثقافة بأنها "جميع مخططات الحياة التي تكونت على مدى التاريخ ، بما في ذلك المخططات الضمنية والصريحة والعقلية واللاعقلية ، وهي موجودة في أي وقت كموجهات لسلوك الناس عند الحاجة" (١) .

ولقد قدم كروبر وكلاكهون من خلال كتاباتهما بعض الاقتراحات التي تتعلق بمضمون وجوهر الثقافة وهي : -

الاقتراح الأول : - وهو أن الثقافة هي المعرفة المكتسبة للتصرفات والأفعال والأنشطة ، والاتجاهات والمشاعر ، والاعتقادات ، وتهذيب النفس والأهداف ، وكافة الموجهات المرتبطة بالتكيف مع وظائف الثقافة .

الاقتراح الثاني : - وهو كيف يمكن لهذه المعاني والقيم الثقافية أن تضاف إلى الحياة ، وذلك من خلال عمليات الإدراك والتقدير ، للقيم المتناقلة بين الأفراد ، والتي من خلالها تنشأ مظاهر التكيف والانتقال الثقافي التقليدي من جيل إلى آخر (٢) .

وبهذه الاقتراحات نجد أن كل من كروبر وكلاكهون قد جعلوا الثقافة تتضمن كافة الأشياء المكتسبة والموروثة والمتناقلة عبر الأجيال من معرفة وأفعال وأنشطة وأهداف واتجاهات ومشاعر ، وقيم ، واعتقادات الخ .

١ - " مارفن هارس " ، الأنثروبولوجيا الثقافية ، ترجمة السيد أحمد حامد ، الجزء الأول ، ١٩٩٠ م (لم يحدد مكان النشر)
٢ - محمد الجوهري ، الأنثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقات عملية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الثالث والثلاثون ، دار المعارف ، ط ٢ القاهرة ١٩٨٠ م ص ٦٣

٣ - محمد عباس إبراهيم ، الثقافات الفرعية-دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص ١٠١

وفى ضوء التعريفات المقدمة للثقافة والتي نعتقد أن معظمها قد خرج من عباءة تعريف تايلور للثقافة والذي أورده في كتابه المكون من جزئين عن " الثقافة البدائية " .

" primitive culture " والذي سبق أن عرضنا له في التعريفات المقدمة للثقافة والذي جاء فيه أن الثقافة هي ذلك الكل المركب أو الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات والعرف، وكل المقومات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع .

ويصنف مصطفى النشار التعريفات التي قدمت للثقافة على النحو التالي :

- تعريفات اهتمت بالحصر والوصف مثل التعريف الذي قدمه فرانز بواس " F.Boas " والذي اعتبر فيه أن الثقافة تتضمن كل مظاهر العادات الاجتماعية في المجتمع المحلي ، واستجابات الأفراد نتيجة لعادات الجماعات التي يعيشون فيها.
- ومنها تعريفات اهتمت بالبعد التاريخي للثقافة كالتعريف الذي قدمه رالف لينتون وركز فيه على التراث الاجتماعي من الثقافة .
- ومنها تعريفات نظرت إلى الثقافة على أنها أسلوب معين في الحياة تحدده البيئة الاجتماعية مثل التعريف الذي قدمه كلينبرج " D. Klinberg " .
- ومنها تعريفات ذات طابع نفسي تركز على جوانب معينة من التكيف والتعلم والعادات مثل التعريف الذي قدمه فورد " C.S Forde " واعتبر فيه أن الثقافة " تتكون من الأساليب التقليدية لحل المشكلات ، وهي تمثل مجموعة الاستجابات المقبولة التي حققت نجاحاً " .

- ومنها تعريفات ذات طابع معرفي حيث أنها تعرّف على حد تعبير حامد عمار بأنها "جملة الأفكار والمعارف والمعاني والقيم والرموز والمشاعر والانفعالات التي تحكم حياة المجتمع في علاقاته مع الطبيعة والمادة وفي علاقات أفرادهم ببعضهم وبغيرهم من المجتمعات" (1)

¹ - مصطفى النشار ، في فلسفة الثقافة ، دار قباء ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٩ م ص ٧٨ ، ٧٩ .

وهنا نجد أن بعض المفكرين يقصرون كلمة الثقافة على الأمور المعنوية في المجتمع كالآراء والمعتقدات والمعارف والنظريات الخ ، ويطلقون لفظ حضارة على كل ما يتعلق بالناحية المادية في المجتمع ، وهي التي تتمثل في المخترعات والابتكارات والتنظيمات التي يلجأ إليها الإنسان لدعم كيانه الاجتماعي وتحقيق أهدافه (1) .

ويسرى جيدنز أننا حينما نستخدم مصطلح الثقافة في أحاديثنا اليومية فإنه يأتي غالباً مرادفاً " للملكات العليا للعقل " كالفن والأدب ، والموسيقى ، والرسم ، وكما يستخدمه علماء الاجتماع (على حد تعبير جيدنز) فإنه يتضمن بعضاً من هذه الأنشطة ، بل إنه يتجاوزها. والثقافة مفهوم متسع جداً يستخدمه بعض علماء الاجتماع ليتعرفوا على الناس طبقاً لما يؤمنون به ، وما يعرفوه ، وكيف يتصرفون أو باختصار فإن كل شيء يتطعمه الإنسان هو ثقافة (2) .

ويشير مصطلح الثقافة عند جيدنز إلى أساليب حياة أعضاء مجتمع ما، أو جماعات داخل هذا المجتمع ، حيث تصف طريقة لبسهم ، وعاداتهم في الزواج ، وحياتهم العائلية ، وأشكال العمل ، والاحتفالات الدينية ، وأوقات الفراغ .

ويغطي المصطلح أيضاً السلع التي يبتكرونها والتي تصبح ذات أهمية لهم ، مثل الأقواس ، والأسهم ، والمحاريث ، والمصانع ، والآلات، والكمبيوتر ، والكتب ، والمنازل (3) ويعرف جون بيزانز الثقافة بأنها " كل معقد يحوى المعارف والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعادات وكل ما يكتسبه الإنسان كعضو في المجتمع " (4) .

ويمكن تعريف الثقافة بأنها ذلك الكل المركب من العناصر المادية (مثل الأدوات والآلات) والعناصر الروحية (اللامادية) (مثل العادات والتقاليد والأعراف والاتجاهات الخ) والتي تؤثر في سلوك الفرد وتحكم تفاعله وعلاقاته مع الآخرين ، ومع البيئة التي يعيش

¹ - فاروق محمد العادلي ، الأنثروبولوجيا (مدخل اجتماعي وثقافي للتكامل لإنتاج المواد الثقافية ١٩٩٧ م ص ٧٣

² - Rodney Stark- Sociology – Wads Worth – California , 4Ed , 1992 , P- 40

³ - Anthony Giddens , Sociology - Second Edition . Cambridge 1993 p .31

⁴ - Bizanz John and Others - Modern Society - Prenticall - Network -1975- - p.47

فيها، سواء كانت هذه الأشياء موروثة أم مكتسبة ما دامت تحدد نوعية الحياة وأسلوبها في المجتمع ونحن نسلم بأن لكل مجتمع من المجتمعات ثقافته الخاصة التي تتبع من داخله ، وتتشكل وفقاً لظروفه، والتي تختلف في مضمونها عن ثقافة أي مجتمع آخر .

و تأثر أفراد مجتمع ما بثقافة مجتمع آخر فهذا لا يعنى انهيار ثقافتهم وإحلال الثقافة الجديدة محلها ولكن قد تستفيد هذه الثقافة من الثقافات الأخرى ولكنها لن تندثر .

ولقد كان مفهوم الثقافة في القرن التاسع عشر يستخدمه الأوروبيون لكي يشرح عادات الناس في الإقليم الذي جاءوا لاحتلاله ، أما الآن فإن الثقافة تستخدم لتشرح لماذا لا تندمج الأقليات والجماعات الهامشية بسهولة في كيان المجتمع .^(١)

ويفرق ديفيد بوبينو بين التصورات الخاصة بالثقافة ، والمجتمع حيث يرى أن الثقافة تشير إلى القيم ، والأفكار التي تعطي معنى للبناء الاجتماعي للإنسانية ، بينما يشير المجتمع إلى جزء من البناء الاجتماعي يتضمن القيم ، والأفكار الأساسية ، وهكذا فإن بؤرة دراسة ثقافة الجماعات ليست في البناء الاجتماعي للجماعة .

ولكن في القيم والأفكار التي تشكل البناء الاجتماعي وتعطيه معنى ، ودراسة المجتمع أو البناء الاجتماعي للجماعة في جانب آخر تهتم في المقام الأول بشكل التنظيم أو التفاعل المركب في ضوء الخلفية الثقافية^(٢).

¹ - Ales Andro Durant , Linguistic Anthropology , The Press Syndicate of The University of Cambridge , First Published 1997 , P, 23

² - David bobenoe , sociology , prentice, Hall,inc. , Englewood cliffs, new jersey , 1997 , p.75

**** ثانياً: الدراسات السابقة.**

سوف يستعرض الباحث بعض الدراسات المرتبطة بموضوع دراسته في ضوء محورين:-

المحور الأول :- دراسات اهتمت بدراسة الضبط الاجتماعي :-

١- دراسة مصطفى مرتضى : " العصبية وبناء القوة في قرية مصرية" (١)

مشكلة الدراسة :-

حاول الباحث في دراسته إيضاح العلاقة التي تحكم ظاهرة العصبية وبناء القوة ، وما يتبعها من متغيرات تحكم كثيراً من هذه الظواهر مثل (التمثيل السياسي _ فض النزاعات _ ظاهرة الثأر) كذلك حاول الباحث (على حد تعبيره) فهم الجانب الثقافي السائد والذي يحوى قيم ، ومظاهر العصبية كما تبدو في المعتقدات ، والعادات ، والتقاليد ، والقيم السائدة ، في مجتمع الدراسة ، كما حاول الباحث أيضا فهم العلاقة بين العصبية والثأر ، والأسس التي تستند عليها العصبية ، وتأثيرها على البناء الاجتماعي .

تساؤلات الدراسة:

أ - ما هي الأسس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تستند عليها العصبية بقرية الدراسة ؟

ب - ما شكل العلاقة بين ظاهرة العصبية وبناء القوة بمجتمع الدراسة ، وما محددات تلك العلاقة ؟

ج - ما هي التغيرات التي طرأت على العصبية نتيجة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والهجرة إلى الدول النفطية كأحد أبرز الظواهر المجتمعية منذ مطلع السبعينات ؟

د - ما العلاقة بين ظاهرة العصبية والثأر ؟ وهل تلعب العصبية دوراً مؤثراً في هذه الظاهرة ؟

١- مصطفى مرتضى على محمود ، العصبية وبناء القوة في قرية مصرية ، دراسة أنثروبولوجية في إحدى قرى مدينة الأقصر، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ١٩٩١

عينة الدراسة :-

وقد قام الباحث باختيار أربع عشرة حالة ممثلة لتسع عصابات وخمس حالات للقيادات وممثلي بناء القوة بقرية العشى، مدينة الأقصر.

أساليب وأدوات الدراسة :-

استخدم الباحث بعض الأساليب والأدوات في دراسته هذه وهي أسلوب دراسة الحالة والأسلوب الأنثروبولوجي، كما استخدم الملاحظة بالمشاركة، والمقابلات كأدوات للدراسة نتائج الدراسة:

أ- تبين من الدراسة ظهور بعض سمات التفصل ، والتعايش بين أسلوبين من أساليب ممارسة السلطة، وبناء القوة داخل المجتمع المصري، بصفة عامة والريفي بصفة خاصة ، وهما الأسلوب الرسمي (المتمثل في الأجهزة الحكومية القضائية التنفيذية) والشكل التقليدي منه (العمدة وشيخ البلد) والذي يعتبر القانون الوضعي هو المحدد الأساسي له كأسلوب من أساليب الضبط الاجتماعي ، في مقابل الأسلوب غير الرسمي المتمثل في سلطة العادات والتقاليد ، والقيم، والعرف ، كبار السن ، ورجال الدين كوسطاء لتحقيق الضبط الاجتماعي .

ب- تبين من الدراسة أن هناك محددات ومعايير لتشكل العصبية وبناء القوة ، حيث أنه في كل فترة تاريخية كان هناك علاقة بين الانتماءات الاقتصادية، والتحالفات ، والتكتلات القروية وبين الاستحواذ على السلطة ، واستحواذ العصبية على أبنية القوة .

ج- أوضحت الدراسة أن العصبية موروث تاريخي ، ساعد على وجودها تاريخياً وجود الدولة المركزية ، واستمرار الأوضاع الاقتصادية والأنظمة الاجتماعية، لتعيد إنتاج نفسها في ظل فائض إنتاجي محدود لم يفرز أي تمايز طبقي، وفي ظل أوضاع اجتماعية تُقدم على سلطة العصبية وعلى التحالف القروى ، ولقد استفدنا من هذه الدراسة حيث أنها أوضحت دور العصبية في بناء القوة وهذا يجعلنا نأخذ في اعتبارنا دور العصبية في الهوارة، وما تلعبه هذه العصبية في المنازعات وطرق حلها .

٢- دراسة محمود أبو زيد : - الشائعات والضبط الاجتماعي :-

(دراسة سوسيومترية في قرية مصرية)^(١)

* - اهتمت هذه الدراسة بتحديد مدى كفاية الشائعة كعامل من عوامل الضبط الاجتماعي وانطلقت هذه الدراسة من مجموعة فروض بهدف اختبار هذه الفروض ، وكان مضمون هذه الفروض على النحو التالي :-

١- تفقد السنن والأعراف فاعليتها كعوامل للضبط الاجتماعي في حالة تعثر العملية الاتصالية ، وعدم اتساقها وفي هذه الحالة أيضا تفقد القاعدة القانونية فاعليتها كعامل من عوامل الضبط الاجتماعي .

٢- كلما زاد تكامل العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة ، زادت درجة التماسك بينهم، ومن ثم برز دور الشائعات كعامل ضبط اجتماعي غير رسمي .

٣- هناك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية كالسن، والجنس، والمستوى ، الاقتصادي ، وبين كيفية التعامل مع الشائعات والاستجابة لها .

٤- هناك علاقة طردية بين أشكال معينة من الشائعات، ودوافع الناس واهتماماتهم المعنية في أوقات معينة، وتحت ظروف معينة .

٥- العلاقة بين الشائعة في القرية وبين التغير الاجتماعي ترتبط بالعديد من العوامل مثل تأثير الجماعة المرجعية وتأثير النسق الاجتماعي ذاته ، وما يسود هذا النسق من قيم ومعايير .

- أما عن المجال الزمني للدراسة فقد أجريت هذه الدراسة عام ١٩٧٤ والمجال الجغرافي كان قرية (الأبقعين) مركز حوش عيسى محافظة البحيرة واختار الباحث مؤسسة الأهرام الصحفية لتكون ممثلة للمجتمع الحضري .

^١- محمود أبو زيد ، دراسات في المجتمع المصري : الشائعات والضبط الاجتماعي دراسة سوسيومترية في قرية مصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٨٠م .

- أما عن عينة هذه الدراسة فقد تمثلت في (٣٤.٤) رجلا ، (٣٦) امرأة بالنسبة للقرية ، وتمثلت في (٢٢٤) شخصاً للمؤسسة وذلك بطريقة عشوائية .

- أما فيما يتعلق بالجزء المنهجي للدراسة فإن الباحث في دراسته هذه اعتمد على الاختبار السوسيومترى ، والذي جاء في صورة استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات

- نتائج الدراسة :-

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :-

أ- أن المجتمع القروي يقوم على الروابط المباشرة بين الجماعات المحلية التي تكون هذا المجتمع ، وخاصة الروابط العائلية ، ويرتبط بذلك وجود علاقة طردية بين شدة الشائعة ، ودرجة علاقات الألفة التي تقوم بين الأفراد ، وتبدأ الشائعة انتقالها إلى المجتمع في إطار هذه العلاقات ، ومن هنا اعتُبرت القرابة القناة الرئيسية ، لانتقال الشائعة في القرية ، وذلك على العكس مما في المدينة ، التي تضعف فيها الرابطة القرابية.

ب- أوضحت الدراسة أن هناك علاقة بين طرق التربية والتنشئة الاجتماعية المستخدمة في القرية ، وبين شدة الشائعة وانتشارها ، فالطفل لا يزال يستخدمه الوالدان ، وخاصة الأم كوسيلة للتعرف على ما يحدث لدى الجيران ، وأيضاً كوسيلة لنقل المعلومات والأخبار .

ج - أوضحت الدراسة أن الشائعات تحتل مكاناً ملحوظاً في نسق الضبط الاجتماعي في القرية لدرجة تصل معها إلى أن تكون أداة رئيسية للضبط ، حيث تتدخل في تحديد اتجاهات الأفراد ، وإقرار سلوكهم ، وإيجاد التوافق المطلوب في حالة خروجهم عن القيم السائدة .

٣- دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة : الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك في سيناء (١)
مشكلة الدراسة : -

تتناول مشكلة هذه الدراسة طبيعة الضبط الاجتماعي في المجتمع السيناوي بالتركيز على طبيعة القانون العرفي ، باعتباره أحد أهم قوى الضبط الاجتماعي التقليدي في المجتمع السيناوي لما يلعبه من دور بارز في تحقيق الضبط ، والوئام بين الأفراد والجماعات والقبائل المختلفة ، بالإضافة إلى دراسة طبيعة التفاعلات بين القانون العرفي ، والقانون الرسمي للدولة ، والمؤسسات الرسمية ، والثقافة الوافدة ، والتغيرات المصاحبة لها في النواحي المختلفة للمجتمع القبلي ، وانعكاس ذلك إيجابياً وسلبياً على القانون العرفي ، والإجراءات المعمول بها في نطاقه من جهة أخرى .

أهداف الدراسة : -

أ- رصد قوى الضبط الاجتماعي السائدة في المجتمع السيناوي ، والكشف عن الأهمية النسبية للقانون العرفي في هذا المجتمع .
ب- استشراف الأوضاع المستقبلية للقانون العرفي باعتباره أهم وسائل الضبط الاجتماعي ، في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية ، والثقافية ، والقانونية التي يمر بها المجتمع السيناوي .

ج- البحث في مدى إمكانية الاستفادة بقواعد القانون العرفي في تطوير القانون الوضعي بهدف تحقيق أكبر قدر من السلام الاجتماعي داخل المجتمع .

د- رصد أوجه التفاعل والالتقاء والاختلاف بين العرف والقانون الرسمي .

١ - أحمد عصام الدين مليجي وآخرون ، الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك في سيناء ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة بالاشتراك مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ٢٠٠٢ .

تساؤلات الدراسة : -

- أ- ما أشكال النزاعات التقليدية والحديثة ، أسبابها والتغيرات التي طرأت عليها ؟
- ب- ما الإجراءات المتبعة في فض النزاعات ؟
- ج- ما أنواع المنازعات التي يتم اللجوء فيها لسلطات الدولة الرسمية ؟
- د- ما أنواع الأحكام الصادرة من المجالس العرفية ، ومدى فاعلية الجزاءات المحكوم بها مقارنة بالمعمول بها في الضبط الرسمي، ومصير هذه الأحكام بعد التسوية ؟
- هـ- ما التوقعات السائدة نحو مستقبل القانون العرفي في ظل التغيرات الطارئة على المجتمع ؟
- و- هل يمكن التوافق بين القانون العرفي والضبط الرسمي بما يحقق السلام

الاجتماعي ؟

منهج الدراسة : -

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي القائم على الإقامة الطويلة في مجتمع الدراسة .

كما استخدمت الدراسة أيضاً المنهج المقارن ، وذلك لعقد المقارنات بين أوجه الضبط المعمول بها بين كل من شمال وجنوب سيناء ، أو بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية في الوديان المختلفة في سيناء .

أدوات الدراسة : -

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات وهي : -

- أ- المشاركة والملاحظة المباشرة
- ب- التصوير
- ج- الإخباريون
- د- دليل العمل الميداني

نتائج الدراسة : -

- أ- إن القواعد العرفية قد نشأت وتطورت تلقائياً في مجتمع يتميز بالتناغم بين أفرادهِ ، فكلهم ينحدرون من أصول قبلية ، قد تختلف فيما بينها ، ولكن توحيدها الثقافة البدوية المشتركة التي تفرض أنماطاً من الحياة والأنشطة المتشابهة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً .
- ب- إن القواعد العرفية لا تعترف بالعقوبات التقليدية التي تعرفها القوانين الرسمية مثل الإعدام وسلب الحرية تحت دعاوى الردع .
- ج- إن النظام العرفي - على بداوته ، وبساطة القائمين عليه - يعرف قدراً لافتاً للنظر من التنظيم في هيكله وفي إجراءاته ، فهو من ناحية يقوم على التخصص ، وهو من ناحية أخرى يعرف صورة من صور تعدد درجات التقاضي ، فضلاً عن معرفته بنظم الادعاء ، والدفاع وغيرها من الصور التي تقرب ما بين هذا القضاء وبين القضاء الرسمي
- د- يمتاز القضاء العرفي بالرغبة في النظر في القضايا على وجه السرعة منعاً لاستئثار الرغبة في الانتقام وحققاً للمزيد من الدماء أو الأضرار .
- ٤- دراسة أسماء محمد عيد : العلاقة بين الضبط الاجتماعي غير الرسمي والعلاقات الاجتماعية (١)
- مشكلة الدراسة
- تتلخص فكرة هذه الدراسة الايكولوجية في توضيح شكل التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية ، في كل من الأحياء السكنية بالمدن الجديدة ، والأحياء الشعبية ، وتوضيح أساليب ووسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي في هذه المناطق ، وإيجاد العلاقة بين الضبط غير الرسمي ، والعلاقات الاجتماعية.

١ - أسماء محمد عيد : العلاقة بين الضبط الاجتماعي غير الرسمي والعلاقات الاجتماعية ، دراسة إيكولوجية مقارنة بين الأحياء السكنية بالمدن الجديدة والأحياء الشعبية ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس ٢٠٠٥ م

أهداف الدراسة :

أ - دراسة العلاقة بين الضوابط الاجتماعية غير الرسمية والعلاقات الاجتماعية.
ب - دراسة اثر المكان على العلاقات الاجتماعية بكافة أبعادها سواء في المدن الجديدة أو الأحياء الشعبية .

ج - دراسة اثر المكان على الضوابط الاجتماعية غير الرسمية .

فروض الدراسة :

أ - هناك علاقة إيجابية دالة بين الضبط الاجتماعي غير الرسمي والعلاقات الاجتماعية .
ب - هناك فرق معنوي في العلاقات الاجتماعية بين ساكني كل من الأحياء الشعبية والمدن الجديدة .

ج - هناك فرق معنوي للضبط الاجتماعي بين ساكني كل من الأحياء الشعبية والمدن الجديدة.

د - هناك علاقة دالة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والضبط الاجتماعي غير الرسمي بكافة أبعاده .

المنهج المستخدم :

اعتمدت الباحثة في دراستها على المسح الاجتماعي بطريقة العينة.

أدوات الدراسة :

استخدمت الباحثة ثلاث أدوات لجمع البيانات، وهي المقابلة، واستمارة الاستبيان والمقاييس.

عينة الدراسة :

قامت الباحثة باختيار عينة قوامها (٢٠٠) مفردة بطريقة عشوائية بسيطة

أهم النتائج :

أ - اتضح من نتائج الدراسة أن العادات والتقاليد في المدن الجديدة أكثر قوة من العادات والتقاليد في الحي الشعبي .

ب - اتضح أن هناك فرق معنوي دال بين العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة بين منطقتي الدراسة .

ج - العلاقات الاجتماعية مع الأصدقاء أقوى في الحي الشعبي من المدن الجديدة .

د - لا يوجد فرق معنوي دال بين العلاقات الاجتماعية مع الأهل والجيران والأصدقاء بين منطقتي الدراسة .

٥ - دراسة سهير العطار : الأسرة كنظام للضبط الاجتماعي^(١)

مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث في دراسة التنشئة الاجتماعية في الأسرة المصرية ودور الأسرة في عملية الضبط الاجتماعي للطفل .

أهداف البحث :

أ - محاولة معرفة الشكل الأمثل للضبط الاجتماعي الموجه للطفل في مراحل نموه المختلفة في نطاق الأسرة .

ب - تحليل أساليب ووسائل الضبط الاجتماعي الموجهة للطفل في نطاق الأسرة .

ج - الكشف عن الأسباب التي تكمن وراء الاتفاق ، أو الخلاف في طريقة ممارسة الضبط الاجتماعي للأسرة الحضرية التي تنتمي للشريحة العليا والوسطى والدنيا .

فروض البحث :

أ - هناك علاقة بين اختلاف المستويات الاجتماعية ، والاقتصادية للأسر الحضرية وبين طريقة ممارسة عملية الضبط الاجتماعي الموجه للطفل في مراحل الطفولة .

ب - هناك علاقة بين اختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر الحضرية وبين درجة التمسك بعملية الضبط الاجتماعي الممارس على الطفل خلال مراحل العمرية المختلفة .

ج - هناك علاقة بين اختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر الحضرية وبين معرفة خصائص واحتياجات كل مرحلة من مراحل الطفولة .

منهج الدراسة :

استخدمت الباحثة عدة مناهج للبحث وهي المنهج الوصفي ، المقارن ، دراسة الحالة .

أدوات جمع البيانات :

اعتمدت الباحثة على صحيفة الاستبيان ودليل دراسة الحالة .

نتائج البحث :

أ - تحتل القيم الأخلاقية المركز الأول لدى الأمهات في الشرائح الثلاث وعبر مراحل الطفولة المختلفة .

ب - تهتم النسبة الغالبة للأمهات بأسلوب التلقين في المراحل الأولى للطفل وأسلوب الحوار والإقناع في المراحل التالية للطفولة من سن (١٠ : ١٢) سنة .

^١ - سهير عادل محمد العطار ، الأسرة كنظام للضبط الاجتماعي ، رسالة دكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية البنات جامعة عين شمس ١٩٩٤ م .

٦- دراسة براين (Paciotti- Brian - Michael) : -

نظرية الارتقاء الثقافي ومؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمية في قبيلة
"السونجوسونجو" في تنزانيا وأمريكا الجنوبية (١) : -

تشير هذه الدراسة إلى أن النظريات البيئية غير متكاملة لكي تشرح كلا من العدالة
التنظيمية المؤقتة على نطاق واسع ، والعنف المترسب من النزاعات الشخصية .

وترى هذه الدراسة أن النظريات البيئية مثل بعض النظريات المتعلقة بالاختيار المندفع ،
وسلوك الإنسان البيئي ، وعلم النفس الارتقائي.

و تفترض أن الأفراد قادرين على تضخيم أهدافهم مثل اللياقة من خلال الضوابط البيئية ،
وكذلك تفترض هذه النظريات أن معرفة طبيعة الإنسان، والحوادث البيئية كافية لشرح
السلوك، وترى هذه الدراسة أنه على النقيض من ذلك، فإن نظرية الارتقاء الثقافي تقترح أن
المؤسسات عبارة عن مكون رئيسي لبيئة الإنسان ، وأن نظرية الارتقاء الثقافي تستطيع
توضيح نماذج من السلوك العادل، وتشرح كيف أن قواعد ونظم المؤسسات مطلوبة لتعزيز
المشاركة، والثقة والشرعية.

ويصف الجزء الأول من هذه الرسالة نظم المؤسسات في قبيلة السونجو سونجو،
والمنظمات التي ظهرت كجذور للحركة الاجتماعية التي تهدف إلى تنظيم الجريمة، أما الجزء
الثاني من الرسالة فلقد استخدم نظرية الارتقاء الثقافي ، وتعريف مؤسسات الضبط
الاجتماعي، بشرح النماذج الحيوية للعنف الذكري المرتبط بالنزاعات .

وتوصلت هذه الدراسة إلى صحة افتراض نظرية الارتقاء الثقافي والذاهب إلى أن
المؤسسات عبارة عن مكون رئيسي لبيئة الإنسان .

^١ - Cultural Evolutionary Theory and Informal Social Control Institutions - University of
California Davis - 2002 in Disseration Abstracts 2001 - 2004

دراسة وكيرافويزك⁽¹⁾ : - العلاقة بين استراتيجيات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية تحليل للمناهج المعاصرة في حل النزاعات في مجتمع أجبوس في نيجيريا :

اهتمت هذه الدراسة بتحليل الطرق المعاصرة لإجراءات حل النزاع في مجتمع "أجبوس" في نيجيريا وانطلقت من فكرة أن العدالة في مجتمع أجبوس ،جماعية بطبيعتها وقد قامت خطة هذه الدراسة على تحليل وثائق لدراسة (٤٢) حالة ، توضح المستويات المختلفة لطرق حل النزاع ، ولقد تم الحصول على بعض التسجيلات لهذه الحالات عن طريق المحاكم الرسمية ، بينما تم الحصول على تسجيلات أخرى من الأحكام القضائية غير الرسمية . ولقد فحصت هذه التسجيلات بهدف معرفة الطرق المعاصرة لحل النزاع، وتم وضع معايير لتقييم طرق حل النزاع وهذه المعايير هي : -

(غير رسمي مبدئيا - غير رسمي - شبه رسمي - رسمي - رسمي جداً)

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، إن أكبر مشكلة تواجه عملية العدالة ، وتحقيق الأمن والاستقرار والنظام داخل مجتمع الدراسة ، وبين أهالي المجتمع هي سياسات الحكومة الرسمية التي ترفض استخدام الأساليب العرفية .

¹ - Au : - Okereafoezeke -Nonso

T1 : - The Relationship Between Informal and Formal Strategies of Social Control : An Analysis of The Comtemporany Methods of Dispute Processing Among The Igbos of Nigeria
DD : - 1995

AA 19638581 in Dissertation :0318) - No) Indiana - University - of - Pennsylvania:Sn
Abstracts 1992 - 1996 .

المحور الثانى:- دراسات اهتمت بدراسة القضاء العرفي : -

١- دراسة نادرة وهذان : القضاء العرفي ودوره في تدعيم رسالة الأمن ^(١) :-

انطلقت هذه الدراسة من هدف هام وأساسي، وهو ضرورة التعرف على القواعد والأصول العرفية التي تحكم المجتمع البدوي ، وتأثير هذه القواعد في وضع السياسات الأمنية

أما عن الأهداف الفرعية التي انبثقت من هذا الهدف فهي : -

أ - التعرف على أسس وقواعد القضاء العرفي في سيناء .

ب- تحديد مدى التزام مجتمع شمال سيناء بتطبيق قواعد القضاء العرفي .

ج - توضيح دور المشاركة الشعبية في تحقيق رسالة الأمن .

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الباحثة على معطيات البحوث السابقة التي تناولت بشكل مباشر، وغير مباشر مشكلة البحث كما اعتمدت على اللقاءات الشخصية مع بعض القضاة العرفيين لتغطية كافة المجالات، ولتوضيح بعض قواعد العرف القبلي في مجتمع شمال سيناء، ومدى مشاركته في تحقيق رسالة الأمن.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها : -

أ- أوضحت هذه الدراسة أن العرف القبلي في شمال سيناء يستمد قوته من اقتناع القبائل به ، ومن أنه يستمد أسسه من الشريعة الإسلامية أو رضاء الجميع بقبول أحكامه وقواعده التي تفصل في شتى منازعاتهم .

ب-أوضحت الدراسة أن أهمية دور العرف القبلي في تحقيق رسالة الأمن في المجتمعات القبلية تكمن في تسهيل مهمة رجل الأمن في تنفيذ الأحكام القضائية ، وكذلك سرعة حل المشاكل التي يمكن أن تنشأ بين أفراد هذا المجتمع .

^١ - نادرة وهذان ، القضاء العرفي ودوره في تدعيم رسالة الأمن ، دراسة تقويمية لبعض جوانب لتنمية في مجتمع شمال سيناء ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ١٥٦٤ ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٣ م

٢- دراسة على عبد المنعم :القانون العرفي عند طوارق وقبائل أوبارى (١) :-

حاول الباحث في دراسته هذه عرض وتحليل القانون العرفي لدى طوارق وقبائل "أوبارى" بليبيا ، كما سعت الدراسة أيضا إلى بيان الجوانب المجتمعية المختلفة التي تتأثر بطبيعة القانون العرفي السائد في المجتمع .

أما عن الإجراءات المنهجية الذي استعان بها الباحث لتحقيق أهدافه فتمثلت فيما يلي:

أ- قيام الباحث ببعض الزيارات الاستطلاعية للتجمعات السكانية للطوارق المستقرين، وبعض القبائل التي لا تنتمي للعنصر الطارقي ، وبعض المخيمات للبدو الرحل والذين يرعون إبلهم بالقرب من أوبارى .

ب- اختار الباحث مدينة أوبارى وبعض توابعها لتمثل المجال الجغرافي للدراسة .

ج- حاول الباحث في دراسته الأنثروبولوجية هذه ، ألا يقف عند حدود العينة بالمفهوم السائد في الدراسات السوسيولوجية حيث أنه يرى أن هذا المفهوم لا يكاد يجد له مكانا في البحث الأنثروبولوجي .

د- استخدم الباحث المنهج الأنثروبولوجي الذي يعتمد على الملاحظة المباشرة بالإضافة إلى الملاحظة بالمشاركة (كأدوات للدراسة) كأسلوب لجمع المعلومات، كما اعتمد الباحث على دليل الدراسة الأنثروبولوجية للمجتمعات الصحراوية والخاص ببحث دراسة المجتمعات الصحراوية في مصر، (والذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة) كأداة رئيسية في دراسته .

^١ - على عبد المنعم محمد مراد ، القانون العرفي عند طوارق وقبائل أوبارى بليبيا ، دراسة إثنوجرافية ، مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية العدد ٢٣ ، ديسمبر ١٩٩٥ م .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : -

أ - إن القانون العرفي في مجتمع أوباري بليبيا مازال يمثل الأسلوب الغالب، والأمثل للضبط الاجتماعي في ذلك المجتمع بقبائله المختلفة.

حيث أن أعضاء المجتمع على اختلافهم (طارقين وغير طارقين) ما زالوا يعتمدون على هذا القانون في حل نزاعاتهم المختلفة بين جماعاتهم القبلية بعضها البعض، وبينهم وبين غيرهم من الجماعات الأخرى .

ب - إن معظم أجزاء ونصوص القانون العرفي مستمدة من الشريعة الإسلامية ، ولا توجد نصوص أخرى مكتوبة أو مدونة لهذا القانون .

ج - لا يوجد في المجتمع (مجتمع الدراسة) شيوخ متخصصون في حل مشاكل معينة دون غيرها فأعضاء المجلس العرفي جميعهم ملمون ببعض قواعد الشريعة الإسلامية وعادات وتقاليد المجتمع ، ويمكن لكل منهم الفصل في أي نزاع داخل القبيلة .

٣- دراسة رشاد العلمي :- القضاء القبلي في المجتمع اليمني (1) :-

تعتبر هذه الدراسة محاولة لإلقاء الضوء على النظام القبلي، وعلاقة هذا النظام بالنظام السياسي (الدولة) من ناحية ، والقضاء الرسمي من ناحية أخرى في المجتمع اليمني. أهداف الدراسة : - تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي : -

أ- الكشف عن العوامل البنائية والتاريخية التي عملت على استمرار العرف

(القضاء القبلي) أساس لحل النزاعات على مستوى الفرد أو الجماعة .

ب - التعرف على العلاقة بين القضاء الإسلامي ، والقضاء العرفي مع الإشارة إلى أن هناك استقطاباً حاداً بين كل منهما .

^١ - رشاد محمد العلمي ، القضاء القبلي في المجتمع اليمني ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٨٤م

ج- تحديد الأساليب المتبعة في القضاء العرفي ، وتلك المتبعة في القضاء الإسلامي منذ بداية الدعوى وحتى الفصل فيها ، ثم مدى اتساق هذه الأساليب مع بقية عناصر التراث والثقافة السائدة في المجتمع .

د- التعرف على أنماط القضايا التي يتولى حلها القضاء العرفي، وتلك التي يتولى النظر فيها القضاء الإسلامي ، ثم أنماط القضايا التي ما زالت موضوع نزاع بين النظامين .

منهج البحث : -

أ- يتم الاعتماد على المنهج التاريخي إلى حد كبير باعتبار أن الدراسة بنائية تاريخية

ب- ولقد اعتمد الباحث على المنهج الأنثروبولوجي ، كما استخدم الباحث منهج تحليل المضمون في تحليل بعض المخطوطات وبعض الوثائق .

مصادر جمع البيانات : -

اعتمدت الدراسة على الوثائق ، المقابلة

مجالات الدراسة : -

أ- المجال المكاني : -

الجمهورية العربية اليمنية (في كل من محافظات صنعاء ، والحديدة ، ومارب ، وصعدة ، وذمار ، والبيضاء)

ب- المجال الزمني : - الفترة الزمنية ما بين ١٩٥٠ حتى ١٩٨٣م.

عينة الدراسة : -

قام الباحث باختيار عينة عشوائية من رجال القضاء الرسمي وأعضاء النيابة وبلغ

عدد مجالات العينة العشوائية (١١٠) حالة .

نتائج الدراسة : -

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : -

- أ- إن العوامل البنائية والتاريخية وظروف عزلة المجتمع اليمني أدت إلى استمرار الكثير من الظواهر الثقافية ليمن ما قبل الإسلام .
- ب- إن جميع إجراءات المحاكمة ابتداءً من رفع الدعوى ، وانتهاء بإصدار الحكم تتفق تماماً مع تلك القواعد التي كانت أساساً لحل النزاعات والخصومات في صدر الإسلام ، وهي كانت سائدة قبل الإسلام .
- ج - اتسمت العلاقة بين القضاء الرسمي ، والقضاء العرفي أو القبلي بالصراع أحياناً ، والتعاون أحياناً أخرى ، وذلك تبعاً لقوة الدولة المركزية أو ضعفها .
- د- تختلف الانتماءات الاجتماعية والثقافية لكل من صفوة القضاء الرسمي ، وصفوة القضاء القبلي ، حيث أن رجال المحاكم الرسمية يشكلون جزءاً من الصفوة الدينية أما رجال المحاكم القبلية فلهم انتماءات قبلية وعشائرية واضحة .
- هـ- دراسة سمير نعيم : القانون وأساليب حل النزاع في حي بولاق القاهرة (1) :
لقد كان الهدف من هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات والتي كان من أهمها ما يلي : -
 - أ- ما هي أنماط النزاع الشائعة في هذا الحي الشعبي ؟
 - ب- إلى أي مدى يلجأ الناس للإجراءات القانونية في تسوية هذه النزاعات ؟
 - ج- ما هي الأساليب غير القانونية الأخرى التي يقوم بها سكان الحي في تسوية النزاع ؟
 - د- هل تتباين أنماط معالجة النزاع بحسب اختلاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان ؟

¹ - سمير نعيم ، القانون وأساليب حل النزاع في حي بولاق القاهرة في: سمير نعيم ، علم الاجتماع القانوني ، مرجع سابق .

ولقد استخدم الباحث فى دراسته أداتين من أدوات جمع المادة الامبريقية هما :

أ- استمارة مقابلة محددة اشتملت على (١٤٢) سؤالاً طبقت على المبحوثين للحصول على معلومات واقعية من النزاعات التي خبروها فى حياتهم ، والتي تقع فى المجال الاقتصادي ، والأسرى ، والجيرة ، وعلاقاتهم المتبادلة ، وخبراتهم الفعلية بالمؤسسات القضائية وتقييمهم للنظام القانوني .

ب - مقابلات متعمقة بالوسطاء الذين يقيمون فى الحي . بقصد الوقوف على ديناميات عملية الوساطة .

أما عن عينة الدراسة فتمثلت فى فئتين هما المتنازعون ، والوسطاء ، وقد أختيرت عينة من المتنازعين على أساس غير عشوائي ، ولقد طبقت استمارة المقابلة على (٢٥٠) فرداً من سكان الحي ، دخل كل منهم فى نزاع مع آخر مرة على الأقل خلال الخمس سنوات الأخيرة أما عن عينة الوسطاء فكانت (١٤) مبحوثاً .

نتائج الدراسة : -

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها : -

أ- أغلب النزاعات قد تم حلها عن طريق التفاوض والوساطة

ب - كل الوسطاء من الناس العاديين : ليسوا قضاة ولم يحصلوا على درجات فى القانون ولكنهم من ذوى الدخول المرتفعة فى الحي ، ويتمتعون بسمعة طيبة ، ولا يتقاضون شيئاً عن جهودهم فى تسوية النزاع سوى حب واحترام الناس لهم .

ج - تعد شخصية الوسيط ومكانته ، وقوة التقاليد ، والضغط الاجتماعي للجماعة ، وتعهد أطراف النزاع هي القوى التي تفرض الانصياع للاتفاق الذي يتم التوصل إليه خلال عملية الوساطة .

٦- دراسة عزة صيام: مشاركة كبار السن في إدارة شئون القرية مع إشارة خاصة إلى أساليب حل النزاع (1) : -

تفترض فكرة هذه الدراسة أن لكبار السن في القرية المصرية دوراً فعالاً في إدارة شئون قريتهم ، كما تستند الدراسة أيضاً إلى افتراض آخر مفاده أن كبار السن في القرية لا يشاركون فقط في تنمية وتطوير القرية ، بل إن مشاركتهم في فض وحل النزاع، والقضاء على الأزمات الشخصية بين القرويين وبعضهم ، وبين القرية وجيرانها ... الخ ، تعد من أهم وأخطر الأدوار على واقع القرية وسكانها .

الإجراءات المنهجية للدراسة :-

أما عن طبيعة التناول ، فتتلخص في مجموعة من الإجراءات المنهجية يمكن إجمالها فيما يلي :

أ- إجراء مجموعة من المقابلات الفردية والجماعية مع بعض شيوخ القرية واستخدام في ذلك دليلاً للمقابلة .

ب- الاستفادة من بعض السجلات والوثائق المتصلة بطبيعة النزاعات وأطراف الخصوم ، والوسطاء من شيوخ القرية الذين قدر لهم التدخل في القضاء على هذه الأزمات.

هذا ويتحدد النطاق المكاني للقرية - موضع البحث - على النحو التالي : -

قرية كفر الديم - مركز بلبس - محافظة الشرقية ، أما عن حدود النطاق الزماني ، فقد تم تطبيق الجانب الميداني للدراسة خلال الفترة من ١٦ فبراير ١٩٩٤ حتى ٢١ فبراير ١٩٩٤ م .

^١ - عزة صيام ، مشاركة كبار السن في إدارة شئون القرية ، مع إشارة خاصة إلى أساليب حل النزاع ، مؤتمر القرية المصرية ، الواقع والمستقبل (١٠-١٢) أبريل ١٩٩٤ م ، الجزء الثاني إشراف محمود عودة وآخرون ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٩٦ م

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : -

أ - أتضح من نتائج الدراسة أن سكان القرية (محل الدراسة) لا يلجأون إلى التقاضى كأسلوب من أساليب حل النزاع مفضلين تدخل الوسيط ، سواء بشكل شخصى أو من خلال المجالس العرفية المنظمة .

ب - إن مجالس الوسيط تحمل فى قراراتها طابع الإلزام والإجبار،الذى يفضى بأحد الأطراف إلى تقبل الحكم دون تململ أو استئناف .

ج - إن لجوء المتخاصمين من أبناء القرية إلى المجالس العرفية لا يتوقف على طبيعة الخصومة ، أو على نوع النزاع ، أو حتى على توافر وندرة المستندات ، بقدر ما يعود - إلى حد كبير - إلى الثقة فى عدالة هذه المجالس ، وموضوعية إصدار قراراتها .

د - إن طبيعة إجراءات التحكيم فى مثل هذه النزاعات ، ذات طابع مؤثر ، فالجلسة تنعقد فى دار العمدة ، وأعضاء الجلسة لابد وأن يكونوا من أهل الخير والصلاح .

٧- دراسة روضة إمام :- العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة فى وسائل فض المنازعات فى المجتمعات التقليدية والبسيطة " دراسة أنثروبولوجية " (١) : -

تحاول هذه الدراسة أن تلقى الضوء على العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة فى وسائل فض المنازعات فى المجتمعات التقليدية والبسيطة
ومن هنا فإن أهداف الدراسة كانت على النحو التالى : -

أ - التعرف على مواقف الأهالي، وآرائهم ونظرتهم الخاصة إلى نمط الحياة التقليدية، ومدى تقبلهم لتلك الإجراءات والقواعد التى تُعرف بالقانون العرفي ، وبالتالي تقويمهم للسياسات القانونية والسياسية فى عمومها ، وردود أفعالهم بازاء ما ينطوي عليه التنظيم القانوني الحديث من إجراءات وترتيبات .

^١ - روضة إمام عبد العزيز ، العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤثرة فى وسائل فض المنازعات فى المجتمعات التقليدية والبسيطة ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر ، كلية الدراسات الإنسانية ، قسم الاجتماع ١٩٩٢ م

ب - التعرف على الكيفية التي مكنت لسيادة القانون العرفي في هذه المجتمعات التقليدية ، والكشف عن العوامل البنائية والتاريخية التي عملت على استمرار القانون العرفي .

ج - الكشف عن مظاهر التقارب أو الاختلاف ما بين النظام القانوني الحديث وإجراءات التقاضي والنظر في المنازعات .

أساليب الدراسة وأدواتها : -

استعانت الباحثة في دراستها بالأسلوب الأنثروبولوجي كأسلوب للدراسة كما استعانت بمجموعة من الأدوات لجمع المادة الأنثروبولوجية وهي على النحو التالي : -

أ- الملاحظة المباشرة - ب - الملاحظة بالمشاركة ج - الإخباريون

وتمثل مجتمع الدراسة في الواحات الداخلة - محافظة الوادي الجديد .

أهم نتائج الدراسة : -

أ - كشفت الدراسة عن أن قواعد القانون العرفي تمثل في مجتمع الداخلة المرجع الوحيد الذي يلجأ إليه الأفراد والجماعات - إلا في القليل النادر - لحل مشكلاتهم ومنازعاتهم

ب - أوضحت الدراسة أن هناك علاقة واضحة بين نمط السكنى وتكتل الأقارب في مناطق سكنية ، وبين شدة الخضوع للوحدة القروية ، وبين ذلك واعتبار القانون العرفي أساس ضبط العلاقات الاجتماعية بأكملها .

ج - أوضحت الدراسة أن تبنى النظام السياسي لفكرة تواجد القانون العرفي جنباً إلى جنب مع القانون الرسمي أدى - عكس ما كان متوقعاً - إلى تزايد الشعور بالانتماء القروية .

د - تبين للباحثة أن اتجاهات التغير لا تنبئ بوضع نهاية سريعة لوجود القانون العرفي أو حتى إضعاف تأثيره على الأقل في المدى القصير

هـ - كشفت الدراسة أن إجراءات المحاكمة العرفية تتم بسرعة بمقارنتها بالجوء إلى القضاء الرسمي .

٨- دراسة محمد السلكاوى: الجزاءات في القانون العرفي لدى بدو شمال سيناء^(١)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ملامح الجهاز الجزائي في المجتمع البدوي السينائي للوقوف على أسباب تمسك المجتمع البدوي به .

ولقد استخدم الباحث في جمع المادة الاثنوجرافية الأدوات التالية :-

أ- الملاحظة المباشرة من خلال المعيشة الفعلية .

ب - المقابلات التي أجريت مع عدد كبير من الإخباريين .

نتائج الدراسة :-

أ - تدور أغلب صور وأشكال الجزاء ، أو العقوبة العرفية البدوية حول معنى عام مشترك يتمثل في اعتباره نوعاً من الإجراء الاجتماعي، الذي يتم بمقتضاه فرض أو إلحاق، أو التهديد بإلحاق قدر من المكروه أو الضرر المادي، أو الاجتماعي، أو كلاهما وذلك نحو شخص ما، أو جماعته البدوية التي ينتمي إليها (الجماعة الخمسة ، ثم العشيرة ، ثم الربع ، ثم القبيلة) وذلك نظير المسؤولية عن القيام بذنب ما، يستوجب ذلك القدر من الفرض أو الإلحاق أو التهديد بهما .

ب- يتمثل الهدف العام من الجزاء العقابي البدوي في تحقيق أعلى مستويات التراضي المتعادل والمتوازن في مختلف مواقف النزاع بين أفراد المجتمع البدوي وجماعته .

ج- تتمثل سبل ضمان تنفيذ الجزاءات العرفية البدوية فيما يعتقده بدو سيناء من قناعات متعددة خاصة على مستوى اتساق قيمهم ومعتقداتهم التي تضغط في اتجاه التنفيذ فتهدد المخالف بتشديد العقوبة ، فضلاً عن تعريضه لأقدار متفاوتة من السخط والاستهجان الاجتماعي ، تكفي لإجباره على الانصياع لأحكام القضاء العرفي .

^١ - محمد السلكاوى ، الجزاءات في القانون العرفي لدى بدو شمال سيناء ورقة مقدمة لمؤتمر الإنسان والمجتمع والثقافة في شمال سيناء ، أعمال المؤتمر المنعقد في العريش الفترة من ١٣ ، ١٦ أكتوبر ١٩٩٠ م إشراف وتقديم أحمد أبو زيد تحرير / تغريد شرارة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٩١ م ص ١٩٥ : ٢٠٣ .

د- متفاوت حجم وطبيعة الجزاء العرفي بالنظام القضائي البدوي ، وفقاً لحجم وطبيعة السلوك المذنب ، ودرجة توزيع مسئولية قيام السلوك المذنب بين أطراف المشكلة من ناحية ثانية .

هـ - تشير المادة الأنثوجرافية كذلك إلى حرص المجتمع البدوي على توعية أجياله المتتابة بحجم وطبيعة الجزاءات العرفية التي تطبق على مختلف أشكال الخروج على الشرعية الاجتماعية البدوية .

٩- دراسة أشرف طلبه: دور المجالس العرفية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية^(١)

مشكلة الدراسة :- تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف علي دور المجالس العرفية في فض النزاعات داخل مجتمع قروي

أهداف الدراسة :- تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء علي دور المجلس العرفي في فض النزاعات ، والتعرف علي مظاهر التعاون بين المجلس العرفي ، والجهات الرسمية في حل النزاعات ، كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف علي الخصائص الشخصية لأعضاء المجالس العرفية

تساؤلات الدراسة :-

أ- ما أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مجتمع البحث ؟

ب - كيف ينظر الأهالي إلى دور المجالس العرفية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية؟

ج- هل يتفق رأي أعضاء المجالس العرفية على فاعلية هذه المجالس في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية؟

د- ما مظاهر التعاون بين المجالس العرفية والمؤسسات الأمنية الرسمية ؟

هـ - ما الخصائص الشخصية لأعضاء المجالس العرفية داخل مجتمع البحث ؟

^١ - أشرف مصطفى طلبه ، دور المجالس العرفية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، رسالة ماجستير ، قسم الدراسات الإنسانية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ٢٠٠٢

أسلوب وأدوات الدراسة :- استخدم الباحث صحيفة الاستبيان ، ودليل دراسة الحالة والمقابلة واعتمدت على الأسلوب الوصفي .

عينة الدراسة : تم اختيار عينة عشوائية منتظمة مكونه من (٣٧٠) أسرة

نتائج الدراسة :- توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها :-

أ- تتنوع النزاعات بين الفرد والأسر، وفقاً لطبيعة العمل، والعلاقات والمستويات الثقافية في البيئة الريفية، ومن النزاعات التي تم رصدها ، النزاع حول حدود الأرض الزراعية ، ومياه الري ، ومساقى الأرض ، والمحاصيل الزراعية ، والنزاع حول الطلاق، والميراث، والنار .

ب- يفضل المتنازعون اللجوء إلى المجلس العرفي عن اللجوء للمؤسسات الرسمية في حل النزاعات .

ج- يقوم المجلس العرفي بحل اغلب النزاعات التي تعرض عليه من جانب الأهالي بشكل جذري وحاسم .

د- هناك تعاون شبه تام بين المجلس العرفي ، والمؤسسات الرسمية في حل النزاعات .

هـ- هناك العديد من الصفات الشخصية التي يتحلى بها أعضاء المجلس العرفي، وهي الصراحة، والوضوح، والصبر، وقول الحق، وأن يكون شخصية مؤثرة، تتحلى بالحكمة، وأن يكون متعلم .

تعقيب : -

بالنظر إلى الدراسات السابقة يمكن حصر مجموعه من الملاحظات التي استفاد منها

الباحث على النحو التالي :-

تعتبر دراسة المركز القومي للبحوث هي أقرب الدراسات التي تناولت موضوع
دراستنا مع الاختلاف في المنطقة الجغرافية حيث أنها درست القضاء العرفي والضبط
الاجتماعي في منطقة صحراوية في سيناء ، ودراستنا الحالية في مجتمع ريفي في صعيد
مصر ، ولكن هذا لا يمنع أننا استفدنا كثيرا من هذه الدراسة ، حيث أنها وضعت أمامنا
تجربة واقعية لدور القانون العرفي في فض المنازعات ووضعت أمامنا مجموعة من
التساؤلات التي تفيدنا في دراستنا الحالية مع الوضع في الاعتبار اختلاف العادات والتقاليد
في كل منطقة من مناطق الدراساتين .

ولقد استخدمت دراسة المركز القومي للبحوث المنهج الأنثروبولوجي القائم على
الملاحظة بالمعيشة والمنهج المقارن والمنهج الوصفي ، ولقد ساعد ذلك في لفت انتباه
الباحث إلى ضرورة التكامل المنهجي حيث استخدم المنهج الإثنوجرافي والمنهج الوصفي
ولقد جاءت نتائج هذه الدراسة مطابقة تماما لأهدافها لتجيب على تساؤلات قد وضعت من
أجل خدمة هذه الأهداف مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات التي تحقق لها التوصل إلى
النتائج المرجوة من البحث وهذا ما سوف نحاول أن نفعله في دراستنا هذه .

و بالنظر إلى دراسة (نادرة وهدان) نلاحظ أن هناك دورا بارزا للقواعد العرفية في حل
النزاعات المختلفة التي تنشأ بين الأفراد ، وعلى الرغم من تركيز الباحثة على ضرورة
التوافق والتكامل بين الأجهزة الرسمية للأمن والمتمثلة في وزارة العدل ، ووزارة الداخلية ،
وبين الأجهزة غير الرسمية المتمثلة في فقهاء القبائل ، إلا أننا نرى صعوبة التوفيق بين
هذين النمطين من القانون وخاصة عند بدو الصحراء .

وكما أوضحت الباحثة نفسها في دراستها، أن القانون العرفي عند أهل الصحراء يستمد أسسه من الشريعة الإسلامية ، ويستمد قوته من اقتناع القبائل به ، أضف إلى ذلك ضعف انتماء هذه القبائل وولائهم للحكومة ، ومن ثم فهم ينظرون إلى الحكومة نظرة المستعمر لبلادهم ، ولكن هل يختلف الوضع في المجتمع الريفي أو في مجتمع دراستنا الحالية ، هذا ما سوف تكشف عنه دراستنا الحالية ، حيث تحاول الدراسة الراهنة وصف وتحليل أسباب النزاع والأساليب الرسمية وغير الرسمية لفض المنازعات لمعرفة العلاقة فيما بين الأسلوبين.

ويحاول (على عبد المنعم) في دراسته أن يوضح دور القانون العرفي لدى قبائل أوباري بليبيا ولقد استفدنا كثيراً من هذه الدراسة من حيث الإجراءات المنهجية التي استعان بها الباحث لتحقيق أهدافه حيث اعتمد في دراسته على المنهج الانثروبولوجي الذي يعتمد على الملاحظة المباشرة، ومن حيث نتائج هذه الدراسة التي سوف تمكننا من المقارنة بين مجتمع دراستنا (صعيد مصر) وبين مجتمع هذه الدراسة (أوباري بليبيا) من حيث القانون العرفي السائد في كل منهما .

وأوضحت دراسة (العليمي) دور الانتماءات القبلية والعصبية القبلية في تشكيل المحاكم القبلية والقضاء الشعبي العرفي ، وقدمت تفسيرات متعددة للجوء الأفراد إلى مثل هذا القضاء بالرغم من وجود أنظمة سياسية في الدولة ، مما يجعلنا نضع في الاعتبار أهمية التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى لجوء أفراد قبيلة الهوارة إلى الأساليب العرفية لفض المنازعات على الرغم من وجود الأجهزة الرسمية مثل الشرطة والمحاكم واعتمد الباحث على المنهج التاريخي والمنهج الانثروبولوجي وتحليل المضمون .

وتحاول دراستنا الحالية أن تقدم تفسيرات للجوء الأفراد إلى الأساليب العرفية لفض المنازعات على الرغم من وجود الأجهزة الرسمية ، وهذا ما اتفقت فيه دراستنا مع دراسة العليمي مع الوضع في الاعتبار اختلاف المجال الجغرافي ، ولقد خلط العليمي بين الفترة الزمنية التي يقوم بدراستها وبين المجال الزمني الذي استغرقت دراسته.

وعلى الرغم من أن دراسة (سمير نعيم) لم تهتم كثيرا بالعلاقة بين الأسلوب الرسمي وغير الرسمي في فض المنازعات ، بقدر اهتمامها بالوساطة في حل المنازعات إلا أنها كشفت عن أسباب النزاعات التي تنشأ في حي شعبي ودور الوساطة في فض المنازعات وأسباب عدم اللجوء إلى السلطة الرسمية في فض المنازعات .

واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي كأسلوب أساسي للدراسة ، ولقد استفدنا منها كثيرا سواء من حيث النتائج التي توصلت إليها أو من حيث الخطوات والإجراءات المنهجية التي اتبعتها الدراسة ، التي ساعدتنا كثيرا في صياغة تساؤلات دراستنا الحالية، والتي تضيف العلاقة بين سبب النزاع وأسلوب فضه والعلاقة بين الأساليب الرسمية وغير الرسمية في فض المنازعات .

ويمكن أن نأخذ على دراسة (نعيم) أنها استخدمت في تساؤلاتها (إلى أي مدى يلجأ الناس للإجراءات القانونية لتسوية النزاع) دون أن تستخدم مقياس للمدى تستطيع من خلاله قياس المدى .

وتوضح دراسة (عزة صيام) أن الناس في القرية المصرية ما زالوا ينظرون إلى كبار السن نظرة تقدير واحترام ، كما أوضحت هذه الدراسة أيضا دور الوسيط في حل النزاعات التي تنشأ بين الأفراد، دون أن توضح لنا أسباب هذه النزاعات ، أو تجيب لنا عن تساؤل هام وهو ما نحاول الإجابة عليه في دراستنا وهو هل يتدخل كبار السن والوسطاء لحل كل النزاعات أم بعضها فقط ؟

أما عن دراسة (روضة إمام) فقد استخدمت الأسلوب الانثروبولوجي للكشف عن مظاهر التقارب أو الاختلاف بين النظام القانوني وإجراءات القانون العرفي وهو ما استفدنا منه في موضوع دراستها من حيث محاولة التعرف على العلاقة بين الأسلوب الرسمي والأسلوب العرفي لفض المنازعات .

وتلقى دراسة (السلكاوى) الضوء على الجزاءات التي توقع على الأفراد من قبل القانون العرفى ، ودور هذه الجزاءات فى عملية الضبط الاجتماعى ، حيث أن كل فرد يلتزم بقواعد المجتمع ومعاييره خوفاً من العقاب الذى يقع عليه أو على قبيلته إذا ما ارتكب فعلاً يخالف قواعد ومعايير المجتمع ، واستخدم الباحث المنهج الاثنوجرافى القائم على الملاحظة المباشرة والمعيشة ، وقد استفدنا فى دراستنا الحالية من هذه الدراسة فى التساؤل الخاص بأسباب اللجوء إلى القانون العرفى بدلاً من القانون الرسمى .

والتساؤل الخاص بوجود إلزام أو أشياء تلزم الأفراد فى الانصياع للقواعد العرفية ، وللأحكام الصادرة عن المجالس العرفية ، مما يجعلنا نعقد مقارنة بين مجتمع هذه الدراسة ومجتمع دراستنا الحالية فى هذه التساؤلات .

ومن العرض السابق للدراسات التي تتناول القانون العرفى ، نلاحظ أن أكثر هذه الدراسات يركز اهتمامه على دراسة المجتمعات الصحراوية والبدوية ، والقليل منها هو الذي يتناول بالدراسة المجتمع الريفي ، أو الأحياء الشعبية وعلى الرغم من ذلك أوضحت هذه الدراسات جميعها أهمية القانون العرفى فى المجتمع ، وخاصة فى فض المنازعات ، لما يتميز به هذا النوع من القانون ، من سهولة الإجراءات ، وقبول أفراد المجتمع له ، واقتناعهم به ، ولكن لكل مجتمع من المجتمعات ظروفه الخاصة وقواعده التي يسير على نهجها.

ولقد استفاد الباحث من هذه الدراسات فى دراسته سواء فى اختيار مشكلة بحثه ، أو صياغة أهدافها وتساؤلاتها ، بحيث تعمل الدراسة على اختيار منطقة جغرافية جديدة قد أهملت فى دراسة هذا الموضوع وهى صعيد مصر.

ولكى تعمل الدراسة على مبدأ أن العلم تراكمي تم الرجوع إلى التراث النظري والتراث البحثي الذي تمكن الباحث من الوصول إليه.

الضبط الاجتماعي و دوره في تنظيم المجتمع

- ١- أهمية الضبط الاجتماعي
- ٢- أساليب الضبط الاجتماعي
- ٣- القانون ودوره في تنظيم المجتمع
- ٤- العرف ودوره في تنظيم المجتمع

* أهمية الضبط الاجتماعي : -

يمكن تتبع أصول فكرة الضبط الاجتماعي لدى العلامة العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي (١٣٣٢ / ١٤٠٦) باعتباره أول رائد اجتماعي نوه بأهمية الضبط وضرورته لل عمران البشرى ، وعلى الرغم من أن ابن خلدون لم يستخدم المصطلح صراحةً ، إلا أنه قرر في مقدمته أن العمران البشرى لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره ، وأنه لا يتأتى ذلك إلا إذا وُجد وازع يدفع البشر بعضهم عن بعض ، لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم (١) .

وربما كان إميل دوركايم " Durkheim " من ابرز علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر اهتماماً بقضية الضبط الاجتماعي ، فلقد اعتبر دوركايم أن الضمير الجمعي يلعب دوراً هاماً في تحقيق التضامن الاجتماعي ، حيث يضطر الأفراد إلى الامتثال للقواعد والتصورات العامة لأنها تملك في ذاتها عناصر قوتها .

ويعتبر الضمير الجمعي في نظر دوركايم هو الذي يحمى الأفراد من الانحراف وهو الذي يجبرهم بالتالي على اتباع القواعد الاجتماعية (٢) .

ويذهب (دوركايم) إلى أن هناك أنماطاً من السلوك ، لا بد أن يلتزم الأفراد بإتجازها من قبل المجتمع . هذه الأنماط من السلوك يخلقها الأفراد ، ولكنها تشكل جزءاً من نسق الواجبات الأخلاقية الذي يوجد في إطاره الفرد مع البشر الآخرين ، وقد يخرج الفرد على هذه الالتزامات إلا أنه يواجه حتماً بمقاومتها " فبينما أتمكن من تجاوزها فإنها تشعرني بقوتها الملزمة عن طريق المقاومة التي تبرزها " ويتضح ذلك في حالة الالتزامات الشرعية التي تُدعم بشكل كامل بنسق من الوسائل القهرية مثل البوليس والمحاكم ، هذا بالإضافة إلى أن هناك كثيراً من الجزاءات الأخرى التي تعيد تأكيد الخضوع للالتزامات غير القانونية (٣) .

١ - محمود أبو زيد ، علم الاجتماع القانوني ، مرجع سابق ص ١٢٩ .

٢ - السيد الحسيني ، مفاهيم علم الاجتماع ، مرجع سابق ص ٢٠٧ .

٣ - على ليله ، النظرية الاجتماعية المعاصرة (دراسة لعلاقة الإنسان المجتمع) ، ط ٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٩١ .

ويعتبر الضبط الاجتماعي وسيلة تُفرض عن طريقها القيود المنظمة والمتسقة نسبياً على السلوك الفردي ، بهدف التوصل إلى مساهمة الفعل للتقاليد وأنماط السلوك ذات الأهمية في أداء المجتمع أو الجماعة لوظيفتها على نحو مستقر ، ولذلك فقد تعتمد الصورة الأساسية للضبط الاجتماعي على موافقة الفرد أو تأييده لمستويات السلوك التي حددتها المعايير الاجتماعية وتوقعات الدور بوصفها صائبة ملائمة^(١) .

ويعتبر الضبط الاجتماعي وفقاً لما ذهب إليه "بارك" ، وبيرجس " هو الأساس لحل كافة مشكلات المجتمع ، حيث أنه في معناه العام يشمل كافة المظاهر التي يمارسها المجتمع للسيطرة على سلوك أفراده ، وكافة الإجراءات التي يتم بمقتضاها استقرار المجتمع وتماسكه وبقائه، وبهذا المعنى يعتبر الضبط الاجتماعي ضروري من الناحيتين البنائية والوظيفية ، فمن الناحية البنائية يؤدي الضبط الاجتماعي إلى تماسك وحدات البناء الاجتماعي عن طريق التنظيم الذي يحكمه الضبط الاجتماعي ، وبفضل الحدود والقواعد التي يرسمها وينظمها ، ولا يمكن تعديها والخروج عليها ، مما يمنع الإصطدامات التي تفقد عملية التنظيم الاجتماعي قوته وتماسكه.

أما من الناحية الوظيفية فتبدو أهمية الضبط الاجتماعي في منع التداخل الذي يؤدي إلى الصراعات بين الأنشطة المختلفة والمؤسسات الاجتماعية^(٢).

وهكذا يمكننا القول إن عملية الضبط هي عملية ضرورية في المجتمع ، إذ أنه إن لم يوجد ضابط يسيطر على الأفعال والسلوكيات البشرية لضاعت الحقوق وعمت الفوضى وسيطر الخوف على البشر ، وهنا نجد أن الأفراد ذاتهم هم الذين يحددون بمحض إرادتهم الأساليب التي يستخدمونها في ضبط سلوكهم.

^١ - عبد المجيد سيد منصور ، وزكريا الشربيني ، الأسرة على مشارف القرن ٢١ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٠م ص ٤٧.

^٢ - محمد فائق عبد الحميد ، الرأي العام ووظيفته الضابطة في المجتمع ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية ، ع (١٠) جامعة الأزهر ، ١٩٩٢م ، ص ١٧٧.

و سواء كانت أساليب رسمية متمثلة في المحاكم والبوليس ، أو أساليب غير رسمية كالأعراف والتقاليد ، فهي تمارس سلطةً وقهراً على الأفراد ، لإجبارهم على الالتزام بأحكامها إلا أن هؤلاء الأفراد ، غالباً ما لا يشعرون بهذا القهر ، حيث أنهم يوافقون على مشروعية الالتزام بأحكام هذه السلطة ، ومن ثم لا يشعرون بطبيعتها الملزمة عن وعى .

وعندما تضعف أساليب الضبط الاجتماعي ، وتصبح على وشك الانهيار فإن الأفراد قد يفقدون الثقة في النظام الاجتماعي ، وقد يحدث الانهيار نتيجة لعدم قيام أجهزة الضبط الرسمية (مثل الشرطة والقضاء) بدورها بصورة صحيحة ، أو قد يحدث لأن أساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي لا توظف بصورة مناسبة ، وانهيار وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية قد يفقد مثلاً بعض العائلات السيطرة على أبنائها^(١).

كما أن الضبط الاجتماعي هو الذي يحدد القيم الطبيعية للجماعة ، ويبين لهم السلوك المتعارف عليه ، وكذلك غايات ذلك السلوك ونتائجه سواء كانت نافعة أو ضارة^(٢) .

ويؤكد علماء الضبط الاجتماعي على أنه كلما انشغل الفرد في أنشطة تقليدية كلما زاد التصاقه وقربه من الآخرين وقل خروجه على قواعد المجتمع^(٣).

أساليب الضبط الاجتماعي ووسائله : -

إن كل مؤسسة أو نظام أياً كان يشتمل على مجموعة من القوانين والقواعد السلوكية تملئ على أفرادها ، ويستجيب لها هؤلاء الأفراد بطريقة معينة ، متفق عليها وذلك لأنها تحدد الإطار السلوكي الذي يحتم السير وفقاً له ، وبما أن هؤلاء الأفراد التابعين لهذا النظام يوجدون سوياً داخل هذا النظام فإن ذلك يترتب عليه بالتأكيد تفاعل اجتماعي وعلاقات اجتماعية بين هؤلاء الأفراد داخل البناء الاجتماعي لهذا النظام .

^١ - إيمان شومان ، علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦م ، ص ص ١٥٢-١٥٣ .

^٢ - غريب أحمد ، علم الاجتماع ودراسة المجتمع ، مرجع سابق ص ٢٨٣ .

^(٣) Overview of Social Control Theories - [http:// www.hewett.norfolk.Sch.Uk/curric/Soc/Crimes-Contro. htm](http://www.hewett.norfolk.Sch.Uk/curric/Soc/Crimes-Contro.htm)

ومن ثم فإن هذه العلاقات تتفاوت ما بين تنافس وصراع إلى تعاون وسلام ، وهذه هي طبيعة النفس البشرية التي تحمل بداخلها عناصر الخير والشر .

ومن حسن حظ الإنسان أنه يميل إلى الاجتماع بغيره فهو اجتماعي ، وقدرة الإنسان على التعلم واكتساب الحضارة وتنميتها ونقلها هي التي تجعله قابلاً للضبط وتكيف سلوكه ، ما دام يرى في ذلك أمانه وطمأنينته (١) .

ويبرز ابن خلدون ضرورة وجود أداة للضبط الاجتماعي بالنسبة للبشر إذ يقول " إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه ، وتم عمران العالم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم " (٢) . ويميز ابن خلدون بين ثلاثة أشكال للضبط الاجتماعي على النحو التالي : -

١- الضبط الخارجي : - وهو الضبط الذي يأتي عن طريق القانون

٢- الضبط الداخلي : - وهو الضبط الذي يأتي عن طريق الدين والشريعة

٣- الضبط الاختياري : - وهو الذي يأتي عن طريق الضمير (٣) .

ولقد أورد " روس " Ross أربعة عشرة وسيلة للضبط الاجتماعي وهي : - الرأي العام ، والقانون ، والاعتقاد ، والإيحاء الاجتماعي ، والتربية ، والعرف ، والدين ، والمثل العليا ، والشعائر ، والفن ، والشخصية ، والتثقيف ، والتوهم ، والقيم الاجتماعية . ومن الممكن اختصار هذه الوسائل إلى ست وسائل رئيسية هي : - التربية ، والرأي العام ، والعرف ، والقانون والدين ، والقيم الاجتماعية (٤) .

ولقد حدد روس نمطين من أنماط الضبط الاجتماعي على النحو التالي : -

١- الضوابط الأخلاقية : - وهي التي تستعمل حين يكون أعضاء المجتمع

متشابهين ومتساوين ومتعاونين .

١ - المعجم العربي للعلوم الاجتماعية ، المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق ، القاهرة ، ١٩٩٤ م ، ص ٢٧١
٢ - غريب سيد أحمد ، علم الاجتماع ودراسة المجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ص ٢٧٦
٣ - لمزيد من التفصيل انظر : - نويل نايمز ، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية ، ص ٢٦١
٤ - المعجم العربي للعلوم الاجتماعية ، مصدر سابق ص ٢٧١

٢- الضوابط السياسية : - مثل القاتون ، والحكومة ، وهي أدوات

تبرز حين تكون الجماعات في المجتمع متنوعة ومتعارضة

مع بعضها البعض^(١)

ويرى ديفيد بوبينو " David Popenoe " أن هناك نمطان رئيسيان لعمليات الضبط

الاجتماعي وهما كالتالي : -

النمط الأول : - يحتوى على ضغط خارجي على الأفراد لكي يتوافقوا مع التنوع الواسع

للجزاءات الرسمية وغير الرسمية .

النمط الثاني :- يحتوى على ضبط داخلي ، ينتجه الأفراد ، ليحثوا أنفسهم على التصرف

وفقاً لنمط التوافق مع المعايير الاجتماعية للمجتمع .^(٢)

ويرى " جوناثان تيرنر " أن أساليب الضبط الاجتماعي تتضمن تلك الطرق المتفق عليها

اجتماعياً لاختزال وامتصاص التوتر والانحراف.

ويرى أن هناك ثمة أساليب ضبط عديدة ومحددة وتشمل : -

١- تكوين النظم والتي تجعل توقعات الأدوار واضحة ومحددة ومحكمة .

٢- الإيماءات والعقوبات والجزاءات المتبادلة بين الأشخاص.

٣- أنشطة الطقوس والتي يعبر فيها الفاعلون عن السلوك والأفعال تعبيراً رمزياً عن

مناخ التوتر التي قد تكشف عن تفكك وتمزق البناء ، وهي في نفس الوقت تدعم

الأنماط الثقافية المهيمنة .

٤- أبنية القيم :- التي تحقق الأمان والاستقرار .

٥- أبنية إعادة التكامل :- والتي تقاوم رغبات الانحراف وتعيد الأمور إلى طريقها المستقيم

٦- بناء وتكوين النظام : وذلك باستخدام القوة والقهر داخل بعض قطاعات النسق^(٣)

^١ - جيرم . ج . مانيس ، تحليل المشكلات الاجتماعية ، ترجمة فتحي أبو العنين ، مكتبة زهراء الشرق ط ١ ، ١٩٨٩ م - ٢٢١
^٢ - David Popenoe - Sociology - op. cit. p 281
^٣ - جوناثان تيرنر - بناء نظرية علم الاجتماع - ترجمة محمد سعيد فرح - منشأة المعارف - الإسكندرية - ط ٢ - ٢٠٠٠ م

ويقسم البعض وسائل الضبط الاجتماعي أو ما أسماه بالآليات الضبطية إلى نوعين هما: -

أ- الآليات الضبطية الرسمية ب- الآليات الضبطية العرفية

أ- أما عن الآليات الضبطية الرسمية :- فهي تتمثل في الشرطة وقوى الأمن والسجون والمعتقلات ، والمعسكرات الخاصة بأسرى الحرب ، ومستشفى الأمراض العقلية والعصبية ، ويكون الهدف من وجودها معاقبة كل من يخرج عن الامتثال لتعليمات وقوانين التنظيمات الرسمية ، أو بمعنى آخر فهي تعتبر تقنيات ملحقه بالتنظيمات الرسمية التي تكون أنساق البناء الاجتماعي .

ب- الآليات العرفية : - وتكون على شكل جماعات ضغط أو أقوال الناس وإشاعاتهم ، وفضائحهم أو تشهيراتهم على كل من يخالف السياقات السلوكية السائدة في مجتمعهم ، وهذه الآليات تكون أقوى في ردعها للناس من الآليات الرسمية وذلك خوفاً من النبذ الاجتماعي أو النظرة المحقرة من قبل عامة الناس .^(١)

وبصفة عامة نجد أن علماء الاجتماع يبدون اهتماماً خاصاً بالتعرف على وسائل وأساليب الضبط الاجتماعي ، وهي وسائل تتوقف إلى حد كبير على طبيعة المجتمع ذاته وظروفه الخاصة^(٢).

ونعتقد أن اختلاف علماء الاجتماع في تصنيفهم لأدوات وأساليب الضبط الاجتماعي ما هي إلا مسألة شكلية وخاصة أنهم يمنحون أسماء مختلفة لنفس الأشياء ، فتارة يقولوا الأساليب الرسمية وغير الرسمية ، وتارة يقولون الآليات الرسمية والآليات العرفية... الخ أو يبرزون في تصنيفاتهم بعض الجوانب التي يغفلها غيرهم .

و التصنيفات التي اطلع عليها الباحث هي تصنيفات ثنائية تقوم على التمييز بين الشيء ونقيضه ، فهناك من علماء الاجتماع من يميز بين وسائل الضبط الاجتماعي التي تعتمد على القسر والقهر ، ووسائل الضبط التي تعتمد على المناقشة والإقناع والتوجيه والإرشاد .

^١ - فهمي سليم غزوي وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الشروق ، عمان ١٩٩٢ ص ٢٦٥
^٢ - السيد الحسيني : مفاهيم علم الاجتماع ، مرجع سابق ص ٢٠٥

ويميز فريق آخر من العلماء بين الوسائل التي تتخذ شكل النظم الاجتماعية والوسائل غير النظامية والتي تصدر بشكل تلقائي عن أفراد المجتمع دون أن يكون لها معايير دقيقة ثابتة ، بينما يفضل فريق ثالث التفرقة بين الوسائل الرسمية ، والوسائل غير الرسمية. وسوف يعرض الباحث لوسيلتين هامتين من وسائل الضبط الاجتماعي هما القانون والعرف .
أولاً : القانون ودوره في تنظيم المجتمع

إن بعض الاجتماعيين وبعض القانونيين المتأثرين بالأفكار السوسيولوجية يدرسون القواعد القانونية في سياق نظريات التطور الاجتماعي التي سيطرت على الفكر الاجتماعي الأوروبي في القسم الأخير من القرن التاسع عشر، ولقد تأثر الكثيرون منهم بوجه خاص بالمدرسة التاريخية الألمانية في القانون والتي أسسها " سافيني " Savigny ويمكننا أن نجد ذلك عند كل من كونت وسبنسر ومين .

ولقد ميز بعض الاجتماعيين والأنثروبولوجيين الأوائل تميزاً حاداً بين المجتمعات البدائية التي تحكمها العادة الاجتماعية كلية والمجتمعات المتحضرة التي يحكمها القانون أساساً .

ولقد ميز هنري مين في كتابه " القانون القديم " Ancient law بين المجتمعات " الساكنة " والمجتمعات " التقدمية " وأشار إلى أن هذه التغيرات قد حدثت بفضل عوامل غير تشريعية حيث أن الفرد أخذ يحل باستمرار محل العائلة كوحدة للتعامل في القوانين المدنية وذلك على أساس أن الضرورات الاجتماعية والرأي العام يسبقان القانون دائماً^(١).

وما دام المجتمع يتألف من كتلة من المصالح المتنافسة ، وما دام الصدام غير المقيد بين هذه المصالح يؤدي إلى الفوضى والاضطراب ، وما دام كل ذلك يؤدي إلى حدوث خلل في المجتمع ، إذن فلا بد من وجود ضابط أو مجموعة من الضوابط المتشابكة التي تعمل معاً على ضبط السلوك ومن ثم الحفاظ على توازن المجتمع .

^١ - بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق محمد الجوهري وآخرون ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الرابع ، الطبعة الخامسة ١٩٨١ م.

وإذا سلمنا بأنه لا يمكن أن يوجد من كل شئ ما يمكن أن يفي متطلبات كل فرد، إذن لابد وأن نسلم أنه لابد من حدوث صراع بين الأفراد لتحقيق هذه المتطلبات والاحتياجات . ومن هنا يقف القانون كوسيط غير متحيز بين هذه المتطلبات والحاجات المتنافسة ولذلك فلا بد من فهم القانون فهماً أصيلاً لما في القواعد القانونية من تضمينات سوسيولوجية ، لكي نتمكن من استخدامها في حل النزاع بدلاً من التركيز على إثارة حدته (١) .

وكما ذكرنا من قبل في تعريفنا للمفاهيم أن بعض علماء الاجتماع حاولوا تحديد مصادر اشتقاق كلمة القانون كما جاءت في اللغة اليونانية القديمة أو اشتقاقها في اللغات الأجنبية ودلالاتها في معنيين أحدهما موضوعي وهو القانون والآخر ذاتي بمعنى العدل والصواب .

ويتفق علماء الاجتماع على أن القانون يعد أهم وسائل الضبط الاجتماعي ، ففي المجتمعات المعقدة المركبة لا يستطيع الرأي العام، والتربية، والعرف، والتقاليد، حفظ النظام العام مما يلزم وجود نوع من التنظيم السياسي في شكل قواعد قانونية تضعها الدولة ، ليسير وفقاً لها جميع الأفراد على السواء.

والقانون باعتباره منظماً للضوابط الاجتماعية وحاكماً لها يعمل على بقاء المجتمع وارتقائه حيث أنه لازم لبقاء المجتمع حتى لا تعم الفوضى ويتفشى الاضطراب ، فوظيفة القاعدة القانونية هي ضبط العلاقات بين الأفراد وبث روح النظام والطمأنينة بينهم ، ويعمل القانون بجانب ذلك على بقاء وارتقاء الجماعة الاجتماعية وتقدمها (٢)

وهذا لا يعنى التقليل من أهمية الوسائل الأخرى ولكن لكل وسيلة أهمية خاصة تساهم بها في حفظ توازن المجتمع بل أنها قد تتفوق بعض الوسائل الأخرى مثل العرف على القانون في بعض المجتمعات .

١ - دينيس لويد : فكرة القانون مرجع سابق ص ٢٤٨ .

٢ - رمضان أبو السعود ، المدخل إلى القانون ، بيروت ، الدار الجامعية، ١٩٨٦، ص ص ١٤ : ١٦ .

ثانياً : - العرف ودوره في تنظيم المجتمع

* أهمية العرف في المجتمع : -

يتمثل العرف في تحريم بعض الأعمال لارتباطها بقوى مؤثرة في طبيعة الأحداث ، ويتمثل ذلك في الحكم والأمثال ، والأغاني الشعبية ، والقصص الأدبية والتي تعتبر مظهراً من مظاهر التراث الثقافي ، ويعتبر العرف أهم جزء من دستور الأمة غير المكتوب ، وقد ترقى بعض أحكامه وقضاياها إلى درجة القواعد القانونية^(١) .

ويمكننا القول أن العرف قد يكون مساعداً للتشريع في حل بعض القضايا التي لم يرد فيها نصاً قانونياً قاطعاً ، والعرف يعتبر الوسيلة الشعبية (غير الرسمية) التي يستخدمها الأفراد لفض منازعاتهم المختلفة ، وتنظيم تفاصيل المعاملات ومقومات المعايير التي يعجز التشريع عن تناولها بسبب تشعبها .

ويوجد العرف كلما وجدت جماعة إنسانية، لأنه القاعدة القانونية التي تحتكم إليها الجماعة كما أنه يعد شريعة طبيعية . (الشريعة الطبيعية لأي مجتمع هي العرف أو الدين) أي أن العرف هو الشريعة الطبيعية للأفراد لأنه صادر عن الجماعة ذاتها أي عن إرادة الأفراد بدون تدخل من أي جهة أخرى كالحاكم مثلاً أو شيخ القبيلة الخ .

والعرف يرتكز على قواعد قوية ومتينة لإثبات قوته ووجوده ، وهذه القواعد إما أن تكون مبادئ دينية جاء بها الدين ، وإما أن تكون قيماً ومبادئ أخلاقية منظمة لعلاقات الأفراد في المجتمع ، وإذا لم تكن الأخلاق والدين مصادر للعرف ، فمن الصانع الحقيقي للعرف هل الدولة ؟ أم المجتمع ؟ أم فرد بعينه ؟

إن الأفراد هم الذين ينشئون العرف ، ولكنه بعد ذلك يمتزج ويصبح تكويناً مشتركاً لا يمكن فصل أجزائه عن بعض، وبهذا يعد فعلاً للمجتمع ككل ولا يمكن لأي فرد في المجتمع أن يرفضه أو يخرج عنه لأن في ذلك ضرراً لهذا الفرد نفسه .

^١ - نوبل تايمز ، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ : ١٧٩ .

ويذكر (أحمد أمين) أن أصل العرف هو " مجموعة أعمال قام بها أجدادنا الأولون " ولذلك تكون العادات القومية في مجتمع ما هي إلا أعمال سابقة استحسنت من قبل الأفراد ، وتكون لديهم الشعور بضرورة احترامها لأنها صالحة بالنسبة لهم فتتوارثها الأجيال جيلاً بعد جيل وأصبحت عرفاً للجماعة ، أي أن العادة قد تكون مصدراً للعرف^(١) .

والعرف يقف دائماً للناس بالمرصاد سواء وجد القانون الوضعي أم لم يوجد ، ويعتبر العرف من أقوى وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع لأن عقابه قد يكون أقسى من عقاب القانون فالعرف يعاقب عقاباً مباشراً سريعاً ليس فيه تأخير مثل القانون الوضعي .

حيث أن العرف يعاقب بالاحتقار والازدراء ، والكلام الجارح ، والاستهجان ، وقد يصم الشخص بوصمة عار لا تمحى بمرور السنين ، وهو في ذلك لا يسمع دفاعاً ولا يقبل عذراً ، ولا يقبل في حكمه نقضاً^(٢) .

* العرف والعادات الاجتماعية .

استعمل بعض علماء الاجتماع اصطلاح (الطرق الشعبية) مرادفاً للعادات الاجتماعية وأرجعوا نشأتها إلى الحاجات الضرورية الحيوية التي تتطلب الإرضاء والإشباع فيقوم الناس من أجل ذلك ببعض صور النشاط العشوائية ، ويتم تكرارها حتى يقف الناس من خلال التجربة والخطأ على تلك الصور من النشاط الناجحة والفاشلة فيتمسكون بالأولى دون الثانية، بل يتم تكرار الطرق الصحيحة حتى تصبح عادة اجتماعية يتعارف عليها الناس ويعملون على ترسيخها وتأصيلها ونقلها إلى الأجيال المتعاقبة .

ومن خلال المفهوم السابق للعادات الاجتماعية يتضح أن العرف هو أحد فروع العادات الاجتماعية - إن لم يكن أهم فرع من فروعها - ويعتبر العرف من العادات الاجتماعية الحتمية حيث يلزم الأفراد بعدم التهاون فيه خوفاً من تعرضهم للعقاب الشديد.

^١ - هنية مفتاح القماطى ، الأخلاق والعرف ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى ١٩٩١ م
^٢ - سامية الساعاتي ، المرأة والمجتمع المعاصر ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٦ م ، ص ٢٧٤ .

ومن أهم وظائف العادات الاجتماعية، الوظيفة الضبطية والتنظيمية، حيث توضح للناس أساس العلاقات الاجتماعية، ودستور التعامل بين أفراد الجماعة، وتحول الميول العدوانية إلى دوافع اجتماعية للترباط والتماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، وبينه وبين المجتمعات الأخرى^(١).

* العرف والتقاليد.

يخلط البعض بين التقاليد والأعراف إلى حد استخدامهما كمترادفين، حتى أن البعض يتحدث عن (التقاليد العرفية)، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى التقارب في المعنى الظاهر بين اللفظين، فالعرف هو عادة قديمة راسخة، وهذا هو معنى التقليد الذي يتبادر إلى الأذهان. في حين أن دراسة كل من التقاليد والأعراف تظهر الكثير من الفوارق التي تميز كل منهما عن الآخر، وتتضح هذه الفوارق فيما يلي:

١- درجة الإلزام والشمولية أو العمومية: فهذه الخصائص تظهر بصورة أكثر وضوحاً في العرف عنها في التقليد الذي يتميز بدرجة إلزام أقل.

٢- الاتفاق والتعارض مع القانون: فالتقليد قد ينشأ متعارضاً مع القوانين الرسمية مثل تقليد الأخذ بالثأر، أما العرف فنادر ما يخالف القوانين، وإن كان هذا لا يمنع من وجود أعراف تخالف القوانين الرسمية ولكن في بعض الجزئيات البسيطة^(٢).

^١ - أحمد عصام مليجي وآخرون، الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك في سيناء، مرجع سابق، ص ٦٣ - ٦٤.

^٢ - المصدر نفسه، ص ٦٦-٦٧.

* أركان العرف : -

للعرف ركنان أساسيان هما الركن المادي والركن المعنوي .

١- الركن المادي :-

الركن المادي للعرف هو اعتياد الناس على سلوك معين في أمر من أمور حياتهم ،

ويشترط لتوافر الركن المادي من العرف أربعة شروط هي: -

أ- أن يكون اعتياد الناس عاماً.

ب- أن يكون الناس قد اعتادوا هذا السلوك منذ القدم .

ج- أن يعتاد الناس على هذا السلوك بانتظام واطراد .

د- ألا يكون هذا السلوك مخالفاً للنظام العام وحسن الآداب .

وإذا تأملنا هذه الشروط الأربعة نجد أن الشرط الأول يستبعد من قائمة الأعراف ما يقوم

به شخص واحد أو جماعة قليلة في مجتمع ما ، حيث أن اعتياد هؤلاء الأشخاص على فعل

شيء أو سلوك معين لا يعد عرفاً .

أما عن الشرط الثاني فيرى أن العرف لابد وأن يكون قديم ولا توجد فترة زمنية محددة

لقياس هذا القدم .

أما عن الشرط الثالث فيرى أن هذا الاعتياد الذي يتميز بالقدم لابد وأن يحدث بانتظام،

حيث أن الجميع يعلم أن في موقف كذا سوف يتصرفون بطريقة كذا وهذا هو الانتظام

والاطراد في اعتياد السلوك .

أما عن الشرط الرابع فإنه ينص على أنه لكي يصبح هذا السلوك المعتاد القديم والمنتظم

عرفاً فيجب ألا يخالف الآداب العامة في المجتمع، حيث أنه لا يمكنني أن أنظر إلى سلوك

جماعة، أو طائفة تمارس البغاء ، أو اعتادت ممارسة البغاء على أن هذا عرفاً لأنه يخالف

الآداب العامة ومن ثم لا يصلح أن يكون عرفاً ، وبهذه الشروط الأربعة أعتقد أنه يمكننا أن

نميز بين ما هو عرف ، وما هو غير عرف .

٢ - الركن المعنوي للعرف : -

يتمثل الركن المعنوي للعرف في وجود اعتقاد لدى الناس في العادة التي درجوا عليها وأصبحت ملزمة لهم ، بحيث اقترن بها جزاء توقعه السلطة العامة جبراً على من يخالفها ، شأنها في ذلك شأن القواعد القانونية الصادرة من السلطة التشريعية .

ويلاحظ أن الركن المعنوي هو الذي يميز العرف عن غيره من قواعد المجاملات والعادات الاجتماعية ، والتي قد يتوافر فيها الركن المادي بأن تكون عادة عامة، قديمة ، ثابتة ، ويسير الناس عليها في سلوكهم ، ولكن لم ينشأ بعد اعتقاد لديهم بأنها ملزمة ، ولذلك فهي لا تكون قاعدة قانونية تلزم الناس باتباعها .

وعلى وجه الخصوص فإن هذا الركن المعنوي هو الذي يفرق بين العرف وما يسمى بالعادة الاتفاقية ، حيث أن هذه العادة تتصل بالعلاقات القانونية وتشتمل على الركن المادي للعرف ولكن ينقصها الركن المعنوي ومن ثم لا تعتبر عرفاً^(١) .

تعقيب : -

من الملاحظ تعدد الآراء حول أساليب الضبط الاجتماعي وعددها وأنواعها وأهمية كل أسلوب من هذه الأساليب وإذا قمنا بمحاولة تصنيف وسائل وأساليب الضبط الاجتماعي وفقاً لما ورد بالتراث النظري نجد أن العلماء يتحدثون عن الشيء ونقيضه ، فتارة يقولون أساليب رسمية وأساليب عرفية، وتارة أخرى يقولون أساليب رسمية وأساليب غير رسمية ، وتارة ثالثة يقولون أساليب قهرية وأساليب اختيارية ، ولعل الجميع يدور في دائرة واحدة وإن اختلفت الألفاظ والمسميات ، ومما لا شك فيه أن لكل مجتمع قواعد يستخدمها لتنظيم سلوك أفراده يطلق عليها "قانوناً" وقواعد أخرى يطلق عليها "أعرافاً" وكل منهما يتعلق بمعرفة كيف يتوقع الناس من الفرد أن يتصرف ، وكيف يتوقع هو من الناس أن يتصرفوا .

^١ - محمد رفعت الصباحي وآخرون ، المبادئ العامة للقانون ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ م

ومن هنا نستنتج أن معظم العلماء يتفقون على أن هناك نوعان أو أسلوبان للضبط الاجتماعي وهما :

النوع الأول رسمي: ويختص به مجموعة من المؤسسات الرسمية ويقوم على القهر والإلزام من قبل هذه المؤسسات والعاملين بها، ويقوم المختصين بهذه المؤسسات بوضع لوائح وقوانين واجبة التنفيذ، ووضع عقوبات لمن يخالف هذه القوانين واعتباره منحرفاً يؤدي خللاً وظيفياً داخل البناء الاجتماعي ، ومن ثم على المؤسسة الرسمية المختصة عقابه حتى يعود المجتمع إلى توازنه ، ويكتسب هذا الأسلوب شرعيته وأهميته من فرض الدولة له بالقوة ، وممارسة السلطات الرسمية التي يخولها له الدستور في فرض هذا الأسلوب ، وإجبار الناس عليه ، وقبول الناس له خوفاً من العقاب والجزاء الذي قد يقع عليهم إذا ما خالفوا هذه القوانين .

ومن هنا فإن التزام الأفراد بالضبط الاجتماعي الرسمي واللجوء إلى مؤسساته كثيراً ما يكون عن طريق الإكراه وليس الاختيار، أي أنهم يكونون مضطرين إلى ذلك .
والنوع الثاني هو الأسلوب العرفي: أو ما يعرف أحياناً بالأسلوب غير الرسمي ومعنى أنه أسلوب غير رسمي أنه نشأ بعيداً عن المؤسسة الرسمية .

ونحن لا ننكر العلاقة بينه وبين المؤسسة الرسمية ، ولكن نشير فقط إلى أنه نشأ بعيداً عنها ، حيث أنه نشأ من بين عادات الناس وتقاليدهم وأسلوبهم في التفكير ، وأنماط حياتهم، وطرق تنشئتهم الاجتماعية ، والموروث الثقافي المتراكم عبر الأجيال ، بل يمكننا القول أنه نشأ من حاجة الأفراد إليه ، ولعل ما يميز الأسلوب العرفي للضبط الاجتماعي أنه نشأ من بين هؤلاء الأفراد الذين يطبقونه على أنفسهم، وهو نابع من ذواتهم وليس مفروضاً عليهم .
بالإضافة إلى ذلك نجد أن القائمين عليه ليسوا غرباء عن هؤلاء الأفراد ، وربما يشبه ذلك ما أسماه "دوركايم" الضمير الجمعي .

حيث أنه يمارس عليهم قهراً ولكنهم قد لا يشعرون بهذا القهر لأنهم يلجئون إليه طواعية دون أن يكون هناك قانون رسمي يلزمهم بذلك ، وحتى إن لجئوا إليه مجبرين فهم أيضاً لا يشعرون بأن الأفراد القائمين عليه يمارسون عليهم قهراً .

ولعل هذين الأسلوبين يظهران بوضوح في أساليب فض المنازعات حيث يلجأ البعض إلى الأسلوب الرسمي لفض المنازعات والمتمثل في القانون الرسمي كأداة للدولة لتحقيق النظام والاستقرار في المجتمع ، على حين نجد فريقاً آخر يفضل اللجوء إلى الأسلوب العرفي لفض المنازعات التي تنشأ بينهم أياً كان نوعها ودرجة حدتها ، بينما نجد فريقاً ثالثاً يلجأ إلى الأسلوبين معاً ، فتارةً يستخدم الأسلوب الرسمي ، وتارةً أخرى يستخدم الأسلوب العرفي ، وهذا يتوقف على نوع النزاع ودرجة شدته ، ومدى تطوره ، والعلاقة بين الأطراف المتنازعة

ويمكن القول أن نوعية الأساليب التي يستخدمها المجتمع في ضبط سلوك أفرادها تتوقف في المقام الأول على نوعية التفاعل بين أفراد المجتمع من جهة ، وتفاعل هؤلاء الأفراد مع المجتمع من جهة أخرى ، أو ما أسماه " دوركايم " التضامن الآلي والتضامن العضوي " .

ليس هذا فحسب بل تتوقف أيضاً على الثقافة السائدة في المجتمع ، حيث أن الثقافة السائدة تفرض على الأفراد نمطاً معيناً من الضبط الاجتماعي ، فالمجتمعات التي تسودها الثقافة التقليدية كثيراً ما تلجأ إلى الضبط الاجتماعي غير الرسمي ، أما المجتمعات التي تسودها الثقافة الحديثة القائمة على الفردية وتقسيم العمل فهي تلجأ غالباً إلى الضبط الرسمي .

وتأتى بين هذه المجتمعات وتلك ، المجتمعات التي تجمع بين الثقافتين التقليدية والحديثة ، وهي المجتمعات شبه الحضرية التي يبقى بها ظلال من التقليدية في نفس الوقت الذي يدخل إليها التحديث ، فهي تلجأ إلى الأسلوبين معاً وفقاً للموقف الاجتماعي .

و من المفترض أن الأساليب جميعها رسمية أو عرفية تمارس قهراً على الأفراد بشكل أو بآخر ، ولكن تختلف درجة هذا القهر من أسلوب إلى آخر ، كما تختلف درجة شعور الأفراد بهذا القهر من مجتمع إلى مجتمع آخر ، وذلك حسب طبيعة السلطة التي تمارس هذا القهر وطبيعة الأفراد الخاضعين لهذه السلطة ، والعلاقات المتبادلة بين السلطة والأفراد .
ولو أننا سلمنا بهذين الأسلوبين كأساليب للضبط الاجتماعي، فإنه يكون من البديهي أن يكون لكل أسلوب وسائل يستخدمها لضبط سلوك الأفراد .

والحقيقة أن البحث في هذه الوسائل يوضح أن الوسيلة الواحدة من الممكن أن تكون مشتركة بين الأسلوبين الرسمي، وغير الرسمي كوسيلة ، ولكنها تختلف وفقاً لطبيعة المجتمع الذي تمارس فيه ، والأفراد القائمين على تطبيقها ، فالتربية على سبيل المثال كوسيلة توجد في الأسلوب الرسمي والأسلوب العرفي ، ولكنها تختلف في طبيعة المجتمع التي تطبق فيه ، والأفراد القائمين عليها .

فإنما تقوم التربية في المجتمعات البدائية على أهداف بسيطة مثل احترام التقاليد وكيفية التعامل مع الظروف المتغيرة للطبيعة ، نجد أن التربية في المجتمعات الحديثة والمعاصرة تحاول ربط الفرد بمصادر المعرفة المختلفة ، وتنمي لديه احترام القانون ، والقيم الفردية وتقسيم العمل . . . الخ .

وبينما يوكل في المجتمعات التقليدية بمهمة التربية للأسرة باعتبارها المؤسسة الأولى للتربية ، نجد أن هناك مؤسسات عديدة في المجتمع الحديث تقوم بمهمة التربية ، ربما لا تكون الأسرة هي الأولى في هذه المؤسسات .

ومن هنا نستطيع القول أن هناك العديد من الوسائل التي تستخدم في الضبط الاجتماعي والتي يمكن إيجازها في ست وسائل أساسية هي القانون ، العرف ، الدين ، الرأي العام ، القيم الاجتماعية ولا نستطيع أن ننكر العلاقة بين كل هذه الوسائل.

ولقد ذكر الباحث وسيلتين من هذه الوسائل وهما القانون، والعرف باعتبارهما وسيلتين هامتين ترتبط كل واحدة منهما بنوع معين من أساليب الضبط الاجتماعي، حيث يرتبط القانون (في ذهن البعض) بالضبط الاجتماعي الرسمي، بينما يرتبط العرف بالضبط الاجتماعي غير الرسمي .

وهذا الفصل بين القانون والعرف لا يعنى إنكار العلاقة بينهما حيث أنه من الممكن أن يدخل العرف كعنصر هام من عناصر القانون عند صياغته، ليؤدي كل منهما دوراً وظيفياً في البناء الاجتماعي للمجتمع .

ولا ينطلق الباحث في رؤيته هذه من فراغ ولكن من فرضيات نظرية وهو ما يحاول الباحث التعرض له في الفصل التالي والخاص بسوسيولوجيا النزاع والبحث عن إطار نظري ملائم.

سوسيولوجيا النزاع
والبحث عن إطار نظري ملائم

- ١ - مدخل الإثنوميثودولوجيا.
- ٢ - النظرية الماركسية.
- ٣ - التفاعلية الرمزية.
- ٤ - البنائية الوظيفية.

تقديم:

يري جوبرج أن النظريات الاجتماعية المختلفة مثل البنائية الوظيفية، والتفاعلية الرمزية والوضعية، والماركسية، وغيرهم تتضمن جميعها افتراضات معينة عن الواقع الاجتماعي وعن طبيعة الإنسان، وعن علاقة العالم بالمادة التي يدرسها، وأن هذه الافتراضات ترتبط جميعها ببعضها البعض منطقياً إلى حد ما .

ويرى سمير نعيم أن الباحث في ميدان الظواهر الاجتماعية يتبع بالضرورة نظرية ما وأن هذه النظرية وما تتضمنه من افتراضات أساسية حول تلك الموضوعات فإنها تؤثر عليه في جميع خطوات بحثه .^(١)

وتنظر البنائية الوظيفية إلى النسق الاجتماعي على أنه في حالة توازن، وأن مكوناته تعمل دائماً على استمرار حالة التوازن ، وإعادة التوازن في حالة حدوث خلل ما ، ويلعب النسق الثقافي في قبيلة الهوارة بما يتضمنه من عادات، وتقاليده، وقيم، ومعايير، وأعراف، وقواعد، دوراً هاماً في إعادة التوازن إلى المجتمع في حالة وقوع نزاع ، ويلعب النسق القانوني الرسمي دوراً وظيفياً في إعادة توازن المجتمع - في حالة فشل النسق القرابي في إعادة التوازن ، ويعتبر النسق القرابي من أهم الأنساق التي تساعد على تحقيق التضامن الاجتماعي بين أفراد مجتمع الصعيد بما في ذلك قبيلة الهوارة ، ونحن لا نستطيع أن ننكر وجود الصراع الاجتماعي بين أفراد القبيلة الواحدة أو البدنة الواحدة ، ولكن من الممكن أن يؤدي هذا الصراع دوراً وظيفياً في المجتمع فيساعد على التماسك الاجتماعي بين الأفراد ، ومن الممكن أن يكون هذا النزاع أو الصراع معوقاً وظيفياً وهذا ما يدعو أفراد المجتمع إلى التغلب عليه إعادة التوازن والانسجام بين أجزاء المجتمع أو قد يكون عديم الفائدة بالنسبة للنسق أي غير وظيفي :

^١ - سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع دراسة نقدية ، دار المعارف ط ٢ القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ص ٥٦ - ٥٧ .

وتنطلق الدراسة الحالية من مسلمات النظرية البنائية الوظيفية باعتبارها توجهاً نظرياً للدراسة، وذلك لأقتراب هذه المسلمات من واقع الدراسة الحالية وواقع مجتمع الدراسة باعتباره نسقاً متكاملًا يسعى دائماً لتحقيق التوازن بين أجزائه المختلفة .

ورغم استناد الدراسة إلى المسلمات الأساسية للبنائية الوظيفية في فهم وتفسير أسباب النزاع وأساليب فض النزاع في قبيلة هواره يتراءى للباحث عرض عدد من التوجهات النظرية المختلفة وذلك سعياً وراء تحقيق نوع من الحوار النظري بين الرؤى المختلفة مما يحقق للدراسة مزيداً من الفهم والإلمام بكافة الجوانب المختلفة للظاهرة محل الدراسة، استناداً إلى تعدد أسباب النزاع في قبيلة هواره مما يحقق عمقاً في التناول .

كما يمكننا هذا الحوار من المقارنة بين النظريات المختلفة في معالجة الظاهرة محل الدراسة، ومن ثم الكشف عن المسلمات الأساسية لكل توجه مما يضع مبرراً لاختيار اتجاه دون غيره.

مدخل الإثنوميثودولوجيا*:

تتناول الدراسات الإثنوميثودولوجية كل ما يحدث بشكل عملي في الحياة من أنشطة أو مواقف أو استدالات سوسيولوجية باعتبارها موضوعات تخضع للدراسة الإمبريقية ، وهي تولي هذه الأنشطة العادية الروتينية في الحياة اليومية نفس القدر من الاهتمام الذي توليه للأحداث غير العادية بهدف إثبات أن هذه الأنشطة العادية تستحق الدراسة كظواهر في حد ذاتها^(١) .

* - الإثنوميثودولوجيا : "Ethno methodology" ظهر هذا المصطلح على يد عالم الاجتماع الأمريكي هارولد جارفينكل ، ويتكون هذا المصطلح من جزأين Ethno وهي تشير إلى مخزون الفهم أو المعرفة البديهية العامة المتاحة لأعضاء المجتمع ، والشق الثاني هو ميثودولوجي والذي يشير إلى المناهج والاستراتيجيات التي يستخدمها الفاعلون في أطر مختلفة لكي يجعلوا من أفعالهم أفعال قابلة للفهم أو بتعبير جارفينكل أفعال مبررة .

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع : أنظر

(^١) Marshal, Gordon – Oxford Dictionary of Sociology. Oxford University Press ,1998:p-203-205

ويعتقد جارفينكل أن هذه الأنشطة الروتينية التي يزاولها الناس بحكم العادة يسيرها نوع من القانون الضمني غير المكتوب ، والذي يتضمن معاني أو صفات ينقلها الناس بعضهم لبعض عندما يتحدثون عن أحد هذه الأنشطة العادية، ويتصرفون جميعاً في ضوء هذه الوصفات أو ما يشبه القوانين.^(١)

وتدعو الإثنوميثودولوجيا إلى الدراسة الوصفية البحتة لوقائع الفكر والمعرفة على نحو ما نحياها في صميم وعينا، دون الأخذ بأية نظرية من نظريات المعرفة كنقطة انطلاق لها، فالإثنوميثودولوجيا تركز اهتمامها على البدء بدراسة الحياة اليومية ، استناداً إلى الاعتقاد بأن فهم هذه الحياة ينبغي أن يكون أساساً لكل البحوث والنظريات الاجتماعية فهي تدرس الواقع الاجتماعي متحرراً من المسلمات والمزاعم السابقة دون فرض رؤية معينة عليه.^(٢) ويرى جارفينكل أن القضية الأساسية في الإثنوميثودولوجيا هي أن الأنشطة التي ينتج من خلالها أعضاء المجتمع، ويديرون بها الأطر المنظمة لشئون الحياة اليومية ، وتتطابق مع العمليات والإجراءات التي يتبعها هؤلاء الأعضاء المنتجين لها في جعل هذه الأطر "ممكنة التفسير"^(٣).

ولقد نجح هذا الاتجاه في تحويل الأطر النظرية الفينومينولوجية إلى إجراءات منهجية، ولهذا فإن علم الاجتماع الذي يتبع المنهجية الشعبية (Ethno methodology) يجب أن يجعل موضوع اهتمامه الأفراد العاديين ويدرس الأنشطة اليومية الروتينية ليكشف عن المعاني التي وراءها.

^١ - علي عبد الرازق جلبي: الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٩٩م ص ٢٩١

^٢ - زينب شاهين : الاتجاه الإثنوميثودولوجي في علم الاجتماع، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية ، دار الفكر العربي ، العددان ٣٧ - ٣٨ معهد الإنماء العربي ، بيروت (يناير - مايو) ١٩٨٥م ص. ٢٩٢ .

^٣ - أنتوني جينز ، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمد محي الدين ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي

للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ص. ١٣١

والدراسات الاثنوميثودولوجية تتناول كل ما يحدث بشكل عملي في الحياة من أنشطة ومواقف وتفاعلات ومظاهر سلوكية لفظية وغير لفظية ذات استدلالات سوسيولوجية باعتبارها موضوعات تخضع للدراسة الإمبريقية.

ويهتم الاثنوميثودولوجي في دراسة السلوك الإنساني ومظاهره العامة بالوقوف على المعاني التي يصوغها أعضاء المجتمع خلال تفاعلهم ، وهو بذلك لا يتناول أنشطة الأعضاء في حد ذاتها ، وإنما يهتم بالعمليات التي يندمج فيها أعضاء المجتمع لتدعيم إحساسهم بالبناء الاجتماعي^(١) ويقوم المدخل عند جارفينكل على المبادئ التالية :-

١- مبدأ تصميم المتلقي :- فالأفعال لم تصمم إلا من أجل متلقيها ، وعلى ذلك فأي فعل ليس سوى وسيلة إنتاجيه .

٢- مبدأ إنتاج الفعل وتمييزه ، على اعتبار أن الحقائق الاجتماعية هي منجزات تفاعلية، وحين يرى الآخرون حقائق الحياة ، فإن مدخل الإثنوميثودولوجيا يرى العملية التي تتم من خلالها تخليق المظاهر الثابتة الواعية من البيانات الاجتماعية المنظمة .

٣- مبدأ التمييز بين الموضوع والمصدر: حيث لا يهتم مدخل الإثنوميثودولوجيا بالتعريفات الاجتماعية للظواهر بهدف تفسيرها ، ولا يهتم بكيفية استخدام معاني الأعضاء بوصفها مصادر للتفسير ، وإنما يهتم هذا المدخل بالبحث عما تكيف معه المشاركون في الفعل في أوساط معينة ، وكيف تمت صياغة المظاهر التكيفية في أفعالهم وتفسيراتهم ، وبهذا تصبح معاني الأعضاء هي موضوع البحث وليس مصادر الرسم التفصيلي للإحالة الاجتماعية أو مصادر السياق الاجتماعي .

٤- مبدأ التصور النوعي للفاعل الاجتماعي : يرى هذا المدخل الفاعل الاجتماعي بوصفه مخلوقاً موجه للقواعد داخل السياق الاجتماعي أو سياق الفعل ، وأنه مخلوق قد يقوم بتصميم أفعال محددة لكي تنسجم مع القواعد^(١).

^١ - السيد على شتا ، التفاعل الاجتماعي والمنظور الظاهري ، المكتبة المصرية ، الإسكندرية ٢٠٠٠ م ، ص ٣٢ .

أهم قضايا الاتجاه الاثنومثودولوجي:

يمكن تلخيص أهم قضايا هذا الاتجاه في أربع قضايا أساسية وهي :

القضية الأولى : وتتمثل في الدراسة السوسولوجية الإمبريقية للمسلمات والفهم الشائع في المجتمع .

القضية الثانية : وتتمثل في الدراسة السوسولوجية الإمبريقية لظاهرة البحث العلمي ونشاط الباحث الاجتماعي .

القضية الثالثة : وتتمثل في البحث الإمبريقي المنظم للخصائص العامة والثابتة والظواهر الاجتماعية دون التعميمات الإحصائية التقليدية .

القضية الرابعة : الدراسة السوسولوجية الإمبريقية للغة الطبيعية أو لغة الحياة اليومية^(٢).
وهناك مفهومات يستخدمها أنصار المنهجية الشعبية مثل:
المنهج التوثيقي ، ومفهوم الإشارية ، ومفهوم الانعكاسية .

أما عن المنهج التوثيقي فهو يتضمن افتراض أن الحدث (أي حدث) أو مناسبة ما، يمكن فهمها بالنظر إليها على أنها مثال أو وثيقة ، أو نمط عام.
ويقصد بمفهوم الإشارية أن فهم أي موضوع أو حدث يمكن أن يتحقق فقط بربطه ،
ورده إلى السياق أو الظروف التي حدث فيها.
ويشير مفهوم الانعكاسية للإشارة إلى العلاقة المتبادلة التي تصل إلى حد التكافؤ بين
المعنى والحدث^(٣).

^١ - محمود حمدي عبد الغني : تصنيف القضايا في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، دار نوار للطباعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٩م ص.ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

^٢ - زينب شاهين ، الاتجاه الاثنومثودولوجي في علم الاجتماع ، مصدر سابق، ص ٢٩٣ .

^٣ - قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .

النظرية الماركسية:

إن المحاولة الرئيسية التي تفسر نظرية الصراع تفسيراً فلسفياً تكمن في كتابات ماركس، إذ أنه يعتقد أن طبيعة العلاقات الاجتماعية للإنتاج هي التي تسبب الصراع الذي ينعكس في جميع المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع فالمجتمع حسب اعتقاد ماركس يتكون من طبقتين ، الطبقة الحاكمة وهي الطبقة البرجوازية والطبقة المحكومة وهي طبقة البروليتاريا، وتعتقد كل طبقة من هاتين الطبقتين بأنها المالكة الشرعية لوسائل الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية والسياسية ، ومثل هذا الاعتقاد يسبب الصراع بينهما^(١).

والطبقة الاجتماعية في رأي ماركس هي أساس القوة ، وبعض الطبقات أكثر قوة من غيرها ، لأنها تحول قدرأ أكبر من الملكية والثروة ، وهذا يزودها بالوسائل التي تمكنها من حماية ما تحوزه والمحافظة عليه .

والمجتمع في حالة صراع جوهري بين الطبقات ، ومع ذلك يعترف ماركس بأن فترات النظام والتوازن الاجتماعيين يمكن أن تحدث ، حيث يفتقر خلالها الصراع الطبقي لفترة مؤقتة، وهذه الفترة تفيد الأغنياء أكثر من الفقراء ، والأقوياء أكثر من الضعفاء^(٢).

والفكر الاجتماعي للقرن التاسع عشر كان يؤكد غالباً على أهمية الصراع الاجتماعي ولهذا اهتم العلماء والمفكرون الاجتماعيون منذ عصر كونت فصاعداً بالبحث عن النظم والأحكام الاجتماعية الضرورية ، والظروف الموضوعية التي تستطيع تحقيق التكامل والاتسجام ، والتوافق الاجتماعي.

وجميع الآراء المتضاربة التي تدور حول دور الصراع في النظم الاجتماعية لا تزال تسيطر على نظريات ومفاهيم علم الاجتماع المعاصر ، فهناك علم اجتماع الجماعات الكبيرة (macro - sociology) الذي يدرس حالة الصراع بين الأدوار والعلاقات الاجتماعية.

^٢ - عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع ط٣ ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٨م ص ١٢٨.

² - mike O'Donnell : introduction to sociology .4th ed , nelson, surrey ,u.k. ,1997

نقلا عن قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق ، ص ص ٥٣ ٥٤ .

وهناك علم اجتماع الجماعات الصغيرة (micro- sociology) الذي يدرس حالة الصراع الموجودة في الأنظمة الحضارية الاجتماعية^(١).

مسلمات النظرية الماركسية :

١- إن أساس الواقع الاجتماعي والحياة الاجتماعية مادي وليس فكرياً والإنسان لا يتفاعل مع الطبيعة تفاعلاً سلبياً ، ولكنه يتفاعل معها تفاعلاً ايجابياً بحيث ينتج من عمله ما يحتاج إليه ، ويضع الناس لأنفسهم نظاماً تحدد علاقتهم الاجتماعية في العمل.

٢- الإنسان كائن قابل للتطور دائماً وقادر على تغيير عالمه الطبيعي والاجتماعي

٣- إن التطور الاجتماعي يحدث نتيجة للصراع الدائم بين الإنسان والطبيعة من جهة وبين المجموعات الاجتماعية المتصارعة في المجتمعات الطبقيّة من جهة أخرى .

٤- إن المجتمع يكون فقط في حالة ثبات نسبي ، وعلى الرغم من ثباته النسبي إلا أنه تحدث فيه تغيرات كمية يؤدي تراكمها إلى حدوث تغير كيمي في.

٥- إن وظيفة العالم ليست فقط دراسة الظواهر الاجتماعية من أجل فهمها، ولكنها أيضاً تشمل الممارسة، أو العمل من أجل تغييرها، وفقاً للقوانين الاجتماعية التي يكتشفها .

٦- إن الوحدة الأساسية في التحليل ليست هي الفرد ، ولكن التكوين الاجتماعي الاقتصادي الذي تكون تاريخياً .

٧- إن النظرية الاجتماعية يجب أن تضم القوانين العامة التي تحكم الظواهر النوعية التي تحكم كل نمط من أنماط المجتمعات في مرحلة تاريخية محددة والتي تحكم الظواهر النوعية .

٨- المتغيرات التي يستم على أساسها تفسير الظواهر الاجتماعية هي المتغيرات

الاقتصادية - الاجتماعية ذات الطبيعة التاريخية .^(١)

^١ - عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع ، مصدر سابق ص ١٢٧

وبالنظر إلى هذه المسلمات ومحاولة تطبيقها على دراستنا لأسباب النزاع وأساليب فض النزاع نجد أن النظرية الماركسية تنظر إلى أسباب النزاع على أنها أسباب مادية واقتصادية وليست أسباب فكرية ، وأن النزاع يحدث فقط في المجتمعات الطبقيّة ، وأن الوحدة الأساسية في تحليل النزاعات هي التكوين الاجتماعي الاقتصادي ، بمعنى أن الأسباب المادية والاقتصادية هي التي تؤدي إلى حدوث النزاع.

ونحن نرفض التسليم بهذه القواعد حيث أنه قد تكون أسباب النزاع أسباب اقتصادية مادية أحياناً ، ومن الممكن أن تكون أسباب اجتماعية أو فكرية أو ثقافية إلخ في أحيان أخرى ، بمعنى أننا لا نرفض أن تكون هناك أسباب مادية للنزاع ، ولكن نرفض أن تكون الأسباب الوحيدة للنزاع هي أسباب مادية.

مدخل التفاعلية الرمزية:

تؤكد التفاعلية الرمزية بشكل واضح على أن تكون الذات ، ووعيها بالأدوار التي تقوم بها على مسرح الحياة الاجتماعية لا يتم من خلال تصورات التنشئة الاجتماعية كعملية تفاعل يتحدد من خلالها السلوك في ضوء خبرات الطفولة المبكرة على نحو ما تذهب معظم الاتجاهات الكلاسيكية في علم الاجتماع .

ويرى أنصار التفاعلية الرمزية أن العلاقة بين الفرد والمجتمع ليست علاقة حتمية ، فإذا كان الفرد مخلوق اجتماعي فانه بذلك ينشأ من التفاعل بين معطياته الخاصة وبين الظروف الاجتماعية التي يندمج فيها والتي يصنعها أيضاً من خلال تفاعله مع الآخرين^(١).

^١ - سمير نعيم: النظرية في علم الاجتماع ، دراسة نقدية ، مرجع سابق ، ص.ص ١٨١ ، ١٨٢

^٢ - السيد علي شتا : التفاعل الاجتماعي والمنظور الظاهري ، مرجع سابق ، ص ٢٦

ووفقاً لما ذهب إليه "هربرت بلومر" فإن التفاعلية الرمزية تقوم على ثلاثة فرضيات أساسية وهي النحو التالي :

- ١- إن البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه الأشياء لهم .
 - ٢- معاني الأشياء هي نتاج للتفاعل الاجتماعي الذي يدخل فيه الفرد مع أقرانه.
 - ٣- هذه المعاني تحوّر ، ويتم تعديلها عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد في تعامله مع الإشارات التي يواجهها (١).
- ولقد تطورت التفاعلية بشكل رئيسي في جامعة شيكاغو خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين ، ويعد عالم النفس الاجتماعي "جورج ميد" أكثر أنصار التفاعلية تأثيراً ويقسم "ميد" الذات إلى:

(أ) الفاعل (الأنا الداخلي) (ب) المفعول (الأنا الخارجي)

وقد أكد "ميد" أن الأنا يمكن أن تتحكم في الذات أو توجهها ، لا إلى الانصياع فحسب بل إلى التصرف باستقلالية.

وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى النظام الاجتماعي بوصفه محصلة للتفاعل ، وهذا ينطبق على الأسرة ، والمدرسة ، وجماعة الأقران ، وأي نظام يمكن النظر فيه على أنه محصلة التفاعل بين الناس الذي يتألف منهم (٢).

٣ - إيان كريب : النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هيرماس ، ترجمه محمد حسين علوم، مراجعة محمد عصفور ، سلسلة عالم المعرفة عدد ٢٤٤ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ، أبريل ١٩٩٩ ص ١٣٢

١ - قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، ترجمه مصطفى خلف عبد الجواد ، مصدر سابق ص ٥٧، ٥٨ .

النظرية البنائية الوظيفية :

على الرغم من أن هناك عدداً من علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى الاتجاه الذي يعرف باسم الوظيفية ، مثل (روبرت ميرتون ، وجورج هومنز ، وتالكوت بارسونز ، وماريون ليفي ، وروبرت بيلز) ، وغيرهم وعلى الرغم مما يوجد من اختلافات بين هؤلاء العلماء ، إلا أنه يمكننا القول بصفة عامة أن الاتجاه الوظيفي يعتمد على ست أفكار رئيسية أو مسلمات محورية هي:

- ١- يمكن النظر إلى أي شيء سواء كان حياً أو اجتماعياً وسواء كان فرداً أو مجموعة صغيرة أو تنظيمياً رسمياً أو مجتمعاً أو حتى العالم بأسره على أنه نسق أو نظام "System" وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة .
- ٢- لكل نسق احتياجات أساسية لابد من الوفاء بها وإلا فإن النسق سوف يفنى، أو يتغير تغيراً جوهرياً .
- ٣- لابد أن يكون النسق دائماً في حالة توازن Equilibrium ولكي يتحقق ذلك فلا بد أن تلبي أجزائه المختلفة احتياجاته .
- ٤- كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفياً أي يسهم في تحقيق توازن النسق ، وقد يكون غير وظيفي، أي عديم القيمة بالنسبة للنسق ، وقد يكون ضاراً وظيفياً ، أي يقلل من توازن النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل .
- ٥- يمكن تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل .
- ٦- وحدة التحليل يجب أن تكون الأنشطة أو النماذج المتكررة ، فالتحليل الاجتماعي الوظيفي ، لا يحاول أن يشرح كيف ترعى أسرة معينة أطفالها، ولكنه يهتم بكيفية تحقيق الأسرة كنظام لهذا الهدف (١) .

١ - سمير نعيم : النظرية في علم الاجتماع ، مرجع سابق ص ص ١٨٥ - ١٨٦

و تنطلق الدراسة الحالية من مسلمات النظرية البنائية الوظيفية لمعرفة كيف يسهم أجزاء النسق في تحقيق النسق ككل لاستمراريته أو في الأضرار بهذه الاستمرارية .
ومن المبادئ الهامة التي يؤكد عليها علماء الوظيفة أن المجتمع يسعى دائماً إلى تحقيق التوازن والانسجام بين أجزائه ، فإذا ما حدث خلل ما في المجتمع فإن المجتمع يحرص دائماً على تحقيق التوازن والانسجام بين أجزائه ، ولعل ذلك يرجع إلى وجود قيم مشتركة ، هي التي تدفع الأفراد إلى تحقيق التوافق في المجتمع ، أو ما يطلق عليه دوركايم فكرة "الإجماع على القيم" فأفراد المجتمع الواحد يجدون أنفسهم مجبرين أخلاقياً للتنازل عن رغباتهم في سبيل المصلحة العامة^(١).

وتبدو الوظيفة التكاملية للنسق الثقافي والاجتماعي على درجة كبيرة من الأهمية في النظرية الوظيفية ويتحقق ذلك من خلال تعزيز القيم والسلوك المقبول اجتماعياً وتخترق هذه القيم النسق بأكمله وهي أساس الإجماع الاجتماعي الذي يدعم النظام الاجتماعي والمجتمع عند بارسونز شأنه شأن دوركايم - كيان أخلاقي يتطلب انصياعاً من أعضائه حتى يؤدي وظائفه بفاعلية ، ويرى بارسونز أن صفوة المجتمع عليها دور مهم في المحافظة على نسق القيم^(٢).

وتركز نظرية بارسونز على موضوع الميكروسوسولوجي ، إذ أنها تدرس العلاقات الاجتماعية النظامية التي تحددها القوانين المدونة ، أو المتعارف عليها ، وفي هذه العلاقات يتوقع كل شخص يدخل فيها سلوك وأخلاق الشخص الآخر ، ولكن كل علاقة اجتماعية معرضة لاحتمالين ، الاحتمال الأول هو عدم فهم الشخص توقع سلوك الشخص الآخر الذي يدخل في علاقة معه .

^٢ - سلوى الخطيب : نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مطبعة النيل ، القاهرة ٢٠٠٢م ص ٢٣١

^١ - مصطفى خلف عبد الجواد : قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مصدر سابق ص ١٣٩

والاحتمال الثاني هو فهم الشخص توقع سلوك الشخص الآخر ، غير أن هذا التوقع لا يساعده على تحقيق طموحاته، وأهدافه، وهذه الحالة لابد أن تسبب الصراع بين الأطراف المعنية على مستوى الميكروسوسولوجي،^(١) ويرى بارسونز أن اهتمامه بالأسئلة عن تعميم وسائط التبادل بين نظم التفاعل قد وجه عمله نحو التوظيف البنائي والرجوع إلى التحليل العضوي^(٢).

وشدد بارسونز على تأثير القيم المشتركة في تشكيل أهداف الأفراد ، وأهمية الالتزامات الأخلاقية للأفراد في دفعهم لتجاوز اهتماماتهم الأنانية الضيقة بينما يرى كولينز أن الاهتمامات الفردية هي اهتمامات أولية تعتمد بشكل نسبي على قوانين أخلاقية ، وأن الدافع الحقيقي الكامن خلف القيم المشتركة للأفراد هو الرغبة في المحافظة على الأوضاع الاقتصادية والمكانة الاجتماعية والقوة السياسية^(٣).

ويركز الاتجاه الوظيفي على دور المعايير والقيم المشتركة في حفظ النظام في المجتمع ، ففي رأي دوركايم تعتبر المسألة الأخلاقية أساسية في تفسير التكامل الاجتماعي ، وهو يرى أن التضامن الآلي لمجتمعات ما قبل التصنيع كان يركز على القيم والمعتقدات المشتركة التي وجدت أساساً في التصورات الجمعية إلا أن مجيء المجتمع الصناعي شهد ظهور شكل جديد من التضامن العضوي الذي يستند على الاعتماد المتبادل ، وينشأ نتيجة التنشئة الاجتماعية والاختلاف والتمايز فالقيود الأخلاقية للنزعات الأنانية تنشأ من خلال الارتباط وتهيئ الأساس لتحقيق التناغم الاجتماعي، ورغم أن دوركايم لم ينكر وجود الصراع واستخدام القوة ، خاصة في فترات التغيير الاجتماعي السريع، فإن دوركايم أكد على أهمية الإجماع الأخلاقي المسبق كشرط ضروري لتحقيق النظام الاجتماعي.

^١ - عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق - ص ١٢٨

^٢ - Bryans- Turner , Black well Companion to Social Theory- black weal- Oxford & Cambridge- USA - 1996 p.156

^٣ - Doyle Boul Johansson . Sociological Theory – New York Wilily – 1998- p.p499 - 501

وقد رأى التضامن العضوي باعتباره شكلاً معدياً للضمير الجمعي كما رأى أن قبول القيم عن طريق استدماج المعايير هو أساس التكافل الاجتماعي والنظام الاجتماعي في المجتمعات الحديثة.

ويعمل التفسير الوظيفي على الكشف عن وجود ظاهرة معينة ، أو الإتيان بفعل معين ، في ضوء النتائج المترتبة على الظاهرة أو الفعل ، أي المساهمة في المحافظة على استقرار المجتمع^(١).

يرى دوركايم أن مجتمع التضامن الآلي يمثل ثلاث وسائل للضبط والسيطرة ، ويعتبر القانون القهري "repressive law" الوسيلة الأولى في هذا الصدد إذ يؤكد دوركايم أنه كاتجاه عام فإن القهر هو الذي يسيطر على طبيعة القانون في المجتمعات الدنيا ، لأن الخوف من العقاب هو الذي يدفع الأفراد لإنجاز واجباتهم ، وأداء وظائفهم ، فالعقاب هو الذي يحكم البشرية وتعتبر الجماعة القرابية هي الوسيلة الثانية للضبط في إطار مجتمع التضامن الآلي ، ويذهب دوركايم إلى أننا إذا حللنا البناء القانوني للمجتمعات القديمة فإننا سوف نجده يتدخل في دقائق الخصوصية الفردية .

ويذهب دوركايم أيضاً إلى أن العائلة لها سلطة هائلة على الأفراد ، لأن السلطة المركزية للدولة ، عادة ما تكون ضعيفة ، ويرجع ذلك لأن التقاليد في الجماعات الصغيرة تكون قوية للغاية وكل شيء محدد .

ويمثل البناء المعياري الذي يشكل النسق الأخلاقي للمجتمع الوسيلة الضبطية الثالثة في هذا الصدد ، ويقول دوركايم أن كل مجتمع به مجموعه من القواعد المعيارية للسلوك ، أو مجموعة من القيم النهائية المشتركة ، ومن ثم على الفرد التوافق مع هذه القيم والمعايير وإلا عرض الفرد نفسه للعقاب^(٢).

^١ - جوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد محي الدين وآخرون ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، مج ٣ القاهرة ٢٠٠١م ، ص ١٤٦٥

^٢ - علي ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة ، الأنباق الكلاسيكية ، المكتبة المصرية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤م ص ٢٦٧ ، ٢٦٨

وذهبت الوظيفية الحديثة من خلال أعمال (روبرت ميرتون) إلى التمييز بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة^(١).

والوظيفية الظاهرة هي نتيجة موضوعية للنظام الذي توجد فيه وتكون مقصودة ومعترف بها من قبل الأشخاص الذين يقومون بها .

أما الوظيفة الكامنة فهي الوظيفة غير المتوقعة وغير المقصودة^(٢).

ولقد صك (ميرتون) اصطلاح الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة ليشير بطريقة محددة إلى الأهداف الرسمية لنظام معين أو ترتيب اجتماعي ، وكذلك الأهداف التي لا نشعر بها ، والتي يتوقف عليها قدر كبير من كفاءة التحليل الموسيولوجي ، وأهدافه النهائية . وعلى هذا الأساس فإن الظاهرة الواضحة ليست هي كل شيء ، ولذا فالكامن لا بد من دراسته كذلك^(٣).

ويوضح ميرتون أن الفصل بين الوظائف الظاهرة ، والكامنة ليس من ابتكاره الخاص ولكنه أخذ مصطلحي "الظاهر" و "الكامن" من استخدامهما في سياق آخر بواسطة "فرويد" . ومع أن هذا التمييز بين الوظائف الظاهرة والكامنة يرتكز أساساً على الفصل بين الدوافع الشعورية للسلوك الاجتماعي وبين نتائجه أو متتالياته الموضوعية إلا أن هناك سبباً آخر يطرح موضوعية هذا الفصل ، إذ أنه طالما أن الهدف من صياغة الإطار التصوري هو توجيه الملاحظات نحو عناصر الموقف البارزة ، وأيضاً المنع النهائي لإغفال أي من هذه العناصر هنا يصبح من المبرر معقولة الفصل بين الوظائف الظاهرة والكامنة.

ويرى ميرتون إمكانية أن توجد وحدة معوقة وظيفياً ، وذلك إما بأن تمتنع الوحدة عن الأداء الوظيفي أو تطرح أداء وظيفياً بكفاءة أقل مما يؤدي إلى توليدها لتوترات وصراعات في النسق .

^١ - جوردون مارشال: موسوعة علم الاجتماع ، مصدر سابق ص ١٦٠٠

^٢ - محمد علي سلامة : البناء الطبقي في الريف المصري بين التاريخ وعلم الاجتماع ، دار الوفاء ، الإسكندرية - ٢٠٠٠م ص ٨٨

^٣ - مريم أحمد مصطفى : دراسة في التحليل الموسيولوجي لتاريخ مصر الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠

تلك التي قد لا يتمكن من تصريفها أو حتى تنظيمها، بحيث يخلق تراكمها حالة من عدم الاتساق البنائي والوظيفي ، وتعد تلك الحالة تمهيداً لتغير في بناء النسق لخلق اتساق وتوازن جديد^(١).

ويوضح ميرتون هذه النقطة بوضوح بقوله "إن وجود الحاجات الاجتماعية لا يؤدي دائماً وبالضرورة إلى إحداث التكامل الاجتماعي بل يؤدي في بعض الأحيان إلى اختلال النظام الاجتماعي، وإحداث مشاكل اجتماعية وحضارية لنظام البناء الاجتماعي، بشكل مستمر دون شعور الفرد به ، أو بشكل ظاهري^(٢) وألح ميرتون بإصرار على أن التحليل الوظيفي يبدأ من الوصف الكلي الواضح لأنشطة الأفراد والجماعات موضوع الدراسة ، وبذلك يمكن التمييز بوضوح بين العناصر الاجتماعية التي تخضع للتحليل الوظيفي^(٣) وبذلك يمكن تحديد أسس التحليل البنائي في العلوم الاجتماعية على النحو التالي :

- تحليل البناء لعناصره الجزئية، وكشف العلاقات الموضوعية، التي تربط هذه العناصر ببعضها وإعادة تركيبها في بناء جديد .
- الكشف عن الماهيات الكامنة خلف كل بناء والتي تتمثل في العلاقات الموضوعية القائمة بين عناصر هذا البناء وأجزاءه.
- التأكيد على الصفة الإنسانية التي تعتبر في ضوء هذا الاتجاه أساس دراسة أي بناء. وتتكامل هذه الأسس مع أسس التحليل الوظيفي من حيث:
- النظرة الكلية للمجتمع باعتباره نسقاً يحتوى على مجموعة من الأجزاء المترابطة .
- إن التوترات والانحرافات والقصور الوظيفي يمكن أن تقوم داخل النسق غير أنها تحل نفسها بنفسها وصولاً للتكامل والتوازن^(٤)

^١ - علي ليلة: البنائية الوظيفية في علم الاجتماع ط٢ دار المعارف القاهرة ٢٠٠١م ص.ص ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٧٤.

^٢ - معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٨٣م ، ص ٢٤٣.

^٣ - جوناثان تيرنر، بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة سعيد فرح، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٩٩م ص ٨٥.

^٤ - السيد علي شتاء، المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ١٩٩٧م ، ص ١٥١.

ولقد ادعى البعض أن البنائية الوظيفية هي بالضرورة نزعة استاتيكية تعوقها نزعتها العلمية وتطورها عن أن تقدم تحليلاً ديناميكياً ، وأنها ليست سوى أداة منهجية ممتازة لفهم المجتمعات كوحدات كلية أو أنساق استاتيكية فقط لأنها لا تهتم إلا بالثبات والتكامل والتماسك التي تشكل جميعها القضية الأساسية لديها .

ومع ذلك فإن التساند الوظيفي القائم بين النظم الاجتماعية لا يعنى تحقيق الوحدة الوظيفية للبناء الاجتماعي، وانعدام التناقض في العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي ، وبالتالي لا تتضمن مطلقاً إتكاف الصراع الاجتماعي، أو إغفاله أو اعتباره مفضياً إلى التغير الاجتماعي، مما يترتب على ذلك الإدعاء بعدم مقدرة النظرية البنائية الوظيفية على تفسير التغير الاجتماعي ، فأي مجتمع من المجتمعات هو في حالة من النظام والاستقرار النسبي مادام السلوك متوالياً ومتوافقاً مع القيم والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع ، ومادامت التناقضات والتوترات الكامنة أو الظاهرة لم تصل إلى الدرجة التي تهدد عندها النظام والاستقرار الاجتماعي (١).

وانطلاقاً من ذلك يمكن القول أن النزاع الذي يحدث في قبيلة الهوارة ، والأساليب التي يتم اللجوء إليها لفض هذا النزاع ، ما هي إلا آليات لحفظ النظام والاستقرار داخل المجتمع ، أو لإعادة التوازن إلى المجتمع مرة أخرى ، حتى وإن كان هذا الاستقرار استقرار نسبي .

ففي ضوء ما سبق عرضه من اتجاهات نظرية نستطيع أن نقول أن تحليل النزاعات وأسبابها وأساليب حلها في ضوء الاتجاه الإثنوميثودولوجي يجب أن يتم في ضوء الأنشطة التي ينتجها أعضاء المجتمع ، وبهذا تصبح المعاني التي يقدمها الأعضاء للحدث هي موضوع البحث، وليست مصادر السياق الاجتماعي وذلك من خلال دراسة الحياة اليومية للأفراد وملاحظتها .

١- مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد السابع عشر ، المجلد الرابع ١٩٨٩م ، جامعة الكويت ، ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

ولعل هذا يجعل الباحث يحصر تفسيراته في الأشياء الظاهرة فقط، ولكنه يغفل الأسباب الكامنة وراء حدوث النزاع، أو وراء اللجوء إلى إحدى وسائل فض النزاع دون غيرها، ولذلك لم تعتمد الدراسة الحالية على هذا المدخل النظري في دراسة أسباب النزاع وأساليب فض النزاع بالرغم مما يقدمه من إسهامات نظرية عديدة.

وفي ضوء ما سبق عرضه عن نظرية الصراع والتفاعلية الرمزية نلاحظ أن :
نظرية الصراع تركز على المتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية ذات الطبيعة التاريخية كمتغيرات أساسية لتفسير الظواهر الاجتماعية، وتعتبر أن أساس الواقع الاجتماعي والحياة الاجتماعية مادي وليس فكري، وأن أي تغيرات تحدث في المجتمع ترجع أساساً إلى تغيرات كمية، وهي بذلك تغفل دور النسق الثقافي والمتغيرات الثقافية في حدوث النزاع أو في طريقة حله. وتعتبر أن أسباب النزاع هي أسباب مادية فقط ولا علاقة لها بثقافة المجتمع ونظامه القبلي، وهذا ما جعل الدراسة لا تنطلق من نظرية الصراع في دراسة قبيلة هواره.

وتقوم التفاعلية الرمزية على أساس أن البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه لهم وأن معاني الأشياء هي نتاج للتفاعل الاجتماعي بين الفرد وأقرانه وأن هذه المعاني تحوّر، ويمكن تعديلها، عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد في تعامله مع هذه الإشارات التي يواجهها، مما يجعل كل فرد يفسر الأحداث من وجهة نظره الخاصة، ولا يوجد أساس ثابت يمكن الرجوع إليه في تفسير الأحداث والوقائع والظواهر الاجتماعية ولذلك لم تعتمد هذه الدراسة على هذا المدخل في دراسة الظاهرة محل الدراسة، وانطلقت الدراسة الحالية من الاتجاه البنائي الوظيفي، وذلك لأنها تنظر إلى النزاع وأساليب فضه على أنها عناصر وظيفية تؤدي إلى دور وظيفي لتكامل النسق وحفظ النظام داخل المجتمع.

الثقافة وأساليب فض المنازعات

أولاً : ماهية الثقافة وأهميتها

ثانياً : الثقافة وأساليب فض المنازعات

تقديم : -

يرى جيدنز " Antony Giddens " أن مفهوم الثقافة يعد واحداً من المفاهيم قديمة الاستخدام في علم الاجتماع ، وخاصة في صلة هذا المفهوم بالمجتمع ، ويرى أن الثقافة تتكون من القيم التي يتمسك بها أعضاء جماعة معينة ، والمعايير التي يتبعونها ، والأشياء المادية أو السلع التي يصنعونها أو يبتكرونها.

ويرى جيدنز أن القيم هي أفكار نظرية، بينما تعتبر المعايير مبادئ في الحياة الاجتماعية⁽¹⁾ وتختلف ارتباطات كلمة " الثقافة " بحسب ما تعنيه من نمو فرد ، أو نمو طبقة ، أو نمو مجتمع ، وبناء على ذلك فإن ثقافة المجتمع هي الثقافة الأساسية حيث أن ثقافة الفرد تتوقف على ثقافة فئة أو طبقة ، وثقافة الفئة أو الطبقة تتوقف على ثقافة المجتمع كله⁽²⁾ .

ومن هنا رأى الباحث ضرورة مناقشة أهمية الثقافة في فض المنازعات بهدف التعرف على أساليب فض المنازعات في الإطار الثقافي الذي تنشأ فيه المنازعات .

ماهية الثقافة وأهميتها : -

إن الثقافة باعتبارها ذلك الكل المعقد ، والمركب ، والذي يشتمل على جوانب مادية (أدوات وأجهزة... الخ) ، وجوانب اجتماعية مثل (التنظيمات)، وجوانب فكرية مثل (القيم والمعرفة.... الخ) فإنها لذلك تعنى الكثير بالنسبة للإنسان والجماعة ، والمجتمع فالإنسان لا غنى له عن ثقافة مجتمعه، وجماعته التي يعيش كعضو فيها ، فبدون الثقافة لا يتوفر له إشباع حاجاته ، وكذلك لا يتحقق ارتباطه بالمحيطين به .

و للثقافة أهمية كبرى بالنسبة للجماعة ، إذ أنه بدون الثقافة لا تستطيع الجماعة إشباع حاجاتها ، كما أنه لا يمكنها الحفاظ على انتماء أعضائها .

¹ - Antony Giddens , Sociology , Second Edition , Cambridge ,1993 p31

² - ت . س ، إليوت ، ملاحظات نحو تعريف الثقافة ، ترجمة شكري محمد عياد، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر ص ٢٢ دت.

وتزداد أهمية الثقافة بالنسبة للمجتمع حيث أنها تساعده على تحقيق متطلبات الحفاظ على وجوده ، من خلال النظم التي ترسخ الثقافة تنظيمها في المجتمع ، أضف إلى ذلك أنه بدون الثقافة لا يستطيع المجتمع أن يحقق لأعضائه من الأفراد والجماعات إشباع حاجاتهم (١)

ويذكر (صلاح قنصوه) أن الثقافة هي الوجه الإنساني من العالم الطبيعي أو ما خلقه الإنسان وما زال يخلقه وهي عتاده وأسلوبه في غزو الطبيعة أو في استجابته له .

ويشبهه (حامد عمار) وظيفة الثقافة في الحياة الاجتماعية للأفراد بوظيفة البوصلة في عبور البحار باعتبارها أداة هامة لما يأخذ المرء أو يترك من اتجاهات ومسالك (٢).

وتعتبر الثقافة من أهم عناصر تكيف الإنسان مع البيئة المحيطة به ، سواء كانت هذه البيئة طبيعية بما تشمله من ظروف مناخية كالحرارة والرطوبة والمطر والرياح وغيرها ، أو بيئة اجتماعية وما تشمله من علاقات اجتماعية متعددة ، فالثقافة هي التي تنظم شبكة العلاقات الاجتماعية بين الفرد والآخرين .

ومن الصعب على الإنسان أن يعرف كيف يتعامل مع أي مجتمع غريب عنه ، دون الإلمام المسبق بثقافة هذا المجتمع ، وعاداته ، وتقاليده ، وقيمه ، ومعاييره ، ودينه الخ .

ومن هنا ندرك ما تلعبه الثقافة من دور هام في حياة الإنسان ، فالثقافة هي التي تشكل إنسانية الفرد ، فأهم ما يميز الإنسان عن سائر الكائنات الحية هو وجود الثقافة ، ومن هنا يمكننا القول أن الثقافة تقوم بعدة وظائف للفرد والمجتمع أهمها : -

١ - الثقافة موجهة للسلوك : -

من خلال تعامل الأفراد مع بعضهم البعض في مواقف متعددة ، تتكون مجموعة من الأنماط السلوكية ، التي ما تلبث أن تصبح قوالب موجهة لسلوك الأفراد.

١ - السيد على شتا ، البناء الثقافي للمجتمع ، الجزء الخامس ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ١٩٩٨ م ص ٤٧ ، ٤٨ .
٢ - عبد الفتاح إبراهيم عبد النبي ، تكنولوجيا الاتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق ، العربي للنشر والتوزيع دت ص ١٣١ .

ومن هنا فإن الثقافة تلعب دوراً مهماً في استمرار المجتمع واستقراره ، حيث أنها تعمل على تفاهم الأفراد وتخلق لغة مشتركة بين هؤلاء الأفراد كما أن الثقافة هي التي تخلق قيم ، وعادات ، وتقاليدها واحدة في المجتمع ، بحيث يمكننا التنبؤ بسلوك الأفراد في المواقف المختلفة .

وهي أيضاً التي تحدد أسباب النزاع والأسلوب الذي يمكن اللجوء إليه لفض هذا النزاع ، لأن النزاع هو سلوك توجهه الثقافة وهي تعمل أيضاً على إيجاد أسلوب لحل هذا النزاع من أجل الحفاظ على استقرار المجتمع.

و تخلق الثقافة شعوراً مشتركاً لدى أبناء المجتمع الواحد يجعلهم يشعرون بالفخر بثقافتهم ، والنظر بدونية للمجتمعات الأخرى ، وهو ما أطلق عليه علماء الاجتماع مصطلح " التمحور حول الذات " ويقصد به تعصب الأفراد لجماعتهم وثقافتهم ضد الجماعات الأخرى وهذا ما يجعلهم يشعرون بالاعتزاز بثقافتهم والتضامن مع بعضهم البعض (١)

والثقافة هي التي تساعد الإنسان على التكيف مع مختلف مواقف الحياة . فهي التي تساعد على التكيف مع الظروف الطبيعية المحيطة به ، وأيضاً تساعد على التكيف مع الظروف الاجتماعية المحيطة به ، فالإنسان في المناطق شديدة البرودة ، يعرف كيف يتأقلم مع البرودة الشديدة المحيطة به ، والإنسان في المناطق الصحراوية شديدة الحرارة يعرف كيف يحمي نفسه من لفحات الشمس الحارة وهو في كل البيئات الاجتماعية يعرف كيف يتصرف في المواقف المختلفة وكيف يستطيع فض منازعاته بالطرق التي تتناسب مع ثقافته.

٢ - الثقافة مصدراً للضبط الاجتماعي :

يتميز كل مجتمع بوجود مجموعة من الصفات الخاصة به ، والتي تميزه عن المجتمعات الأخرى ، فالثقافة هي التي تمد الأفراد بقيم واحدة ومعارف مشتركة مما يخلق سمات واحدة بين أبناء المجتمع الواحد .

١ - انظر : - ملو عبد الحميد الخطيب ، نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ص ٢٨٦

ويعتبر العالم وليم سمنر "William Sumner" (١٨٤٠ - ١٩١٠) من أهم العلماء الأمريكيين الذين اهتموا بفكرة الشخصية الاجتماعية أو ما أطلقت عليه "روث بند كيت" اسم الشخصية القومية في علم الأنثروبولوجيا .

والشخصية الاجتماعية هي مجموع الصفات التي تميز مجموعة من الأفراد وتجعل لهم سمات مشتركة خاصة بهم تميزهم عن غيرهم من المجتمعات ، والثقافة هي التي تحدد الصواب ، والخطأ ، والحلال والحرام ، وهي التي تقرر الجزاء ، والعقاب في المجتمع ، ولذا فإن الثقافة تلعب دوراً هاماً في حفظ النظام والأمن في المجتمع، عن طريق القيم والمعايير والعرف الذي تضعه في المجتمع .^(١)

وتنتقل الثقافة من جيل إلى آخر ويستوعبها الأفراد من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة ومؤسسة العمل ، فإذا استوعبت الشخصية قيم الثقافة فإنها تشكل بعداً أو عنصراً أساسياً في بنائها ، وبذلك فهي تلعب دورها باعتبارها ضميراً فردياً يتولى كبح القاعدة الغريزية في الإنسان ، حتى لا تتسع مساحتها فتتهبط إلى ما دون المستوى الإنساني .

وتلعب الثقافة دوراً تواصلياً وتكاملياً حينما تشكل مجموعة التوجهات المتبادلة بين البشر في المجتمع ، وبهذا الدور تنتقل بالقيم من حالتها كموجهات للسلوك الفردي إلى دورها كضابط لتفاعل مجموعة من البشر في إطار المجتمع .

ويكشف تشريح بناء الثقافة في المجتمع عن تضمنه لثلاث أنماط من القيم التي تيسر للإنسان التفاعل السوي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ، وتعد القيم الوجدانية هي العنصر الأول في منظومة القيم ، وهي القيم التي ترتبط بموضوعات ذات أهمية عاطفية ومشاعرية ، كتلك القيم المرتبطة بالوطن والأم ، وهي قيم غير قابلة للتغير .

^١ - لمزيد من التفصيل انظر : سلوى الخطيب ، نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ ، ٢٨٧

بينما تعد القيم التفضيلية هي المنظومة الفرعية الثانية في نسق الثقافة ، وهي التي تلعب دورها بصفقتها معايير الاختيار بين الموضوعات التي علينا أن نختار من بينها في مختلف مواقف الحياة الاجتماعية ، وهي إن تضمنت بعض الجوانب العاطفية إلا أن بها جوانب أخرى رشيدة .

وتلعب هذه القيم دورا محوريا للمفاضلة بين الموضوعات في مختلف مجالات الحياة كالاختيار للزواج (داخل مجال النظام العائلي) والإشباع الفوري أو المؤجل (داخل النظام الاقتصادي) والانسحاب أو المشاركة الفعالة (داخل النظام السياسي) .

وتعد القيم الإدراكية هي المنظومة الفرعية الثالثة التي تشكل عنصراً في بناء الثقافة والقيم ، وهي تتشكل أساساً من المعرفة الموضوعية الرشيدة التي يحصل الإنسان عليها من خلال التعليم - أيا كانت صورته - وهي بطبيعتها أكثر منظومات القيم قابلية للتغير^(١) .

وقد يتصور البعض أن الثقافة مجموعة من المعارف والمهارات ، والعادات والتقاليد والاتجاهات التي يكتسبها الفرد بشكل تلقائي من المجتمع المحيط به .

وهذا يعنى أنه يتقبلها ويستسلم لها دون أي مقاومة أو رفض ، ولكن الحقيقة التي ينبغي أن ندركها هي أن الإنسان لا يتقبل الثقافة ، ولا يكتسبها بشكل تلقائي دون اختيار وتعقل ، فاكتمسبنا للثقافة يختلف من فرد إلى آخر باختلاف العوامل البيولوجية والنفسية الخاصة بكل فرد ، وباختلاف أساليب التفاعل الاجتماعي التي يتعرض لها الفرد ، ولكن هذا لا يعنى أن للفرد ثقافته الخاصة التي تتعارض مع ثقافة الجماعة أو المجتمع الذي ينشأ فيه ، حيث أن الثقافة دائما تحاول الحفاظ على نفسها من التفكك والانهيار ، بحفظ جزء من الثقافة في العموميات ، وهذه العموميات هي التي تخلق نوعاً ما الانسجام والاتساق بين أبناء المجتمع الواحد .

^١ - على ليلة ، (ثقافة الشباب ، دراسات مصرية في علم الاجتماع (فصل ١٣) مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٢ ص ٢٨٢ .

ومن الخطأ أن نفترض أن كل جوانب شخصية الفرد ترجع إلى عوامل ثقافية ، فالعوامل الاجتماعية لا تقل أهمية عن العوامل الثقافية ، فالكثير من تصرفات الإنسان في الحياة اليومية ترجع لعوامل اجتماعية ، وللظروف المحيطة به (١).

ويبدو أن التفرقة بين العوامل الاجتماعية والعوامل الثقافية التي تؤثر في سلوك الأفراد ما هي إلا تفرقة شكلية فقط ، حيث أن هناك تداخلا وترابطا بين المجتمع والثقافة ، فمن أين يكتسب الفرد ثقافته ؟ وكيف يتصرف بطريقة معينة في موقف معين ، وما الذي يشكل ثقافة هذا الفرد ؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات توضح لنا العلاقة التبادلية بين الفرد والثقافة والمجتمع ، فلا يوجد مجتمع بلا ثقافة ، ولا توجد ثقافة بلا أفراد ، إذ أن الفرد يستمد ثقافته من المجتمع ويتصرف وفقا لما تمليه عليه ثقافة هذا المجتمع .

وتتشكل الثقافة في الغالب من أربعة مصادر تتفاعل مع بعضها لتشكل بنية ثقافية في المجتمع .

ويتمثل المصدر الأول في :- التراث الثقافي المتطور تاريخيا والذي ينتقل من جيل إلى جيل آخر في نوع من التراكم التاريخي والذي يعبر عن خبرة المجتمع وثراء ماضية الحضاري ، ويتضمن هذا المصدر استمراراً انتقائياً لمنظومة القيم .

ويتمثل المصدر الثاني للثقافة في:- التفاعل الاجتماعي الحادث في المجتمع حيث تتخلق بعض القيم نتيجة لتفاعل البشر مع بعضهم البعض ، وبمجرد تخلقها فإنها تكتسب استقلالاً يؤهلها لضبط التفاعل الاجتماعي في المجتمع ، خاصة إذا تدعت هذه القيم بقيم التراث ، والمصدر الثالث يتمثل في العالم المحيط ، ويتمثل المصدر الرابع في حاجات الشريحة الشبابية (٢)

١ - سلوى الخطيب ، نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
٢ - على ليله ، ثقافة الشباب (مظاهر الاتيهيار ونشأة للثقافات الفرعية) مرجع سابق - ص ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

الثقافة وأساليب فض المنازعات :

إن ثقافة أي مجتمع هي طريقة أفراده في الحياة ، وهي فكرهم الذي يبدو بوضوح في أعمالهم وسلوكياتهم .

ويذكر فيرث " Firth " أنه إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد ، فإن الثقافة هي طريقته في الحياة ، وإذا اعتبرناه (أي المجتمع) مجموعة علاقات اجتماعية ، فإن هذه الثقافة هي محتوى هذه العلاقات ، وإذا كان المجتمع يهتم بالعنصر الإنساني ، وبتجمع الأفراد ، والعلاقات المتبادلة بينهم ، فإن الثقافة تعنى بالمظاهر التراكمية المادية ، واللامادية التي يتوارثها الناس ، ويستخدمونها ، ويتناقشونها .

وهي من وجهة النظر السلوكية ، سلوك متعلم أو مكتسب اجتماعيا وهي فوق كل ذلك ضرورة كحافز للفعل " .

و الثقافة ليست مجرد مبادئ أو معتقدات دينية أو أخلاقية أو سياسية يؤمن بها أفراد مجتمع ما ، بل هي فكر هؤلاء الأفراد ومعتقداتهم التي تنكشف عبر سلوكهم اليومي في الحياة وهي الحافز والموجه لهم في كل ما يتخذونه من قرارات وفي كل ما يبدونه من استجابات (١)

ومن هنا يمكننا القول أن تلك الممارسات التي تستخدم لفض المنازعات سواء بالطرق الرسمية ، أو غير الرسمية ، تتصل اتصالاً وثيقاً بثقافة المجتمع وتراثه .

وهي تتصل أيضاً بمواقف وتفاعلات الحياة اليومية ، مما يؤثر بالتالي على قرارات الأفراد وسلوكياتهم ، و الاختلاف بين المجتمعات البسيطة ذات الثقافة الشعبية ، والمجتمعات الحديثة ذات الثقافة المرتبطة بها ، يكمن في نظرة كل منهما إلى أساليب فض المنازعات التي تنشأ بين الأفراد داخل هذه المجتمعات .

^١ - مصطفى النشار ، في فلسفة الثقافة " ، دار قباء ، القاهرة ١٩٩٩ م ص ٨٤ ، ٨٥

ومن هنا اختلفت الجماعات في نظرتها إلى السلوك الانحرافي ، فما يعد سلوكاً منحرفاً في ثقافة ما ، ربما لا يعد كذلك في ثقافة أخرى ، ومن ثم تعمل كل جماعة على سن وتطوير نظام معين يحدد أنواع السلوك ، وأنواع العقاب والثواب لكل نوع من أنواع السلوك .

ويرى " إبراهيم عثمان " أن نظام العقاب في المجتمعات البسيطة يرتبط بالثقافة الشعبية بما تحتويه من معايير وأعراف ، وأوجه أخرى من الطرق الشعبية كالعادات والتقاليد ، بينما يصبح القانون بفروعه المختلفة أساساً لنظام الثواب والعقاب في المجتمعات الحديثة .

وقد يعمل الأساس الشعبي (كما هو الحال في القانون العشائري أو القبلي) ، والقانون المقتن الحديث معاً في وقت واحد ^(١) ، غير أن قوة القانون العرفي تعتمد على ما يمكن تسميته بمبدأ المحافظة على التوازن التقليدي بين الوحدات الاجتماعية المختلفة .

ومراعاة هذا المبدأ هو الذي يحدد النتائج التي يمكن الوصول إليها في كل نزاع فتدخل المجتمع (أي كان المقصود بكلمة المجتمع) في أي حالة من حالات النزاع ، دائماً يكون بقصد التهذية بين الأطراف المتنازعة والوصول إلى حل يرضيها .

وهنا نجد أن العرف (أو القانون العرفي) إنما يستهدف إعادة التوازن الاجتماعي ، والتحكيم هو أساس العملية القضائية (Judicial Process) والذي يتمثل في أن العواقل والمشايخ وكبار السن يعملون من أجل حل المنازعات والوصول إلى قرار يقبله الطرفان ، ويصبح له صفة الإلزام على اعتبار أن الموافقة على القرارات التي اتخذت ، إنما يعنى في واقع الأمر شيوعها في المجتمع المحلي والالتزام بها ^(٢) .

وتتميز ثقافة المجتمعات القبلية أو الفرعية ، بمعدلات ثابتة لتوقعات سلوك أعضائها ، والتي تمتاز بالاستقلالية والبساطة والتجانس .

^١ - انظر : - إبراهيم عثمان ، مقدمة في علم الاجتماع ، الطبعة العربية الأولى ، الإصدار الأول ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ١٩٩٩ م ص ٢٣٥

^٢ - فاروق مصطفى إسماعيل ، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية ، دراسة التكيف والتمثيل ، الطبعة الثالثة ، دار قطري بن الفجاءة ، قطر ١٩٧٦ م ، ص ٢٢٧ ، ٢٢٨

و حيث يسود التطابق التام في الأنماط السلوكية بين كافة الأفراد ، على الرغم من وجود بعض الأساليب الخاصة للسلوك والتي ترتبط بدور العمر ، والجنس ، والمهنة ، أو بعض الأدوار الأخرى ، و اصطلاح الثقافة القبلية يشير إلى فكرة السلوك المشترك بين الأعضاء . (١)

ومن هنا نجد أن المسؤولية في المجتمع البدوي (أو القبلي) تتميز بأنها مسئولية جماعية ، بالتالي فإن وزر أية جريمة لا يقتصر على مرتكبها فقط ، وإنما ينسحب بالضرورة على كل من تربطه به صلة قرابة حتى الجد الخامس طبقا للعرف البدوي ، ففي حالات النثار مثلا - يكون من حق أهل القتيل إن لم يأخذوا دينه طبقا لما هو متبع - أن يأخذوا ثأرهم من أي فرد من أفراد عشيرة الجاني في حدود صلة القرابة حتى الجد الخامس (٢) .

ويتبين لنا مما سبق أن ثقافة المجتمع هي التي تحدد أسباب النزاع القائم وأشكاله ، والأساليب التي يجب إتباعها واللجوء إليها لفض هذا النزاع .

وبما أن المسؤولية تلقى على عاتق أفراد العائلة أو القبيلة جميعهم فلا بد لثقافة هذه القبيلة أن تصدر قوانين خاصة بها ، تحكم عن طريقها تصرفات هؤلاء الأفراد الذين ينتمون لهذه الثقافة ، وهذه القوانين تلقى قبولا من أفراد هذه القبيلة ، ومن ثم فهم يختصمون لها ، ويحكمون إليها ، ويتصرفون وفقا لما تمليه عليهم .

وهناك نقطة هامة يجب أن نشير إليها هنا ، ولعل هذه النقطة تبرز بوضوح دور الثقافة في فض المنازعات ، واختلاف أساليب فض المنازعات من ثقافة إلى ثقافة أخرى .

وهذه النقطة هي أنه بالإضافة إلى اختلاف أساليب فض المنازعات بين المجتمع التقليدي (الأساليب الشعبية غير الرسمية) والمجتمع الحديث (الأساليب الرسمية) نجد أيضا أن هناك اختلاف بين الأنظمة القبلية ذاتها في أساليب فض المنازعات .

١ - محمد عباس إبراهيم ، الثقافات الفرعية ، مرجع سابق ص ١٢٧ .

٢ - كامل عبد المالك عمر ، القانون العرفي وأمن المجتمع القبلي ، بحث حق المواطن في الأمن ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ٢٠٠٠ ص ٢٦٢ .

حيث أن العواقل والمشايخ في قبائلنا العربية سرعان ما يتطوعون دون دعوة للمساهمة في تسوية النزاع ، أي أن طبيعة المجلس العرفي هي طبيعة تطوعية ، وهذا يختلف عما نجده لدى جماعة الكامبا " في شرق إفريقيا ، وجماعة أيبو (IBO) في شرق نيجيريا .

حيث يحدثنا بينويل ، وجرين " Green & Benwell " عن ذلك حين يعرضان للإجراءات المتميزة التي تتخذ هناك طبقاً للنظرة التي ينظر بها إلى الإساءة أو الجريمة محل المناقشة فيذكر أن زعماء البدنات أو القبائل لا يضطلعون بصلاحيات النظر في الدعوى إلا عندما يطلب منهم ذلك ، أي أنه لا توجد هناك طبيعة تطوعية للمجلس العرفي على النحو الذي نجده في ثقافتنا العربية ^(١) وبالتالي فإن لكل ثقافة من الثقافات ، مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تتبعها في فض المنازعات التي تنشأ بين أفرادها .

ويمكننا أن نسوق مثالا يوضح لنا دور الثقافة في فض المنازعات ويتعلق هذا المثال بالأوضاع السياسية عند الدينكا في جنوب السودان ، حيث تعتبر الزعامة السياسية لدى الدينكا ذات طبيعة مقدسة ، وتتمتع بصفة إلهية ، وهذا انعكس على أساطيرهم وأغانيتهم . ويعمل الزعيم من خلال مجلس وليس بمفرده ، ويقوم الزعيم بالمناقشات للوصول إلى تسوية لحسم النزاع بين الطرفين ، تعبر عن رأى كبار السن .

ويتوقف الحكم في أي قضية على نوع الجريمة ، والصلة بين المتنازعين ، ودرجة الانتماء للعشيرة .

ويتكون مجلس كبار السن من زعماء الرمح ، وأطراف النزاع ، أو من ينوب عنهم ، وأقاربهم ، من المؤيدين لمناقشة المشكلة المتنازع عليها .

وأحيانا ينفرد أحد زعماء الرمح في القيام بإعلان الحكم أمام مرأى ومسمع الجميع ، وخاصة في جرائم القتل ، والزنا ، أما الجرائم الصغيرة مثل السرقات ، أو الاعتداءات ، فيتم مواجهتها فوراً عن طريق الزعيم المحلي الذي يعمل على معالجتها ، ووضع حد لها .

^١ - لمزيد من التفصيل : ، انظر ، فاروق مصطفى إسماعيل ، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية ، مرجع سابق .

بينما الجرائم الكبيرة تحتاج إلى قرابين الطهارة مثل جريمة القتل على سبيل المثال ، ففي حالة النظر في قضية قتل فإن زعماء الرمح يقومون بالسعي لدى الطرفين ، ويتعرفون على ما يمتلكه أهل الجاني من أبقار وغيرها من الحيوانات ، وقدرتهم على ما يقدمونه لأهل القتيل من دية ، وقد يعرض الزعيم على أهل القتيل (المجني عليه) قيمة الدية، لكنهم قد يرفضونها ، وعندئذ يهددهم بأن اللعنة ستحل عليهم فيخضعون ويستجيبون لرغبته .

وتقدر الدية بنحو (٣٠) رأس من الأبقار، ويوضع التعويض الذي يتفقون عليه أمام أنظار الطرفين عند توجيه الشعائر من قبل زعيم الرمح ، ويشترط ألا يكون له صلة قرابة بالمتخاصمين .

أما زعماء الرمح الآخرين فيبتهلون ، ويتوسلون أرواح الأجداد التي أوجدت التعويض بين المقاتلين ، وبعد إعطاء إشارة البدء بالمراسيم ، يشارك كل من الطرفين في الإمساك بأحد الثيران المعدة للشعائر ، فيمسك أهل القتيل بقوائم الثور الخلفية ، بينما يمسك أهل القاتل بالقوائم الأمامية للإيقاع بالثور ، ويطعنه كل واحد منهم ب صدره ، ثم يقطعه زعيم الشعائر إلى نصفين ، مع استخراج الأمعاء ونثرها على المجتمعين من الطرفين ، وعندها يأخذ كل فريق نصيبه من اللحم ، وبعدها يذهب زعيم الرمح إلى المكان الذي نحر فيه الثور ، ويثبت رمحه في الأشلاء الباقية من الثور، ثم يتبادل الطرفان البصق كل منهما على الآخر إلى أسفل القدمين ، وعلى الجوانب ، وينثر زعيم الرمح الرماد الذي بقي من إشعال النار على الطرفين المتخاصمين ، وهذا إعلان عن نهاية الشعائر وينتهي كل ذلك بدون كلام أو نقاش .

هذا النوع من السلوك الرمزي المتمثل في البصق ، ونثر أمعاء الثور ، والرماد ، والمشاركة في الإيقاع بالثور ، ثم كسر الزعيم لعدد من الرماح .

و يستهدف ذلك تهدئة النفوس ، والإشارة إلى أن العداوة قد انتهت وأن النفوس يجب أن تصفوا للمشاركة في تحقيق السلام (١)

١ - على وهب ، المجتمعات البشرية والأنماط المعيشية والسلوكية ، دار الفكر اللبناني ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٦ ص ٢٠٧ ، ٢٠٨

وإذا قمنا بمقارنة ما يحدث في قبائل الدينكا في جنوب السودان كمعبر عن ثقافة ما ، وبين ما يحدث في صعيد مصر وخاصة في منطقتي قنا وسوهاج كمعبر عن ثقافة أخرى ، نجد أن هناك اختلافاً في طقوس فض المنازعات كنتيجة أساسية لاختلاف الثقافات بين المجتمعين .

ويحدثنا فاروق إسماعيل عن أساليب فض المنازعات لدى شعب كارنبي في جنوب كردفان قائلاً : - " إن هناك جماعة من كبار السن يناط بهم فض النزاع والفصل في الخصومات ، إنهم بمثابة حلقة الاتصال بين الأطراف المتنازعة ، والمشايخ والوكلاء ، إذ يستهدفون دوماً اقتراح أسس للصلح بقصد الوصول إلى نوع من التسوية ، أو التعويض سواء بين أولئك الذين ينتمون إلى مجتمعهم المحلي كرلانجا ، أو المجتمعات الأخرى مثل شقاوة ورأس الفيل الخ ."

وما دما قد أخذنا الثأر في صعيد مصر، كمثال للنزاعات التي يستخدم فيها العنف وعرضنا للأساليب العرفية لتهدة الأطراف المتنازعة ، فلنقف أيضاً عند الثأر لدى شعب كارنبي في جنوب كردفان ، ونتعرف على الأساليب العرفية السائدة في ثقافتهم لتهدة الأطراف المتنازعة ، وذلك بهدف المقارنة بين الثقافات في أساليب فض مثل هذا النوع من النزاع معتمدين في ذلك على دراسة مصطفى إسماعيل عن شعب كارنبي ، حيث أنه درس موضوع الثأر عندهم في دراسته الأنثروبولوجية عن النظم الاجتماعية لشعب كارنبي في جنوب كردفان قائلاً : - " إن جريمة القتل العمد تعتبر من أشد الجرائم وأكثرها قسوة ، فإذا حدث بين عشيرتين فإنه يستدعى الانتقام بالمثل أو الثأر و مطاردة القاتل ، وأياً كان الأمر فإن عداوات الدم لا تلبث أن تظهر حتى يتعادل عدد القتلى من الطرفين .

ويحاول أهل القتل (الشقيق أو ابن الأخت) مطاردة القاتل في مسكنه أو في طريقه للمزرعة للنيل منه ، أو اخوته أو أبناء أخته ، فإذا كان عمر الأخ أو ابن الأخت دون سن القتل ، فإنهم ينتظرون حتى يبلغ سن القتل .

وإذا ما أخذوا بثأرهم فإن عداوة الدم تسقط على الفور و ينتهي النزاع ، ومما تجدر الإشارة إليه أنه بمجرد سقوط عداوة الدم فإن علاقة التحاشي بين العشيرتين لا تلبث أن تظهر ، إذ يحرض كلا الطرفين على تجنب ملاقات أحد أفراد العشيرة الأخرى خشية أن يتجدد النزاع (١) .

ويرى فاروق إسماعيل أن علاقة التحاشي هذه تحدث نوعاً من الانفصال ، أو بمعنى أدق نوع من عزلة السلوك بين طرفي النزاع ، وفي العادة لا يعود القاتل أو الجاني إلى منطقته بعد قضاء فترة العقوبة التي تحكم بها سلطات الأمن والجهاز الإداري ، وإنما يذهب ليعيش في منطقة أخرى خشية استثارة المشاعر والأخذ بالثأر، وأي كان الأمر، فإن عقوبة الطرد من المنطقة أمر مسلم به ، طالما كان هذا الشخص مصدر اضطراب لجماعته القرابية، بارتكابه للأفعال المشينة ، كما في حالتي القتل والنواط .

وغالباً ما يأخذ الطرد صورة الهرب خوفاً من الثأر ، وتشجعه جماعته القرابية على ذلك خشية استثارة عداوة الدم ، فإذا صادف وعاد إلى المنطقة ، فإنهم يمارسون نحوه نوعاً من العزلة الاجتماعية ، ويحكمون عليه أن يحيا حياة الطريد ، فلا يقتربون منه أو يصادقونه ولا يعتبر في عداد الرجال ويطلقون عليه المنبوذ ، وفي كثير من الأحيان في حالة القتل العمد ، قد يلجأ القاتل خشية الرأي العام أو استثارة عداوة الدم إلى قتل نفسه .

وعادةً ما يستخدم المادة التي تفرزها شجرة شوكية تسمى " تنجريقاً" أو عصرة أشجار "الدمبلاموا" ، حيث يلقي حتفه على الفور (٢) .

ولنأخذ الشار كمثال للنزاعات المنتشرة في الثقافة الصعيدية فعندما يقع حادث القتل الأول تبدأ المتتالية المعروفة (الدائن والمدين) فالعين بالعين ، والسن بالسن ، والرجل بالرجل ، وكبير العائلة لا يؤخذ في ثأره رجل أقل منه شأنًا .

١ - فاروق إسماعيل ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، دراسة في النظم الاجتماعية لشعب كارتبي جنوب كردفان ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ١٩٨٧ م ص ١٠٨ : ١١١

٢ - فاروق إسماعيل ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، المصدر السابق ص ١١٢ .

ويوجد في بعض حوادث النثر ما يسمى " بالكرو " وهو أن تكتري إحدى العائلات الضعيفة رجلا بالمال ليأخذ ثأرها ، ومن قوانين النثر الصارمة في الصعيد ، أن النساء خارج حسيبة القتل وكذلك الأطفال ، ومثلما للعائلة قاتونها الخاص ، ولها عاداتها وطقوسها في المأكل والملبس ، وتعليم البنات ، ومهورهن ، فللنثر أيضا قانون ، تبدأ طقوسه قبل وقوعه ، وتستمر إلى ما بعد تحققه .

فالمقتول لا تقيم أسرته له عزاء ، ويتم دفنه فيما يشبه الصمت وبمجرد أن يتم الدفن ، تبدأ مجموعة من الإجراءات ، فلا يمشى أفراد القبيلة إلا جماعات ، ويترك الشباب لحاهم (جمع لحية) وإذا اضطرت عائلة ما عليها ثأر إلى تزويج إحدى بناتها ، فإن ذلك يتم دون حفل زفاف .

ومن إجراءات النثر أيضاً أن يخلع بعض رجال القبيلة وخاصة ولى الدم منهم (عمامته البيضاء) ويبدلها بشال أسود حتى يأخذ ثأره ، وتستمر هذه الطقوس حتى ينتهي الأمر بأن يقتل الطرف المدين رجلا من العائلة الدائنة ، وفي ذلك الحين يتم نصب السراقات وتفتح الدواوير (جمع دوار) لاستقبال المعزين .

وهناك نهاية أخرى لهذا الدم (وهو مجالس الصلح والتي تتصل بموضوعنا الحالي في فض المنازعات) وهي أن يقبل القاتل أن يحمل كفنه إلى عائلة القتيل والتي تكون قد قبلت بحمل الكفن ، وهذا ما يعرف في الصعيد باسم " القودة " أي أن القاتل قد اقتيد لأهل القتيل ليفعلوا به ما يشاءون .

وطقوس " القودة " في معظم قرى الصعيد متشابهة ، فهي تبدأ في الوقت الحاضر بأن يمشى القاتل مسافة تتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ م في شارع رئيسي بالقرية ، في طريقه إلى دوار أهل القتيل ويمشى بجواره رجل دين ، وعضوا من البرلمان ، وخلفه مأمور المركز، أو مدير أمن المحافظة ، ويستمر المشي في القرية ، والقاتل حليق الرأس ، ماداً كفنه فوق يديه الممدودتين إلى الأمام ، وخلفه يسير أهل عائلته المدينة بكافة رجالها .

ويستقدم القتاتل، وعلى الجانبين المعازيم من العائلات والقبائل الأخرى ، حتى يصل إلى ولى الدم وهو غالبا شقيق القتيل أو والده أو عمه ، مقدماً إليه كفنه ، وغالباً ما يكون مع الكفن خروف يتم ذبحة بجوار رأس القتاتل ، بعد أن ينام بجوار الخروف ثم يتسلم ولى الدم "الكفن" ويكبر ثلاث مرات وخلفه جميع المحتشدين ، ويردف عفوت عنك ، ثم يقوم بتسليم القتاتل حذاء وعمامة جديدين ، وخرطوشة سجائر لتوزيعها على الحاضرين .

وهذه العملية (القوده) قليلا ما تحدث ، لأن السبب الرئيسي للنثار هو التحريض عليا بالمعايرة .

وتلعب المرأة دوراً أساسياً في عملية التحريض حيث أنها تظل تلبس الثوب الأسود حتى يتم قتل القتاتل وأخذ نثار القتيل (١) .

ومن الأمثلة الواقعية الأخرى التي توضح علاقة الثقافة بالنزاعات القائمة داخل المجتمع وأساليب فض المنازعات ، الأخذ بالنثار عند قبائل البربر في " مراكش " حيث أنه إذا قتل رجل رجلاً آخر فإن القتاتل وأقاربه البالغين من الذكور من ناحية الأب - سواء الذين يعيشون في نفس القرية ، أو في أية قرية مجاورة - يفرون إلى قرية أخرى تقع في داخل القبيلة أو خارجها.

ولتأجيل الأخذ بالنثار يقوم بعض الرجال من ذوى النفوذ في المجتمع وممن لا يمتون بصلة القرابة للقاتل بالتدخل بين الجانبين ، وفي اليوم الذي يتم فيه الدفن يتوجه هؤلاء الرجال إلى القبر الذي تم حفره للرجل المقتول، إما قبل دفنه أو بعد ذلك بقليل.

ثم يضحون هناك بنعجة ، وقد يقوم هؤلاء الرجال في بعض الأحيان بذبح النعجة على مسافة من القبر، ثم يحملونها بعد ذلك إلى هناك ، والدم يتدفق من جرحها (وجدير بالذكر أن هذه الضحية إما تكون على نفقة القتاتل أو على نفقة أسرته)

^١ - محمد العسيري ، وجهات نظر ، العدد الخامس والأربعون أكتوبر ٢٠٠٢ ص ٤٩ - ٥٠ .

وفى حالة تعذر الحصول على إحدى النعاج لنهبها عند القبر ، يلجأ الرجال إلى طريقة أخرى وهى نزول ثلاثة أو أربعة من الرجال في القبر قبل دفن المتوفى .

ويظلون في موقعهم هناك حتى يتم الوصول إلى اتفاق مع أسرته بشأن الامتناع عن القصاص داخل منطقة معينة وفى خلال زمن معلوم ، غير أن مجرد إعطاء وعد من جانب أسرة القتيل بذلك لا يعتبر كافياً في نظرهم ، ومن ثم فإن الطرفين يتفقان على اختيار رجل يوثق به ، ليكون مسئولاً عن ضمان تنفيذ هذا الاتفاق .

وطبقاً للتقاليد السائدة هناك ، فإن لكل فرد ينتمي إلى الوحدة القرابية للقتيل أن يشارك لموته ، أما أقارب المتوفى من ناحية الأم فإنهم لا شأن لهم بذلك ، إلا إذا كانوا في نفس الوقت يمتنون له بصلة القرابة من ناحية الأب أيضاً.

والقاعدة العامة عندهم هي القيام بالأخذ بالثأر من القاتل ، أو أحد أقاربه في حالة تعذر الوصول للقاتل نفسه، وإذا ما تم القضاء على القاتل (أو أحد أقاربه) فإن العادة قد جرت عندهم على عقد صلح بين الطرفين عند ضريح أحد الأولياء أو في بيت رجل له نفوذ كبير بالمجتمع^(١).

ومن الأمثلة التي توضح علاقة الثقافة بأساليب فض المنازعات أيضاً ما ذكره " السيد حامد" في دراسته للنوبة الجديدة حيث أوضح أن الأفراد ينقسمون إلى جماعات ، وكل جماعة تؤلف وحدة سياسية ، والأفراد في هذه الجماعات يخضعون لسلطة كبير العائلة التى غالباً لا تمتد إلى خارج نطاق البيت الذي ينتمي إليه ، وليس له الحق في التدخل في الأمور الخاصة بالجماعة الأخرى ، إلا إذا طلب منه ذلك ، ويتمثل ذلك في عدم تدخله في فض المنازعات الداخلية بين أفراد تلك الجماعة .

وعندما تحدث المنازعات بين أعضاء البيت الواحد يتولى كبير العائلة النظر فيها ويتم مصالحتهم والتوفيق بينهم ، ويخضع لأحكامه الأطراف المتنازعة .

^١ - على محمود إسلام الفار، الأنثروبولوجيا الاجتماعية (الدراسات الحقلية في المجتمعات البدائية والقروية والحضرية ، ط ٥ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤م ص ص ٢١١ : ٢١٨ .

ويعتبر كبير العائلة ممثل الدفاع عن جماعته في مجالس العرب التي تنظر في المنازعات التي تحدث بين هذه الجماعة وبين أفراد من بيوت أخرى ، سواء في النجع أو النجوع الأخرى ، بل ويعتبر طرفاً في النزاع لأن هذا النزاع مسألة تتعلق بالبيت ككل .

ومن ناحية أخرى تحاول جماعة البيت الواحد عدم خروج النزاع إلى خارج البيت لأنه من الشؤون الداخلية الخاصة بها، ولا يحق لأي فرد من بيت آخر - حتى ولو كان من نفس القبيلة - الإطلاع أو التدخل في هذه الشؤون الخاصة ، ولذلك لا يجزؤ أي فرد في التدخل في المنازعات التي تحدث بين أعضاء البيت الواحد ، إلا إذا دُعي إلى ذلك للمشاركة في التوفيق بين الأطراف المتنازعة (١).

وهكذا تلعب الثقافة دوراً بارزاً في تحديد شكل النزاع ، وأساليب فض كل نزاع في المجتمع .

ويظهر تأثير الثقافة على المجتمع من خلال عدة قنوات أهمها :

١ - التنشئة الاجتماعية : - والتي تتم أساساً من خلال تأثير كبار السن عليه، فتصورات الطفل ثم الصبي ثم الشاب عن الحياة والمجتمع والدين ، ومفاهيم الحقوق والواجبات هي إحدى نتائج التربية في ظل ثقافة معينة .

ومن هنا تختلف معارف الأفراد ومعاييرهم ومبادئ سلوكهم وردود أفعالهم في المواقف المختلفة

٢ - بناء القيم والمعايير : - وهو يعكس طبيعة القيم والمعايير السائدة أو المنتشرة في أوساط الغالبية من سكان المجتمع ، ولما كانت هذه القيم والمعايير تؤثر في سلوك الأفراد فهي كذلك تحدد نماذج السلوك المقبول ، والسلوك المرفوض وسط الغالبية من أعضاء المجتمع .

٣ - النظم الاجتماعية : - وهي تعنى مجموعة من المؤسسات والقواعد والأفراد المنظمة للسلوك الاجتماعي العام في المجتمع المحلي .

^١ - السيد أحمد حامد ، النوبة الجديدة ، دراسة أنثروبولوجية في المجتمع المصري ، ط٢ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ١٩٩٤م ص ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

ويمكننا أن نكشف عن ازدواجية بارزة داخل هذه المؤسسات في المجتمع المصري ، ما بين الشكل، والمضمون وبين الإطار القانوني ، والواقع المعاش ، فبينما شهدت هذه النظم تطوراً شكلياً بارزاً ، وظهور تشريعات قانونية وضعية حديثة بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر ، إلا أن المضامين الحقيقية ، والواقع المعاش يكشف عن انفصال واضح بينه وبين هذا الإطار القانوني المتطور ، أو المؤسسات الاجتماعية الحديثة التي تشكلت في ظاهرها في إطار " الحداثة " لكنها ظلت في جوهرها في إطار " التراث المحافظ " (١)

ومن ناحية أخرى فإن أمن واستقرار أي مجتمع يرتبط بشكل أو بآخر بالقانون السائد فيه كما يرتبط بمدى انقياد أفراد ذلك المجتمع لذلك القانون ، فقد يعبر القانون عن إرادة المجتمع، وهذا ما يتضح لنا في المقارنة بين القانون العرفي ، و القانون الوضعي. فالقانون العرفي يختلف إلى حد كبير عن القانون الوضعي ، فالفرد يستطيع أن يهرب من القانون الوضعي ولكن لا يستطيع أن يهرب من العرف ، لأنه مراقب من أفراد جماعته أشد مراقبة .

ومن ثم فإن أي محاولة للخروج عن معايير الجماعة سترفض على الفور ، يضاف إلى ذلك أن القانون الوضعي يهدف في القضايا الاجتماعية إلى الردع وتوقيع العقوبة ، والجزاءات التي تنص عليها مواد القانون ، وذلك بعكس الحال في القانون العرفي الذي يهدف في آخر الأمر إلى تحقيق التقارب ، والوفاق ، والتراضي ، بين أطراف النزاع ، وذلك حتى يضمن استمرار العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع القبلي ، وبالتالي المحافظة على أمن المجتمع واستقراره (٢)

^١ - جمال مجدي حسين ، دراسات اجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ص ٢٦٧ ، ٢٦٩
^٢ - كامل عبد المالك ، القانون العرفي و أمن المجتمع القبلي ، مرجع سابق ص ٢٦٤ .

تعقيب:

من العرض السابق للأمثلة الواقعية لدور الثقافة في فض المنازعات نلاحظ أن الثقافة تلعب دوراً هاماً في فض المنازعات ، وذلك عن طريق تحديد الأسلوب الأمثل لفض المنازعات وتحديد خطوات فض المنازعات ، وممارسة طقوس معينة تصل إلى درجة التقديس ، أي أنها واجبة التنفيذ ولا يستطيع أحد مخالفتها، وإلا سوف يلقى استهجان من قبل أفراد هذه الثقافة.

فلا يستطيع القاتل في صعيد مصر مثلاً عند التصالح في حالات الثأر أن يخالف طقوس القودة أو يرفض أدائها وإلا يكون في هذه الحالة هو الذي يرغب في استمرار النزاع ، ويزيد الطرف الثاني من غضبه ويحاول أخذ ثأره بكافة الطرق .

ويمكننا أن نلاحظ أيضاً أن هناك اختلافاً في إجراءات فض النزاع لدى كل ثقافة من الثقافات المختلفة ، فإجراءات فض النزاع لدى القبائل التي تسكن صعيد مصر تختلف عن إجراءات فض النزاع لدى الشعب الكارنبي جنوب كردفان ، وتختلف في الاثنين عن قبائل أوباري في ليبيا وهكذا.

حيث يمارس الأفراد في كل ثقافة من هذه الثقافات طقوس معينة وإجراءات معينة مستمدة من واقع الحياة الثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية لهؤلاء الأفراد ، كما أن كل ثقافة من هذه الثقافات لها قانون أو مجموعة من القوانين التي تنظم سلوك أفرادها وتحدد أسلوب الثواب والعقاب في المجتمع .

قبيلة الهوارة (نظرة تاريخية)

أولاً : أصل قبيلة الهوارة .

ثانياً: الدور الذي لعبته قبيلة الهوارة في صعيد مصر.

أولاً : أصل قبيلة الهوارة

اختلف المؤرخون في تحديد نسب الهوارة ، فالبعض يذكر أنهم عشيرة أصلها من عرب بنى عون ، إحدى قبائل دمنهور بالديار المصرية، وقيل أنهم من عرب مصر ، وتنتسب إلى عرب الحجاز ، وتقيم بمديرية البحيرة ، ومنهم الهواوير* وهم من عرب الهوارة في صعيد مصر (١)

وقيل أن الهوارة هو اسم عائلي في الأردن ، ومصر ، وقيل أنه نسبته إلى الهوارة ، وهي من قبائل مصر (٢) .

ويقال أن بنو هواره بطن من أوريغ ، من البرانس ، من البربر ، وهم بنو هواره بن برنس بن بربر .

وقال الحمداني: إنهم من ولد بر بن قيذار بن إسماعيل بن إبراهيم عليه السلام ، وقيل في العبر أن بعضهم يزعم أنهم من عرب اليمن ، فتارة يقولون إنهم من عاملة إحدى بطون قضاة ، وتارة يقولون إنهم من ولد المسور بن السكاسك بن وائل بن حمير ، وتارة يقولون إنهم من ولد السكاسك بن أشرس بن كنده ، فيقولون: هواره بن أوريغ بن حيور بن مثنى بن المسور .

وذكر في مسالك الأبصار : أن منازلهم بالديار المصرية وبالبحيرة ، ومن الإسكندرية غرباً إلى العقبة الكبيرة من برقه ، ولقد ذكر في الأصول وصبح الأعشى أن الأمر لم يزل على ذلك إلى آخر المائة السابعة في الدولة الظاهرية الشهيدية " برقوق" حتى غلبتهم على البحيرة زناره* وحلفاؤها وبقية عرب البحيرة ، فخرجوا منها إلى صعيد مصر ، ونزلوا بالأعمال الأخميمية في جرجا وما حولها .

* الهواوير عشيرة قيل أصلها من عرب الهوارة بصعيد مصر ، وتسكن في السودان .

١ - عمر رضا حكاية : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة - الجزء الثالث .

٢ - موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب ، معجم أسماء العرب ، مجلد ٢ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩١ .

* هي إحدى القبائل العربية التي كانت تسكن مديرية البحيرة ودخلت في صراع مع الهوارة مما أدى إلى تهجير الهوارة إلى الصعيد

ثم قوى أمرهم واشتد بأسهم وكثر جمعهم حتى انتشروا في معظم الوجه القبلي ، فيما بين أعمال قوص إلى غرب الأعمال البهنساوية ، و أقطعوا فيها الإقطاعيات ^(١)

ويذكر أن : قبيلة الهوارة جاءت إلى مصر من المناطق المجاورة لمدينة تونس ، بعد وقت قصير من هزيمة مصر على يد السلطان سليم ، وفي البداية أقامت على مشارف الصحراء ثم استولت فيما بعد بواسطة القوة ، والمهارة الحربية ، على جزء كبير من مصر العليا ، ودعمت وضعها هذا بدفع إتاوة إلى حكومة القاهرة ، وحين أصبح الهوارة من ثروة الملاك ، كانوا قد فقدوا تدريجياً عاداتهم الرعوية ، فاستبدلوا بالخيام بيوتاً ، وظل هؤلاء العربان في رخائهم ، يبدون أحسن حالاً من قومهم بالصحراء ، حتى أعلن عليهم ، على بك الكبير الحرب ، بعد أن أثارت حفيظته قوتهم ، وطمع هو في ثرواتهم ^(٢).

وقال الحمداني : قد صار لهم الآن بطون في الصعيد منها : بنو محمد ، وأولاد مامن ، وبندار ، والعرايا ، والشلله ، واشحوم ، وأولاد مؤمنين ، والروابع ، والروكة ، والبرديكيه ، والبهايل ، والاصابغة ، والدناجله ، والمواسية ، والبلازد ، والصوامع ، والسدادره ، والزياتيه والخيافشه ، والطرده ، والأهله ، وازلتين ، واسلين ، وبنوقمير ، والنبيه ، والتبابعة ، والغائم ، وفزاره ، والعبادة ، وساوره ، وغلبان ، وحديد ، والسبعة ^(٣).

وعلى أية حال ، فإن الهوارة يرجعون نسبهم في فترة مبكرة إلى قبيلة قضاعة ، من بني مالك ، بن حمد ، بن سبا ، وابتداءً من عصر محمد على ، حاول الهوارة إرجاع نسبهم إلى الحسين بن علي ، ونسبوا أنفسهم إلى أشرف مكة ، الذين هاجروا إلى المغرب استناداً إلى حجه شرعيه أصدرها قاضي مكة في عهد محمد علي لإثبات صحة هذا النسب .

^١ - أبي العباس أحمد القلقشندي : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، تحقيق إبراهيم الإبياري ١٩٥٩م ، العربية للطباعة والنشر

^٢ - موسوعة وصف مصر : الجزء الثاني ، العرب في ريف مصر وصحراواتها ، تأليف علماء الحملة الفرنسية ، ترجمة زهير الشايب ص ٢٦٥.

^٣ القلقشندي : نهاية الأرب ، مصدر سابق.

ويقال أن الهوارة في صعيد مصر مازالوا يحتفظون بهذه الحجة على الرغم من تشكيك بعض الباحثين في صحة هذه الوثيقة أو الحجة. (١) والحجة صادرة من قاضي مكة درويش العجيمي وبحضور كل من : الأمير " أبو علي " بن الأمير علي الهمامي ، القاطن بقنا ، والأمير عبد المغيث بن محمد ، القاطن بدشنا ، والأمير عبد الكريم بن الشيخ همام بن يوسف ، القاطن ببهجوره ، وبصحبته محمد علي باشا وإلى مصر وما يتبعها ، والسيد عمر مكرم نقيب أشراف مصر ، والسيد محمد المحروقي ، والشيخ محمد السادات. (٢)

ثانيا : الدور الذي لعبته " الهوارة " في صعيد مصر :

بعد أن هاجرت قبيلة هواره من البحيرة إلى صعيد مصر ، وخاصة إلى جرجا وبعد أن انتشرت بطون هواره في معظم الوجه القبلي ، زحفت هواره جنوبا (٨١٥ هـ / ١٤١٢ م) حتى وصلت إلى أسوان وكانت عواصم الصعيد حينئذ قوص وأخميم ، ولم تكن جرجا مشهورة شهرة غيرها ، حتى نزلت هواره بالصعيد جهة جرجا ، فاشتهر أمرها وصارت جرجا فيما بعد ولاية منذ عهد محمد علي .

ولقد استطاع الهوارة أن يسيطروا على الوجه القبلي فيما بين أعمال قوص والأعمال البهنساوية ، وصارت إمرة الغيان كلهم لأحد رؤساء هواره وهو عمر بن عبد العزيز الهواري المتوفى سنة ٧٩٩ هـ / ١٣٩٦ م .

وأخذت بطون هواره في الازدياد والنمو في صعيد مصر حتى كان لأولاد همام (الهمامية*) في القرن الثاني عشر الميلادي شوكة عظيمة في صعيد مصر وشمال السودان

١ - أحمد حسين النمكي ، معجم القبائل العربية في إقليم جرجا ، ١٩٩٣م

٢ - ليلي عبد اللطيف أحمد : الصعيد في عهد شيخ العرب همام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧م ص ٢٧

* الهمامية وهي بطن من هواره وهي من نسل شيخ العرب همام بن يوسف وهذا الفرع كانت له السيطرة على الصعيد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي و الثاني عشر الهجري

وقد اتخذت قبائل هوارة جرجا مقراً لها ، وعاصمة لإمارة الصعيد ومهما يكن من أمر فإن كثرة الهوارة في صعيد مصر جعلهم ينزحون إلى السودان الشمالي .

واشتغل بعض هؤلاء الهوارة بالتجارة في منطقة شمال دارفور وهم يدعون حتى اليوم باسم هوارة الجلابة أو كما أطلقوا على أنفسهم جلابة الهوارة (أي التجار الهوارة) ^(١) وكان استقرار الهوارة في الصعيد ، ومحاولتهم السيطرة عليه على غير رضا من القبائل العربية الأخرى القاطنة به ، والتي كان لها نفوذ واسع مثل أبناء الكنز (الكنوز) ، الذين ناصبوا الهوارة العدا ، فهاجم الهوارة مقرهم في أسوان ، وأقصوهم عنها سنة ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م ، ودفعوا بهم إلى النوبة ، وبإقصاء الهوارة لأبناء الكنز عن أسوان تخلصوا من أقوى منافس لهم على سيادة المناطق الجنوبية من الصعيد .

وقد كان للهوارة منافس آخر قوى في الصعيد كانت تمثله أسرة الأخميمي ، وهي أسرة من أصل عربي أخذت لقب الأخميمي نسبة إلى أخميم ، التي أخذ رجالها التزام أراضيها ، وكانت لهم السيطرة على منطقة أخميم ونواحيها ، وكان أشهر رجال هذه الأسرة في القرن الحادي عشر الهجري ، والسابع عشر الميلادي ، الأمير حسن الأخميمي ، الذي ناصب الهوارة العدا ، وصحب حملة عبد الرحمن بك عليهم في سنة ١١٠٧ هـ — ١٦٩٥ م ، واشترك في تخريب بلادهم ونهب أموالهم ، ولعل السبب في معاداته للهوارة حينئذ ، هو شعوره بمنافستهم له في السيطرة على التزامات الأراضي في جرجا ، فقد بدأ الهوارة يسيطرون على أراضي جرجا ابتداء من سنة ١١٠٥ هـ / ١٦٩٣ م ، ومن الطبيعي أن يخاف الأمير حسن الأخميمي ، ورجاله من سيطرة الهوارة على أراضي جرجا ، وبالتالي كان من الطبيعي أن ينضم إلى أعداء الهوارة .

١ - أحمد حسين النمكي : معجم القبائل العربية ، مرجع سابق .

وقد انقرضت أسرة الأخميمي من الصعيد، واستولى الشيخ همام الهواري على أراضي
الملتزمين الكبار من هذه الأسرة ، وهو الأمير عيسى كمالي الإخميمي في عام ١١٦٩ هـ /
١٧٥٥ م بإذن من الدولة .

وبذلك نجح الهوارة في القضاء على سيطرة القبائل العربية الأخرى التي كانت لها
السيادة من قبل الهوارة على الصعيد .^(١)

وعندما هاجرت قبيلة الهوارة إلى الصعيد كان عددها يصل إلى نحو أربعة وعشرين
ألف نفس ، وقد بقيت بقايا من الهوارة في البحيرة لم تهجر إلى الصعيد ، وما تزال حتى
اليوم لها مقر ، في مريوط ، وما حولها وقد عُرفت بقايا الهوارة بالبحيرة باسم هوارة بحري
، وكانت العلاقات بين هوارة بحري وهوارة قبلي ، تتأرجح بين تبادل الود أحياناً ، والعداء
الشديد في أحيان أخرى.

ومن النوع الأول ما ذكره الجبرتي .. من استنجد هوارة بحري بهوارة قبلي، عندما
اعتدى أحد الأمراء المماليك ، وهو محمد جلبلي الصابونجي، على أملاك كبير من كبار
الهوارة بحري ، فأرسلوا لهم هوارة وعبيداً فحاربوه وغلبوه ، ولكن بعكس ذلك نجد أن
هوارة بحري صحبوا الحملة التي قادها محمد بك قطامش عندما عُين حاكماً لجرجا ، وخرج
إلى هوارة قبلي ومعه ألف جندي لمعاقبتهم .

وكثيراً ما قام العداء والصراع بين الهوارة في الصعيد ، ولقد كان الصراع بينهم يصل
إلى حد يُزعج السلطات المملوكية ، فترسل لهم حملات خاصة لفض ما بينهم من نزاع^(٢).

^١ - ليلي عبد اللطيف : الصعيد في عهد شيخ العرب همام ، مرجع سابق ص ص ٥٠ ، ٥٣ .

^٢ - ليلي عبد اللطيف ، المرجع نفسه ، ص ٣٦ - ٣٧ .

وقد أدرك الكتاب والمؤرخون دور القبائل العربية على حياة السكان في مصر منذ فترة مبكرة ، فأولوها اهتماماً خاصاً في كتاباتهم ، بعكس ما حدث للفلاحين ، فقد كتب المقرئ رسالة عنوانها " البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب " رصد فيها سجلاً كاملاً عن القبائل العربية ، التي دخلت مصر مع الفتح العربي ، وأماكن استقرار هذه القبائل .

وكذلك فإن الاهتمام بالعربان وأمرائهم هو الذي دفع السيد محمد مرتضى الزبيدي في القرن الثامن عشر ، إلى تأليف رسالة خاصة بنسب الهوارة وأمرائهم .

وربما يرجع ذلك إلى تأثر الشيخ الزبيدي بإكرام الشيخ همام الهواري له عند زيارته لفرشوط ، وقد أسمى الشيخ الزبيدي رسالته هذه " رفع الستارة عن نسب الهوارة " وهذه الرسالة مفقودة .

ولقد ذكرت معظم المصادر التاريخية أن قبيلة الهوارة تركزت فيما بين جرجا وأسيوط والبحيرة حيث كانت أشهر القبائل التي تسكن هذه المناطق على النحو التالي:

١. جرجا : الهوارة - العباددة - زناتي - هنادي .

٢. أسيوط : عرب عايد - هوارة .

٣. البحيرة : عرب الجو يلى - الهنادي - غزالة - عرب الطارة - هوارة

ولقد احترف الكثير من القبائل العربية المستقرة، الزراعة ، وأصبح منهم مشايخ للقرى وخفراء ، وخولة (جمع خولي) وتمكن الكثير من مشايخ هذه القبائل من السيطرة على الالتزامات الواسعة في مناطق استقرارهم ، والمناطق المجاورة ، وكان لهؤلاء المشايخ دوراً فعالاً في حماية المناطق التي تقع فيها التزاماتهم ضد غارات القبائل العربية الأخرى غير المستقرة .

وخير مثال على ذلك عربان الهوارة في الصعيد فمنذ استقرارهم في مناطق الصعيد الأعلى (٧٨٢هـ - ١٣٨٠م) ^(١) ، وبسط نفوذهم على المنطقة الممتدة من البهنسا شمالاً إلى قوص جنوباً ، وأذن لهم سائر العربان بالوجه القبلي ، وصارت القبائل العربية في هذه المنطقة طوع قيادتهم و على الرغم من احتفاظهم لأنفسهم بمركز اجتماعي متميز على الفلاحين أهل البلاد الأصليين فإنهم احتفظوا لأنفسهم كذلك بالعلاقات الطيبة مع هؤلاء الفلاحين ، وأصبحت لهم الإمارة على منطقته جرجا ، واعترفت لهم الإدارة بذلك ، فلقب أمير ، يُذكر أمام الكثير من أسماء الهوارة ، فنجد مثلاً "أمير عبد الله وأمير موسى من أولاد عمر أمير عربان هوارة " . وتذكر إحدى الحجج الشرعية دولار الهواري بالصيغة التالية : " افتخار السادة الأمراء الكرام ، عمده الكبراء الفخام ، ذو القدر والمجد والاحتشام ، أمير اللواء الشريف السلطاني ، ومعه العز المنيف الخاقاني ، الأمير دولار بك ، حاكم ولاية الدجرجية (جرجا) ، وأمير عربان هوارة بالصعيد الأعلى ، وما مع ذلك أبد سعه أمين ^(٢) . وتعد قبيلة هوارة من أهم وأبرز القبائل التي كانت تقطن الصعيد إبان الحكم العثماني ، وقد استقرت هذه القبائل ما بين جرجا وفرشوط في أراضي لم تكن مزروعة على الإطلاق ، وقامت بتملك هذه القرى ، ثم استولت بالقوة على قرى أخرى . ويذكر البعض أن قبيلة هوارة قد جاءت إلى مصر عقب الفتح العثماني ، وتؤكد المصادر التاريخية الأخرى بأن تاريخ نزوح هذه القبيلة من بلاد المغرب منذ وقت قديم ، واستقرت بإقليم البحيرة ، ولكنها اضطرت (كما سبق أن ذكرنا) تحت ضغط قبائل زنارة ، وحلفاؤهم من عربان البحيرة إلى الهجرة جنوباً .

وإزداد نفوذهم عام ٧٨٤هـ/١٣٨٢م في عهد حكم الأمير برقوق (٧٨٤هـ/١٣٨٢م -

٨٠٣هـ/١٣٩٩م) ، وقد قاموا بإصلاح الكثير من الأراضي التي طغت عليها الصحراء .

^١ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٤م

^٢ - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، مرجع سابق

ونجح الهوارة دون سائر القبائل الأخرى التي هاجرت من المغرب في توطيد أقدامهم
بوادي النيل وازداد عددهم وقوى بأسهم وانتشروا في معظم الصعيد .

وربما ساعد على استقرارهم ، اشتغالهم بالزراعة ، وارتباطهم بالأرض ، بالإضافة
إلى طبيعة الصعيد المحافظة ، وحدوده الطبيعية المغلقة ، وفقدوا بالتدريج عاداتهم الرعوية
فاستبدلوا بالخيام بيوتاً وتحول الحب الطاغى للحرية إلى حب الوطن .

كما أن مثابرتهم في استصلاح الأراضي الصحراوية مكنتهم من استغلال مساحات كبيرة
منها في الإنتاج الزراعي ، بالإضافة إلى امتلاكهم الكثير من الخيول ، التي كانت عوناً لهم
في صراعهم مع المماليك والسلطات الحاكمة من أجل السلطة والنفوذ ، وازداد نفوذ هواراة
وامتد إلى الجنوب من قنا وحتى أسوان ، واشتركوا في تحالف مع أولاد بني كنز في القرن
الرابع عشر الميلادي ، ولكنهم نقضوا اتفاقهم معهم ، وانقضوا عليهم وأصبح النفوذ للهوارة
في أسوان ، كما امتد نفوذهم حتى شمال النوبة .

وعندما تم الفتح العثماني لمصر عقد العثمانيون مع القبائل العربية اتفاقاً يقضي
باعترافهم بسيادة شيوخ تلك القبائل على المناطق التي كانت لهم السيادة عليها ، بل إن
السلطان سليم أرسل هدية للأمير على بن عمر زعيم قبيلة الهوارة في ذلك الوقت مع مرسوم
باستمراره في حكم الصعيد ، مما زاد من شأن هذا الأمير وقبيلته^(١).

وعلى الرغم من قوة الهوارة وسيطرتهم على الصعيد ، فإن الحكم لم يخلص لهم تماماً
فتعرضوا لهجمات بدو ليبيا والقبائل المواجهة لبني عدي ، وتعرضوا لهجمات أعدائهم
التقليديين من قبيلة (قصاص) التي تقطن بغرب الأقصر (طيبة) القريبة من إسنا .

ويلاحظ أن الفلاحين التابعين لهذه القبيلة (الهوارة) كانوا أكثر ثراءً وعندما تولى محمد
على حكم مصر ، زاد نفوذ الهوارة ، حتى أن أولاد يحيى الذين استقروا على الضفاف الشرقية للنيل
من بهجورة حتى قنا ، حازوا على شهرة كبيرة بأعمالهم الثورية وقيامهم بالثورات .

^١ - صلاح أحمد هريدي : دور الصعيد في مصر العثمانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ١٩٨٢م ص ص ١٨٦ ، ١٨٨ .

وازداد نفوذ الهوارة قوة في جرجا ، وخاصة بعد القضاء على نفوذ عربان المغاربة حتى أنه قد تم تجهيز تجريدة للقضاء على عصياتهم ، وعرضت السلطات الحاكمة على "عبد الرحمن بك" حكم جرجا ثلاث سنوات بشرط القضاء على عصيان عربان الهوارة ، الذين اشترك معهم الأمير حسن الأحميمي ، والهوارة بحري ، وقادة جرجا والعسكر ، والهوارة والمزارعين والفلاحين التابعين لهم ، وقامت معركة بين الجانبين في برديس ، و فرشوط واستخدمت فيها الخطط العسكرية المستخدمة في ذلك الوقت ، بالإضافة إلى استخدام الهوارة السلاح الاقتصادي في منع الغلال عن القاهرة .

وتم طرد الهوارة من ديارهم في عهد عبد الرحمن بك ، وأعيدوا بموجب فرمان من حسين باشا وخاصة بعد أن عزل عبد الرحمن بك عام ١١١٣هـ / ١٧٠١م .

واستولى عربان هوارة بحري على دوار برديس ، وعلى نحاس وحجر الطواحين والعبيد، والخيول، والأخشاب ، وفني أكثر من نصفهم ، وتم تسوية الخلاف بين الجانبين، و أرسلت الغلال إلى القاهرة ، وامتد نفوذ الهوارة فشمّل الجانب العسكري ، فقاموا بدور عظيم في حماية الصعيد ومطاردة العربان الذين كانوا يقومون بالهجوم على فلاحى هذه المناطق^(١) . لم يكن العرض التاريخي السابق لأصل قبيلة الهوارة والدور الذي قامت به في صعيد مصر مجرد عرضاً تاريخياً فقط ، وإنما كان يهدف الباحث من هذا العرض التعرف على أصل هذه القبيلة ، ونشأتها ليتتبع عمليات انتشار الوحدات الاجتماعية على أرض المجتمع المحلي وكذلك عمليات الانقسام ، والاتصال ، أو التفتت ، والوحدة ، وديناميات هذه العمليات على امتداد التاريخ المعروف والتعرف بشكل وثيق على النسيج الاجتماعي الذي تشكل منه هذا المجتمع لمعرفة شبكة العلاقات القرابية التي تربط أفراد المجتمع .

^١ - صلاح أحمد هريدي : المصدر السابق ، ص ص ١٨٩ ، ١٩١

تعقيب:

من الملاحظ من العرض التاريخي لنسب الهوارة وأماكن تركيزهم ، والدور الذي لعبته هذه القبيلة في صعيد مصر، نجد اختلافاً واضحاً بين المؤرخين في نسب الهوارة ، حيث يرى البعض أنهم من قبائل اليمن ، في حين يرى البعض الآخر أنهم من المغرب ، بينما يرى فريق ثالث أنهم من أشراف مكة الخ.

وهكذا اختلف المؤرخون في توضيح نسب الهوارة ، بل واختلف الهوارة أنفسهم في إرجاع هذا النسب إلى رجل معين أو مكان معين ، حيث يروى أحد الإخباريين أن الهوارة قبيلة عربية أصلها من شبه الجزيرة العربية ، ودخلوا مصر مع الفتح الإسلامي بقيادة عمرو بن العاص ، ونزلوا في الشرقية وخاصة في منطقة بلبيس.

ويؤكد الإخباري قوله هذا بمقولة مشهورة لديه يرثها عن آباءه وأجداده نزلنا على بلبيس ياما جرائنا "وهو يقصد بذلك أنهم لم يجدوا حسن الجوار في بلبيس ، ودخلوا في صراعات مع القبائل التي تسكن هذه المنطقة فهاجروا إلى الصعيد

ويضيف الإخباري قائلاً " أجدادنا جو الصعيد لمساندة بعض الممالك في حربهم ضد حاكم برديس - وهي قرية تابعة لمركز البلينا بسوهاج - ولما نزلوا برديس استولوا على كل ما فيها وكان أشهرهم يحيى الهواري ، وهام الهواري ، وذهب يحيى الهواري إلى شرق النيل وكان معه خمسة أبناء ذكور، وهم أحمد ، ومحمد، وعمران ، وسلمان، وعبد الرحمن ، ونصبوا خيامهم وأرسل يحيى الهواري أبناءه إلى أحد الفلاحين ، وهم أصحاب الأرض الأصليين - على حد تعبيره- عشان يجيبوا قمح وتبن (والتبن هو بقايا القمح ويستخدم علف للمواشي) عشان أكل الخيول ، ولما راحوله وطلبوا منه القمح والتبن رفض وقالهم لازم تشتغلوا عشان تاخدوا القمح والتبن ، ورجعوا قالوا لأبوهم الكلام ده وأبوهم قالهم إحنا هنقعد هنا ، ومفيش غلاية تروح بيت الفلاح" .

ويضيف الإخباري قائلاً " لو الفلاح طلع كريم معاهم ماكانوش قعدوا لأنهم قبل كده نزلوا على ناس وكرمواهم ، ورحلوا لأنهم كرما ، وجدنا قال لأولاده الناس دول كرما ومش هيبقالنا دور معاهم، وبعدين راحوا أولاده هجموا على الفلاح فى الغيط وخذوا منه كل حاجة بالعافية، والفلاح اعتبر ده تهور فقالوا عليهم هواره "

ويذكر إخباري آخر " إنه من كثر التهور بتاع الهواره إنهم خلوا الفلاحين يكحتوا (يحفروا) آبار فى بيوتهم علشان يشربوا منها، مع العلم أن بيوتهم كانت جنب البحر (يقصد النيل) "

ويضيف إخباري آخر أن لفظ الهواره جاء من التهور حيث يقول : " زمان فى نظام الالتزام كان الملتزم يجمع الضرائب من المنطقة بتاعته ، وبعدين راح لواحد يطلب منه الالتزام فقام عليه وكان عايز يضربه ، فقال له إنت هتهور علي ، وبعدين قالوا على جماعته هواره "

ويضيف آخر " أن الهواره لما نزلوا الصعيد على الفلاحين لم يجدوا فيهم الكرم والشهامة وهذا ما جعل الهواره يسيطرون بسرعة على أراضي الصعيد ويجعلون الفلاحين أجراء لديهم" .

ويذكر أحد الإخباريين أن الهواره قبيلة عربية جاءت من اليمن إلى مصر بعد الفتح الإسلامي ومازال لها فروع في اليمن حتى الآن ، ودل على صدق كلامه هذا بإحضار شجرة نسب لأولاد يحيى الهوارى موضحاً عليها أولاد يحيى في محافظة سوهاج (مصر) وبعض الأماكن في اليمن(*) .

ويرجع نسب أبناء يحيى الهوارى في هذه الشجرة إلى الإمام على بن أبى طالب "كرم الله وجهه" .

* ملحوظة : هذه الشجرة مرفقة فى ملاحق الدراسة .

حيث ذكرت الشجرة أن يحيى بن يحيى بن الناصر بن الحسن بن عبد الله بن محمد بن القاسم بن الناصر بن أحمد بن البادي يحيى بن الحسين بن علي زين العابدين بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

وعلى الرغم من وجود هذه الشجرة مع بعض الهوارة إلا أن البعض الآخر ومن أبناء يحيى أنفسهم يرفض وبشدة انتماء الهوارة إلى الأشراف قائلًا "الهوارة هوارة ، والأشراف أشراف، دى قبيلة و دى قبيلة" ويرفض بعض الهوارة إطلاق لفظ (العرب) على بعض القبائل الأخرى الموجودة في نطاقهم الجغرافي ، والمعروفين باسم العرب ، وسبب رفضهم لهذه التسمية أن الهوارة عرب ولكن الآخرين ليسوا عرب وإنما فلاحين على قول أحد الإخباريين "لما همم عرب أمال إحنا نبقى إيه".

ويتضح من ذلك تمسك الهوارة باعتبار قبيلتهم من أكبر القبائل العربية في مصر وفي الصعيد بصفة خاصة ، فعلى الرغم مما تتمتع به قبيلة الأشراف من سمعة طيبة وشهرة واسعة وأصل طيب ، إلا أننا نجد الهوارة يرفضون انتسابهم إلى الأشراف .

ويذكر بعض الإخباريين أن الهوارة دخلوا مصر عن طريق المغرب العربي حيث أنهم هاجروا من اليمن إلى المغرب ومنه إلى مصر ، وأي كان من أمر، فإن الهوارة ينتشرون في محافظات مصر، ولكن يزداد تركيزهم في الصعيد وخاصة في محافظتي قنا وسوهاج ، أما عن محافظة سوهاج يزداد تركيزهم في قرى مراكز البلينا ، ودار السلام ، والمنشاه ، وفي محافظة قنا يزداد تركيزهم في قرى مراكز دشنا ، وأبو تشت، وفرشوط، ونجع حمادى .

الدراسة الميدانية والإجراءات المنهجية

١. الإجراءات المنهجية.

٢. خصائص مفردات الدراسة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

اتبع الباحث مجموعة من الإجراءات المنهجية على النحو التالي:-

إشكالية الدراسة :

انطلقت هذه الدراسة من تساؤل رئيسي تتفرع منه مجموعة من التساؤلات الفرعية

لتحقيق مجموعة من الأهداف على النحو التالي :-

التساؤل الرئيسي للدراسة وهو: هل هناك علاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض

النزاع؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي :

١- ما هي أسباب النزاع في مجتمع الهوارة في صعيد مصر؟

هل هي أسباب اقتصادية ، أم اجتماعية، أم ثقافية ؟

٢- ما هي الأساليب التي تستخدم في فض النزاع لدى الهوارة ؟

٣- هل تختلف أساليب فض النزاع وفقاً لاختلاف أسباب النزاع؟

٤- ما هي صفات الوسطاء؟ وما هي طبيعة الأحكام التي يصدرونها؟

ولقد حاولت هذه الدراسة أن تجيب على هذه التساؤلات لتحقيق مجموعة من الأهداف على

النحو التالي:

١- التعرف على العلاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة؟

٢- الكشف عن أسباب النزاع لدى قبيلة الهوارة .

٣- الكشف عن أساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة.

٤- الكشف عما يحدث في الأساليب العرفية لفض المنازعات، وصفات الوسطاء ، وطبيعة

الأحكام التي يصدرونها ومدى الالتزام بها من الأطراف المتنازعة .

وفى ضوء تحقيق هذه الأهداف والإجابة على تساؤلات الدراسة اتبع الباحث مجموعة من الإجراءات والخطوات المنهجية على النحو التالي:

أولاً: الزيارات الاستطلاعية وتحديد مجتمع الدراسة:

- قام الباحث بمجموعة من الزيارات الميدانية الاستطلاعية لبعض المناطق التي يكثر بها تركيز الهوارة ، وذلك لتحديد أهم المناطق التي تصلح أن تكون مجالاً جغرافياً للدراسة .
- وقع الاختيار على قريتين إحداهما في محافظة سوهاج ، مركز دار السلام ، والأخرى في محافظة قنا، مركز دشنا، ولقد راعى الباحث في اختياره لهذه القرى أن تكون ذات صبغة تقليدية ، ولم تتأثر كثيراً بالتحضر وذلك لدراسة العادات و التقاليد دون تأثرها بعمليات التحضر، ولقد ساعد الباحث في اختيار هذه القرى ، علاقات الصداقة التي أقامها الباحث مع بعض الأفراد قبل إجراء الدراسة الميدانية .

- وقام الباحث بجمع مجموعة من المعلومات عن مناطق الدراسة سواء عن طريق السجلات الرسمية في مراكز المعلومات ، أو عن طريق الملاحظات التي قام بها الباحث، أو عن طريق بعض الإخباريين من داخل المجتمع .

وتعتبر هذه الدراسة دراسة إثنوجرافية وصفية ، وفى ضوء ذلك اعتمد الباحث على مجموعة من الأدوات مثل المقابلة المتعمقة ، والإخباريين ، والملاحظة .

واستخدم الباحث المقابلة المتعمقة مع ثلاثة فئات وهم :

أ- فئة الأفراد المتنازعين ب- الإخباريون ج- الوسطاء .

ثانياً: أساليب الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الإثنوجرافية ، الوصفية، ولذلك اعتمدت على أسلوبين للدراسة هما :

- ١- الأسلوب الوصفي : لجأ الباحث إلى هذا الأسلوب لتوفر بعض المعلومات عن موضوع الدراسة عن طريق الدراسات السابقة والملاحظات الميدانية ، ولكن الباحث يهدف إلى التوصل إلى فهم عميق للظاهرة موضوع الدراسة .

وقد يظن البعض خطأ أن الأسلوب الوصفي يكتفى بالوصف فقط، ولكنه يقوم على الوصف، والتحليل، ولذلك استخدمه الباحث لوصف، وتحليل أنماط النزاعات، وأساليب فض المنازعات، وتحليل العلاقة بين سبب النزاع وأسلوب فضه، ووصف كيف يعيش هؤلاء الأفراد في ظل ثقافة فرعية تنبع من العادات والتقاليد التي يتوارثونها عبر الأجيال.

٢- الأسلوب الإثنوجرافي :

يقصد بالإثنوجرافيا، البحث الذي يقوم على ملاحظة وتسجيل طريقة الحياة في ثقافة أو ثقافة فرعية معينة بدرجة عالية من الدقة.

وكانت الملاحظة بالمشاركة بمثابة طريقة للاقترب قدر الإمكان من مفردات البحث في الدراسة الإثنوجرافية، وقد استخدم هذه الطريقة بدرجة ملحوظة كل من "مالينوفسكي"، و"مارجريت ميد"، ومن المجتمعات التي قام مالينوفسكي بدراستها مجتمع جزر التروبرياندا في غرب المحيط الهادي، وقد استخدم في ذلك الملاحظة بالمشاركة حيث كان يرغب في فهم وجهة نظر السكان الأصليين لمعرفة رؤيتهم للعالم، وملاحظتهم وهم يتصرفون بشكل طبيعي، وللقيام بذلك عاش بينهم لمدة تزيد عن سنة.

ويجب على الملاحظ المشارك أن يكون مستعداً لقضاء فترات طويلة مع المبحوثين حتى يعطيهم الفرصة للتكيف مع وجوده، والتصرف بطريقة نمطية (عادية)، ومن المهم أن يكتسب الملاحظ المشارك ثقة وقبول الناس الذين يقوم بدراساتهم حتى يتصرفوا بشكل طبيعي^(١).

ويهتم الإثنوجرافي بتسجيل كل ما يسمعه من كلمات، موجهاً الانتباه إلى الأسلوب الذي تظهر به هذه الكلمات داخل العبارات من أجل الوصول إلى كل ما تتضمنه من معاني وتصورات^(٢).

^١- مصطفى خلف الجواد، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق ص ١٠٢.

^٢- يحيى مرسى، أصول علم الإنسان، الجزء الثاني، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠م ص ٨٧.

ومن هنا استخدم الباحث الأسلوب الإثنوجرافي ، عن طريق الإقامة لفترات متقطعة في مجتمع الدراسة ، وملاحظة الأفراد ، ومحاولة تكوين صداقات مع هؤلاء الأفراد، لكي يكتسب ثقتهم ،ومن أجل كسب ثقة أفراد المجتمع ، كان الباحث يشارك في بعض المناسبات الاجتماعية مثل الأفراح ، أو المرض، أو الوفاة ، ولذلك إما بالزيارة، أو على الأقل بالاتصال تليفونياً للتهنئة في حالة الزواج، أو الاطمئنان في حالة المرض ، أو التعزية، في حالة الوفاة، وكذلك حضور النزاعات، ومجالس الصلح، كلما أمكن ذلك ، ولقد ساعد على ذلك توطيد علاقة الصداقة ببعض أفراد المجتمع، الذين كانوا يقومون بالاتصال تليفونياً بالباحث عند علمهم بتحديد موعد معين لجلسة عرقية، بحيث يمكن للباحث حضورها ، واستخدم الباحث الأسلوب الإثنوجرافي لمعرفة وفهم وجهة نظر الهواة ورؤيتهم للعالم المحيط بهم وملاحظة كيف يتصرفون في المواقف المختلفة.

ثانياً: أدوات الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على ثلاث أدوات أساسية وهي (الملاحظة - الإخباريون - المقابلة)

أ- الملاحظة :

تعتبر الملاحظة بأنواعها من الأدوات الهامة والرئيسية لجمع البيانات حيث تساعد في دراسة المواقف الاجتماعية المختلفة، ولقد استعان الباحث بالملاحظة لدراسة المواقف المختلفة لأنماط النزاع وأساليب فض النزاع ، والجوانب المختلفة في حياة أفراد المجتمع ، لكي يتمكن الباحث من مقارنة ما يقولونه بما هو واقع بالفعل ، حيث تم ملاحظة أسلوب الحياة اليومية للأفراد ، وأفعالهم التي تعكس أنماط من العادات، والتقاليد، والقيم التي غالباً ما تكون موروثية بحكم انتماء الأفراد لهذه القبيلة.

ولقد راعى الباحث - بقدر الإمكان- أن تخدم الملاحظة موضوع بحثه وتحقيق أهدافه ، ولم تكن الملاحظة هدفاً في ذاتها وإنما كانت وسيلة لفهم السلوك ومحاولة رصده وتحليله في ضوء الواقع الاجتماعي والبيئة الاجتماعية المحيطة بالأفراد.

ب- الإخباريون:

الإخباري هو الشخص الذي يكون على دراية تامة بالمجتمع ، وهو غالباً من كبار السن في مجتمع الدراسة - ولكن هذا ليس شرطاً فيه - فربما يكون هناك الأصغر سناً والأكثر معرفة ودراية ، ولقد استطاع الباحث عن طريق الزيارات الاستطلاعية أن يتعرف على بعض الأفراد الذين لديهم خبرة ودراية بمجتمع الدراسة ، لكي يتعرف منهم على المعلومات العامة عن مجتمع دراسته .

ولقد استخدم الباحث في ذلك المقابلات - الفردية ، الفردية - حيث كان يقوم بإجراء المقابلة مع إخباري واحد ، والمقابلات - الفردية الجماعية - حيث كان يقوم بمقابلة أكثر من إخباري في وقت واحد ، وذلك لكي يحصل الباحث على معلومات ثرية من الإخباريين وخاصة عن الخلفية التاريخية والعادات والتقاليد والأعراف الخاصة بقبيلة الهوارة ، ولقد ساعد الإخباريون الباحث في الوصول إلى حالات النزاع ، والوسطاء .

ج- المقابلة:

أعد الباحث دليلاً للمقابلة يتكون من مجموعة من القضايا التي تتعلق بموضوع دراسته ، وتم تطبيق هذا الدليل مع الوسطاء ، والأفراد المتنازعين ، وتمت مقابلات مفتوحة مع الإخباريين .

أما عن قضايا دليل المقابلة فقد تضمنت معتقدات الفرد التي يرثها عن القبيلة من حيث الاعتزاز بالنسب ، والزواج الداخلي ، ومكانة المرأة ، والقبيلة ، وفروعها ، ومشايخها ، والأماكن التي يتمركزون فيها ، وأهم النزاعات التي شاهدها في القرية أو قام بحلها ، ثم التحدث عن طبيعة النزاع وأطرافه ، وزمن ومكان وقوعه ، وأسبابه ، والأسلوب الذي تم به فض هذا النزاع ، وطريقة تشكيل المجلس العرفي (قعدة الصلح) ، والإجراءات التفصيلية لفض النزاع ، وصفات الوسطاء ، ثم رؤية الأفراد المستقبلية للعادات والتقاليد وخاصة ما يتعلق منها بأساليب فض المنازعات .

وقد استخدم الباحث المقابلة كأداة رئيسية للدراسة ، وقد اقتصرَت المقابلات على الرجال فقط دون النساء ، وذلك لطبيعة المجتمع المحافظة .

حيث أن الهوارة لا يسمحون لأي رجل غريب أن يرى نساءهم ، كما لا يسمحون - في معظم مناطقهم - للمرأة بالخروج من المنزل إلا في أضيق الحدود، وبصحبة أحد أفراد العائلة مثل العزاء في الأقارب، أو التهنئة والمشاركة في أفراح الأقارب ، حتى وإن سمحوا لها في بعض المناطق للخروج للتعليم في الجامعة، فهي يحظر عليها أن تتحدث إلى أحد من الغرباء ومما يؤكد ذلك أن قرى الدراسة لا يوجد بها نسبة كبيرة في تعليم الإناث وخاصة التعليم الجامعي ، وكانت المقابلة غالباً ما تتم فيما يعرف بالدوار أو المندرة ، أو غرفة معزولة عن المنزل معدة خصيصاً لاستقبال الضيوف.

ثالثاً : تحليل البيانات:

اعتمد الباحث في تحليله للبيانات التي تم جمعها من الميدان عن طريق الأدوات السابقة على التحليل البنائي الوظيفي ، حيث يستند هذا التحليل على معطيات طريقة الملاحظة بالمعيشة ، ويهتم بتفسير الموضوعات التي تغطي قطاعات واسعة من المجتمع ، أي أنه لا يبدأ بتفسير جزئيات المجتمع بقدر اهتمامه بتفسير الظواهر الشاملة .

ولذلك فهو لا يستخدم مفاهيم التحليل السببي ، بل لديه مفاهيم خاصة به يوضح بها مكنونات الظواهر العامة الشاملة ، مثل البناء والمؤسسات ، والأنظمة ، والأنساق ، والفعل الاجتماعي ، والتنظيمات الاجتماعية .

وقليلاً أو نادراً ما يستخدم مفهوم الصراع الاجتماعي، لأنه لا ينظر له بأنه مستمر في الحدوث بل ينظر إليه على أنه طارئ وموقت ، لكنه يستخدم مفهوم التنافس ليوضح كيف تتطور وحدات النظام الواحد .

إضافة إلى ذلك فإن هذا التحليل لا يستخدم الفرد كوحدة أساسية ينطلق منها في التفسير والتعليل .

ونادراً ما يستخدم الطرق الإحصائية في وصفه أو برهنته للوقائع الاجتماعية ، بل يستخدم البراهين المنطقية الواقعية المستخلصة من واقع الدراسة الميدانية ، وقد يعتقد البعض بأن هذا التحليل يصف وحدات دراسته أكثر مما يشخصها .

لكن هذا الاعتقاد غير صحيح لأنه يوضح مكونات الدراسة وعلاقاتها ببعضها البعض ، وتأثير المحيط الخارجي عليها ، والتنبؤات المستقبلية للدراسة مع وصف عام لطبيعة مجتمع الدراسة .

ويعتبر هذا التحليل أن المجتمع الإنساني لا يخلو من ضوابط اجتماعية غير مكتوبة ، تنتقل من جيل إلى جيل آخر عن طريق المشاهدة لتجدد سلوك الفرد الاجتماعي في الحياة اليومية ، وتكون هذه الضوابط ذات تأثير معنوي أكثر من التأثيرات المادية على أفراد المجتمع ، وأقوى من الضوابط الرسمية المكتوبة.

ويوضح هذا التحليل التنظيمات الاجتماعية (غير الرسمية) على أنها :

- لها أهداف وأغراض خاصة بها .
- لها قواعد وأعراف متميزة.
- لها مراكز تعكس طبيعة تنظيمها .
- تتضمن سلطة تعكس نوع تنظيمها.
- لها ملكية خاصة وعضوية محددة .
- لها اسم ورموز خاصة بها.^(١)

^١ - معن خليل عمر - الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي - مرجع سابق ص ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

مجتمع الدراسة:

نظراً لانتشار قبيلة الهوارة في معظم محافظات جمهورية مصر العربية وخاصة محافظات الصعيد فلقد وجد الباحث أنه من الصعب أن يجري دراسته لأسباب النزاع وأساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة في كل المحافظات التي يتواجد بها الهوارة .

ولكن ركز دراسته على محافظتي سوهاج، وقنا، باعتبارهما أكثر المحافظات التي يتواجد فيها الهوارة وكان تحديد مناطق الدراسة على النحو التالي:

١. محافظة سوهاج : قرية أولاد يحيى التابعة لمركز دار السلام .

وهي قرية تابعة لمجلس قروي أولاد يحيى بحري وتضم مجموعة من القرى الفرعية والعزب والنجوع على النحو التالي:

(البرج، السناهرة، المراغمة، نجع الحسين، الحدانسة ، أولاد خليفة ، المصالحة ، الغرقان ، بنى خالد (الشرقية والغربية)،العصارة (الشرقية والغربية)

٢. محافظة قنا : قرية الشيخ علي شرق التابعة لمركز دشنا .

نبذة مختصرة عن محافظتي سوهاج وقنا :

أولاً : محافظة سوهاج :

تقع محافظة سوهاج ضمن إقليم جنوب الصعيد ، بين محافظة أسيوط شمالاً وقنا جنوباً ومحافظة البحر الأحمر شرقاً ومحافظة الوادي الجديد غرباً ، وتتوسط سوهاج المسافة بين القاهرة وأسوان ، حيث تبعد عن القاهرة (٤٦٧ كم) وعن أسوان (٤١٨ كم) ومحافظة سوهاج عبارة عن شريط ضيق على ضفتي نهر النيل بطول ١٢٥ كم وتضم محافظة سوهاج ١١ مدينة و ٣ أحياء و ٥١ وحدة محلية قروية تضم ٢٧٠ قرية وتضم هذه القرى ١٥٤٤ نجعاً وعزبة و تبلغ مساحة محافظة سوهاج الكلية ١١٠٢٢ كم^٢ ويصل عدد سكانها ٣٦٥٣٧٣٢ نسمة (تقدير يناير ٢٠٠٣م) وتبلغ نسبة سكان الريف حوالي ٧٧,٢٢ % (١).

^١ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة سوهاج.

ثانياً: محافظة قنا :

تقع محافظة قنا ضمن إقليم جنوب الصعيد، يحدها شمالاً محافظة سوهاج، وجنوباً محافظة أسوان، وشرقاً محافظة البحر الأحمر، وغرباً محافظة الوادي الجديد، وتبلغ مساحة محافظة قنا ١٠٢٦١,٤ كم^٢ ، وذلك بعد إضافة المساحات الجديدة شرق النيل طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٤ م .

ويبلغ طول المحافظة ٢٤٠ كم ويبلغ تعداد سكانها التقديري لعام ٢٠٠٠ م ٢,٦ مليون نسمة ويبلغ معدل الزيادة الطبيعية لعام ٢٠٠٣ م (١٩,٩٠ نسمة/ألف نسمة)، وتتكون المحافظة من (١١) مركز إداري، (١١) مدينة ، (٥١) وحدة محلية قروية، (١٣٥) قرية ، (١٦٣٩) نجع^(١).

^١ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، محافظة قنا.

خصائص مفردات الدراسة :

جدول رقم (١)

يوضح توزيع مفردات الدراسة تبعاً للمنطقة

المنطقة / الصفة	أفراد متنازعون	إخباريون	مشايخ أو وسطاء	الجملة
دار السلام	٥٠	٥	٥	٦٠
دشنا	٥٠	٥	٥	٦٠
الجملة	١٠٠	١٠	١٠	١٢٠

يتضح من الجدول السابق أن مفردات الدراسة تم توزيعها على كل من مركز دار السلام في محافظة سوهاج ، ومركز دشنا من محافظة قنا ، بواقع (٥٠%) لكل مركز من هذه المراكز.

وقسمت مفردات الدراسة البالغ عددها (١٢٠) مفردة على ثلاث فئات وهي فئة المتنازعون وبلغ عددها (١٠٠) مفردة ، وفئة الإخباريين وبلغ عددها (١٠) مفردات ، وفئة المشايخ والوسطاء وبلغ عددها (١٠) مفردات.

جدول رقم (٢) يوضح توزيع مفردات الدراسة حسب السن .

الصفة الفئة	أفراد متنازعون		إخباريون		مشايخ ووسطاء		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٢٥ : ٣٠	١٠	%١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠	%٨,٣٣
٣٠ : ٣٥	١٣	%١٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥	%١٠,٤٢
٣٥ : ٤٠	٢٥	%٢٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٠	%٢٠,٨٣
٤٠ : ٤٥	٣٥	%٣٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٠	%٢٩,١٦
٤٥ : ٥٠	١٠	%١٠	٢	%٢٠	٢	%٢٠	٢٩	%١٢,٠٨
٥٠ : ٥٥	٧	%٧	٥	%٥٠	٣	%٣٠	٢٩	%١٢,٠٨
أكثر من ٥٥	٠٠	٠٠	٣	%٣٠	٥	%٥٠	١٧	%٧,١
الإجمالي	١٠٠	%١٠٠	١٠	%١٠٠	٢٠	%١٠٠	١٢٠	%١٠٠

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن معظم مفردات الدراسة تقع في الفئة العمرية من ٤٠ إلى ٤٥ سنة حيث أن ٢٩,١٦% من مفردات الدراسة تقع في هذه الفئة العمرية ، كما يتضح أن معظم فئة المتنازعين تقع في نفس المرحلة العمرية حيث تمثل ٣٥% من الأفراد المتنازعين بينما تقل نسبة الأفراد المتنازعين فوق سن ٤٥ سنة ، ويتضح أيضاً أن معظم فئة الوسطاء تقع في المرحلة العمرية من ٤٥ إلى أكثر من ٥٥ سنة .

ومن الملاحظ أن فئة المتنازعين تزيد بين الشباب وتقل بين كبار السن ولعل ذلك يرجع إلى أن هذه المرحلة يقل فيها التريث في الأمور ويكثر التعصب أو ربما يرجع إلى عامل الخبرة التي يفتقدها الشباب.

جدول رقم (٤) يوضح توزيع مفردات الدراسة حسب الحالة التعليمية .

الصفة / مستوى التعليم		أفراد متنازعون		إخباريون		مشايخ ووسطاء	
		ك	%	ك	%	ك	%
أمي		٤٥	%٤٥	٣	%٣٠	٣	%٣٠
يقرأ ويكتب		٥	%٥	٣	%٣٠	٥	%٥٠
شهادة ابتدائية		٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
شهادة إعدادية		٥	%٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مؤهل متوسط		٢٥	%٢٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مؤهل فوق متوسط		١٥	%١٥	٢	%٢٠	١	%١٠
مؤهل جامعي		٥	%٥	٢	%٢٠	١	%١٠
مؤهل فوق جامعي		٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الإجمالي		١٠٠	%١٠٠	١٠	%١٠٠	٢٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة كبيرة من مفردات الدراسة أميون (٤٥%) من المتنازعين وحوالي (٣٠%) من الوسطاء و(٣٠%) من الإخباريين، كما يتضح أيضا أن حالات النزاع تقل بين المتعلمين وخاصة التعليم فوق المتوسط والجامعي .

ومن هنا نستنتج أن هناك علاقة بين الأمية والنزاع ،حيث تزيد حالات النزاع بين الأميين ومن هنا نستطيع أن نستنتج أن التعليم ربما يقلل من حالات النزاع وربما يرجع ذلك إلى انشغال المتعلمين بأمور أهم من النزاعات ، أو عدم ارتباطهم كثيراً بالأراضي الزراعية التي تعد من أهم أسباب النزاع في أي مجتمع ريفي .

جدول رقم (٥) يوضح توزيع مفردات الدراسة حسب الحالة المهنية

الصفة		أفراد متنازعون		إخباريون		مشايخ ووسطاء	
		ك	%	ك	%	ك	%
لا يعمل		١٥	%١٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
يعمل في الزراعة		٦٠	%٦٠	٥	%٥٠	٧	%٧٠
يعمل في القطاع الحكومي		٢٥	%٢٥	٣	%٣٠	٣	%٣٠
يعمل في القطاع الخاص		٠٠	٠٠	٢	%٢٠	٠٠	٠٠
يعمل في قطاع الأعمال		٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الإجمالي		١٠٠	%١٠٠	١٠	%١٠٠	٢٠	%١٠٠

بالنظر إلى الجدول السابق يتبين لنا أن هناك علاقة بين البطالة وبين النزاع، وبين العمل الزراعي وبين النزاع، حيث يتبين أن حوالي ٦٠% من إجمالي مفردات الدراسة يعملون في النشاط الزراعي، وهم يمثلون أيضاً ٦٠% من الأفراد المتنازعين وحوالي ١٥% من الأفراد المتنازعين لا يعملون وهذا يؤكد أن من أهم صور النزاع هو النزاع المتعلق بالزراعة .

جدول رقم (٦) يوضح توزيع مفردات الدراسة حسب الدخل الشهري

الصفة		أفراد متنازعون		إخباريون		مشايخ ووسطاء	
		ك	%	ك	%	ك	%
ليس لديهم دخل		١٥	%١٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أقل من ٢٠٠		٥٠	%٥٠	٣	%٣٠	٠٠	٠٠
من ٢٠٠: أقل من ٣٠٠		٢٥	%٢٥	٢	%٢٠	٢	%٢٠
من ٣٠٠: أقل من ٤٠٠		١٠	%١٠	١	%١٠	٥	%٥٠
من ٤٠٠: أقل من ٥٠٠		٠٠	٠٠	١	%١٠	٢	٢٠
أكثر من ٥٠٠		٠٠	٠٠	٣	%٣٠	١	%١٠
الإجمالي		١٠٠	%١٠٠	١٠	%١٠٠	١٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الأفراد المتنازعين تزيد بين الأفراد الذين يقل دخلهم حيث أن ما يقرب من ٥٠% من الأفراد المتنازعين تقع في الفئة أقل من ٢٠٠ جنيه ، وكلما ارتفع الدخل الشهري تقل نسبة الأفراد المتنازعين، بينما ترتبط فئة المشايخ والوسطاء بالدخل المرتفع حيث يزيد دخلهم عن ٤٠٠ جنيه شهرياً .

و ربما لا تكون هذه الدخول هي الدخول الحقيقية للمبحوثين حيث لا حظ الباحث تحفظاً عند الحديث عن الدخل وهذه الدخول تعتبر دخول تقريبية، ومصادرها تتراوح بين العمل بالوظائف الحكومية أو ملكية الأراضي الزراعية .

العرف الهوارى وفض المنازعات

- أولاً : ملامح العرف الهوارى ومبادئه.
- ثانياً : أسباب النزاع في قبيلة الهوارة .
- ثالثاً : أساليب فض المنازعات في قبيلة الهوارة .
- رابعاً : العرف الهوارى (نظرة مستقبلية).

تقديم:

على الرغم من وجود درجة عالية من التضامن الاجتماعي ، والترابط بين أفراد قبيلة الهوارة في صعيد مصر ، إلا أن هذا الترابط والتماسك لا يمنع من ظهور بعض الخلافات والمشكلات فيما بينهم ، شأنهم في ذلك شأن كل القبائل ، والعائلات التي تضم بداخلها مجموعة من البيوت والفروع ، والوحدات الفرعية ، مما قد يتسبب في حدوث نزاعات داخلية بين الأفراد ، بسبب التعصب إلى فرع ، أو جزء معين من القبيلة ، وهناك شكل آخر من العصبية يرتبط بشكل آخر من النزاع ، وهو العصبية القبلية أو التعصب للقبيلة وذلك إذا ما كان النزاع بين أحد أفراد الهوارة وأحد أفراد قبيلة أخرى ، وهنا تذوب العصبية الفرعية في العصبية الكبرى للقبيلة .

فأي اعتداء على فرد من الهوارة ، يعتبره الهوارة اعتداءً عليهم جميعاً بغض النظر عن مكان إقامتهم ، وهذا يتفق مع المثل السائد في صعيد مصر والقاتل "أنا وأخوي على ابن عمي ، وأنا وابن عمي على الغريب" ومما يزيد الأمر تعقيداً أن فروع قبيلة هواره قد يشكك بعضهم في نسب الآخر ، فنجد أن بعض الهوارة يحملون "كارنيهات" أشراف وأعضاء في نقابة الأشراف ويقولون أنهم هواره ، والهواره الآخرون يشكون في نسب هؤلاء . وهكذا وعلى الرغم من أن المصادر التاريخية تؤكد أن قبيلة الهوارة تنتمي إلى جد مشترك، تنتمي إليه كل عائلات الهوارة في مصر وخارجها ، إلا أن أحد الإخباريين يذكر أن الهوارة قبائل متعددة مثل الهمامية ، والبلايش ، وأولاد يحيى، وأولاد سالم، وأولاد الشيخ علي، وأولاد نجم، والتوادير، والبهايل وغيرهم .

ولكن كل هذه القبائل أخذت بأعراف واحدة وتمسكوا بها ، فظن الجميع أنهم من جد واحد، ويذكر أحد الإخباريين أنه في عصر الالتزام ذهب ملتزم إلى أحد كبار قبيلة عربية يطلب منه الالتزام ، فرفض وهم عليه ليضربه فقال الملتزم أنت هتهور عليّ ؟ ومن هنا أطلق على قبيلته ، وكل القبائل التي فعلت مثله اسم الهوارة .

ونجد أيضاً اختلافاً بين المؤرخين أنفسهم في نسب قبيلة الهوارة ، ولكن أي كان من أمر، فإن الهوارة في صعيد مصر يتمسكون بعادات، وتقاليد إلى حد كبير متقاربة ، على الرغم من اختلاف الأماكن التي يقيمون فيها، وتربطهم علاقات قرابة ونسب.

ملاحح العرف الهواري ومبادئه :

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يمكننا أن نرصد أهم المبادئ التي يقوم عليها العرف الهواري، والتي على الرغم من أنها أعراف غير مدونة، أو مكتوبة ، إلا أن الأفراد يتوارثونها جيلاً بعد جيل ، ويعد الخروج عن هذه الأعراف انحرافاً عن المألوف .

وتكتسب هذه الأعراف شرعيتها من تربية الأفراد عليها منذ الصغر، وانتقالها بين الأجيال، واعتبارها المصدر الأساسي الذي يحتكمون إليه في مختلف المواقف الاجتماعية .

والنزاع كأحد أنماط الفعل الاجتماعي تحدده الثقافة جزئياً كما يقول "تومي" Ting- Toomey، ويعتبر البحث في السياق الثقافي الذي يحدث فيه النزاع الجانب الأول في تحليل النزاع .

ومن النقاط المرجعية المفيدة هنا فكرة القيود الثقافية ، ففي المواقف التي تكون فيها القيود الثقافية قليلة يزداد التسامح اتجاه أي شخص ، أو أي شيء مختلف ، والعكس صحيح، ففي المواقف ذات القيود الثقافية الزائدة ينخفض مستوى النزاع ، أي يتم اللجوء إلى استراتيجيات وقائية ، كما أن إمعان النظر في النزاعات، وعلاقتها بالثقافة يتطلب الاهتمام بالظروف المحددة التي يرجح ظهور النزاعات في ظلها ، ويحدث التوتر وسوء الفهم إذا تصرف أحد المشاركين صراحة أو ضمناً بما يخالف توقعات الآخرين^(١).

^١ - مايك فيزر ستون ، ثقافة العولمة (القومية والعولمة والحداثة) ترجمة عبد الوهاب علوب ، مكتبة الأسرة ، سلسلة الفكر ، القاهرة ٢٠٠٥م ص ٢٤٦ ،

وانطلاقاً مما سبق نحاول أن نرصد أهم المبادئ المتضمنة في العرف الهواري على النحو التالي: (مع مراعاة مبدأ النسبية بين الأفراد) .

١. المبدأ الأول للعرف الهواري والذي تمت ملاحظته من خلال الزيارات الميدانية والإقامة هو (احترام الكبير، وإطاعة أوامره)

٢. المبدأ الثاني ويتعلق بالزواج ومن خلال الملاحظات، ومقابلات الإخباريين اتضح أن العرف الهواري يبيح للرجل أن يتزوج من أي قبيلة شاء ، سواء كانت تنتمي إلى قبائل الهوارة أو أي قبائل أخرى ، في الوقت الذي يلزم فيه الفتاة بالزواج من هواري ويفضل أن يكون من أبناء عموماتها الأقرب إليها في النسب .

٣. المبدأ الثالث ويتعلق بالثأر، فعلى الرغم من أن البعض يعتبر الثأر تقليداً وليس عرفاً إلا أن هناك بعض الأشياء المرتبطة به، والتي يمكن اعتبارها عرفاً، وهي قدسية الثأر، والعمار، والانتقام، والنخوة، والشرف الأخ والأخذ بالثأر يعتبر عادة متصلة بطبيعة الثقافة الصعيدية بصفة عامة، وتصل في درجة قدسيتها إلى العرف ، و الهوارة باعتبارهم عصبية قبلية يعتبرون أن عدم الأخذ بالثأر يعتبر عاراً ونقيضاً للنخوة والشرف والرجولة .

٤. المبدأ الرابع ويتعلق بحرمة المنزل : من أعراف الهوارة في كثير من مناطقهم أن الغريب (أقصد أي غريب عن العائلة العاصبة أو القرابة العاصبة) لا يطرق على باب المنزل، ولكن يستعين بأحد الهوارة المارين في الشارع، ربما لا يكون رجل بالمنزل، ويتعلق بهذا المبدأ أيضاً أن الغريب لا يجوز له أن يرى نساء المنزل ، وفي بعض أماكن الهوارة، لا يسمح للمرأة أن تخرج من منزلها إلا في أضيق الحدود.

٥. المبدأ الخامس ويتعلق بالغيرة الشديدة على الأرض والعرض .

لاحظ الباحث من خلال الدراسة الميدانية أن الرجل الهواري شديد الغيرة على أرضه وعرضه ، وربما يرتبط هذا المبدأ بالزواج الداخلي.

ويتعلق بهذا المبدأ أيضاً أنه لا يسمح للمرأة الهوارية أن تذهب إلى مركز الشرطة مهما كانت الأسباب حتى لا يعير أهلها بذلك .

٦. المبدأ السادس ويتعلق بالقرابة : الهوارة في كل الأماكن التي يوجدون فيها يشعرون بصلات قرابة قوية، وتربطهم علاقات نسب، ويعتبرون أنهم من أصل واحد، وجد واحد ، على الرغم من الإشاعات التي تُطلق بأنهم من أصول متفرقة .

٧. المبدأ السابع الاعتزاز بالنسب : وهذا المبدأ من الممكن ملاحظته في معظم الأوقات وفي مختلف المواقف الاجتماعية ، فالهوارى دائماً يعتز بنسبه ويفتخر به وسط العائلات والقبائل الأخرى ، ويعتبر أن ما دون الهوارى من (عيلة واطية) ومن أقوالهم المأثورة التي تدل على ذلك في مسألة زواج البنت (ياكلها التمساح ولا ياخذها الفلاح) بمعنى أن الهوارى يفضل موت ابنته على أن تتزوج من فلاح. وذلك ربما يرجع إلى ظنه بأنه لا يرقى إلى نسب الهوارة .

هذه المبادئ والقواعد التي تشكل العرف الهوارى تم ملاحظتها من الواقع، ولا يمكن للباحث أن يدعي أنها نصوص مقدسة لا يمكن تعديلها، أو تغييرها، فهذه المبادئ تخضع - مثلها مثل أي ظاهرة اجتماعية - لمبدأ النسبية ، والتغير الاجتماعي .

وسوف يتم مناقشة أسباب النزاع وأساليب فض النزاع في قبيلة الهوارة في ضوء المبادئ السابقة ، لمعرفة تأثير الأعراف والتقاليد في حدوث النزاع من جهة ، وفي اللجوء إلى أسلوب معين لفض هذا النزاع من جهة أخرى ، ومن ثم التوصل إلى العلاقة بين أسباب النزاع ، وأسلوب فضه .

ونحن لا نستطيع أن ننكر أن هناك خروجاً من قبل بعض الأفراد على العادات والتقاليد في قبيلة الهوارة ، وهذا سائد في كل المجتمعات تقريباً، حيث لا يوجد مجتمع مثالي، يلتزم جميع أعضائه بتطبيق عاداته، وتقاليده، ويلتزمون بها في كل أفعالهم وسلوكياتهم ،ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أساليب للضبط الاجتماعي ، تحكم سلوك الأفراد وتعاقب المنحرفين .

وضع المرأة في الهوارة:

تحتل المرأة في الهوارة بصفة خاصة ، وفي الصعيد بصفة عامة مكانة خاصة في كل شئ فهي شخص يجب الحفاظ عليه واحترامه وتقديره ، وقد يظن البعض أن كرامة المرأة وحقوقها مهددة في المجتمع القبلي، الذي يحرم المرأة من الخروج من المنزل سواء للتعليم أو غير ذلك، بينما يرى أفراد المجتمع القبلي الهواري غير ذلك حيث يرون أن عدم خروج المرأة من المنزل، وعدم اختلاطها بالغرباء، وعدم تزويجها خارج نطاق الهوارة ، هو حفاظا على كرامتها ، وعلو مكانتها، ومقامها الرفيع.

والمرأة في مجتمع الهوارة - في كثير من الأماكن التي يتركزون بها- لا يسمح لها بالخروج من المنزل لأي سبب من الأسباب مهما كانت الظروف ،(على حد قول بعض الإخباريين) -وإن كان هذا القول مبالغاً فيه إلى حد ما ، ومن الممكن أن يقتصر على بعض القرى فقط - حيث أن هناك تطوراً ملحوظاً ظهر في بعض أماكن الهوارة من حيث خروج الفتاة للتعليم، ولكن هذا أيضاً كان مشروطاً، فهي لا تخرج بعيداً عن المحافظة .

بل إن عدد الفتيات اللاتي دخلن الجامعة من قرى الدراسة يكاد لا يذكر في أولاد يحيى ويكاد ينعدم تماماً في قرية أولاد الشيخ على ،التي لا تفضل تعليم الفتيات بعد المرحلة الابتدائية والتي تكون في نفس القرية .

وسوف نناقش وضع المرأة في الهوارة في ثلاث نقاط وهي :-

١- خروج المرأة من المنزل ٢- الزواج ٣- الميراث .

أولاً:- خروج المرأة من المنزل :-

قديماً كان لا يسمح للمرأة، أو الفتاة الهوارية الخروج من منزلها، لأي سبب من الأسباب سواء للتعليم، أو العلاج ،أو أي شئ آخر ، ويوضح ذلك أحد الإخباريين بقوله "الست عندنا كانت تطلع مرتين، المرة الأولى من بيت أبوها لبيت جوزها ،والمرة الثانية ،من بيت جوزها للقبر، لكن غير كده ما كانتش تطلع خالص" .

أما الآن فقد اختلف أبناء الهوارة أنفسهم في درجة السماح للفتاة في الخروج من المنزل للتعليم (على سبيل المثال) ، فبينما سمح بعض أفراد الهوارة لبناتهم في الخروج للتعليم حتى التعليم الجامعي، إلا أنه مازال هناك البعض يرى أنه لا يجوز للبنات أن تخرج للتعليم خارج القرية المقيمة بها ، والتي غالباً لا يوجد بها سوى المدرسة الابتدائية فقط ، وذلك حتى لا يراها أحد من الفلاحين .

ويؤكد أحد الإخباريين ذلك بقوله "البنات تتعلم لغاية ما تأخذ الابتدائية يعني تعرف تقرا ، و تكتب، وبعدها تقعد في البيت ، علشان مش كل من هب ودب يشوفها في الروحة والجاية" . ويضيف آخر "بناتنا ما تطلعش من البيت لأنها مش زي بنات الفلاحين يروحوا الغيط ، لأن ده عيب قوى ، إزاي الستات تروح الغيط ؟ أمال الرجالة بتعمل أيه؟"

ولقد جاء الاهتمام بتعليم الفتاة ببعض مناطق الهوارة كرد فعل لزيادة نسبة تعليم الذكور في هذه المناطق ، حيث لاحظ الهوارة أن أبنائهم الذكور المتعلمين تعليمًا عاليًا يرغبون في الزواج من فتيات متعلمات، من خارج القبيلة لأنه لا يوجد من بنات أعمامهم متعلمات، فأدرك الهوارة أن هناك خللاً ما قد حدث وربما يزيد في المستقبل إذا استمر الوضع على ذلك.

ومن هنا بدأ تعليم الفتيات تدريجياً، ومنذ فترة قصيرة، وبصورة محدودة إلى حد ما، وخاصة في التعليم الجامعي لأنه خارج المركز، ويوضح ذلك أحد الإخباريين بقوله " زمان ما كنش فيه تعليم بنات، يعنى أنا فاكر إن أختي دخلت ابتدائية ، وبعد ما نجحت، الناظر خد الملف بستاعها، وقدملها على الإعدادي، وكان الإعدادي في بلد تاني جنبينا ،وعشان توصل المدرسة لازم تعدى على بلد فيها فلاحين، راح أبوي المدرسة، وتخايق معاهم، وسحب الملف، وقال مش ممكن واحده هواريه تمشى وسط الفلاحين " .

ويضيف آخر "الأول ما كانش فيه مشكله ، الواحد يتجوز بنت عمه، حتى لو كانت مش متعلمه ، لكن الدنيا تغيرت ، ونسبة التعليم بين الأولاد زادت (يقصد الذكور) وبقي الشاب يدخل الجامعة ، ويشوف بنات كثيره ، وعالز يتجوز واحدة متعلمة زيّه " .

ويستكمل الإخباري قائلاً " واحنا ما كنش عندنا بنات متعلمة ، ولو كل واحد أتجوز واحد من بره، بناتنا هتبور (يقصد الغنوسة) وده خلانا نودي البنات المدارس ، يعنى السنة دية (يقصد ٢٠٠٦) فيه أربع بنات من البلد داخلين جامعة سوهاج" .

ومن الملاحظ أن الإخباري يتحدث عن أربع فتيات يدخلن الجامعة من قرية كاملة فى سنة واحدة وكأن هذا إعجاز بالنسبة للقرية ، وهذا دليل على إهمال تعليم الفتيات إلى وقت قريب ، ويربط الإخباري بين تعليم الفتيات وزيادة نسبة تعليم الذكور حيث أدت رغبة المتعلمين الذكور فى الزواج من متعلمات إلى زيادة نسبة تعليم الفتيات ، وكان مجتمع الهوارة يفرز من داخله آليات معينة تساعد على الاستقرار ، والاستمرار، والحفاظ على العادات والتقاليد والموروث الثقافى الخاص بهذه القبيلة .

ويرى أبناء الهوارة أنه لا يجوز للمرأة أن تخرج من بيتها حتى وإن كان زوجها ، أو أبيها ، أو أخيها أحد أطراف نزاع خارج المنزل ، ولا يجوز لها أن تذهب إلى قسم الشرطة، أياً كان الأمر سواء فى نزاع عائلي، أو طلاق، أو ميراث ، أو ما شابه ذلك .

وإذا اضطرت للجوء إلى الأسلوب الرسمى المتمثل فى القضاء، أو الشرطة فإن ذلك يكون عن طريق محامى يتولى القضية نيابة عنها بالاتفاق مع ولى أمرها ، ولكن نادراً ما يحدث ذلك، ويوضح ذلك أحد الوسطاء قائلاً "ما تحصلش أن الست تطلع فى عركه، ولو طلعت يبقى يوم أسود، ولو مشكلة خاصة بيها، ووصلت الشرطة ما ترشح خالص ، يروح جوزها أو أبوها أو حد قريبها ، أو توكل محامى لكن هي ما ترشح" .

ويقول آخر "الحريم ماتطلعش من البيت ولو الدنيا غفلت"

ويذكر ثالث " أنا فى مرة ضربت ظابط شرطة عشان طلّع وحده ست من بيتها ، عشان جوزها كان عليه معارضة ومش قاعد فى البيت ، وساعتها كان معاه رئيس الشعبة، وجونى فى البيت عشان أجبلهم كام واحد عليه معارضة، وبعدين لقيت الظابط جايب إمراة واحد فيهم، وداخل الدوار، وعازب ياخذها المركز .

دخلت عليه ومعرفتش أنا بعمل آيه وضربته بأيدي الإثنين على صدره وقتلته آيه اللي بستعمله، وهو كان ظابط غريب ما يعرفش تقاليدنا ، ورئيس الشعبة قاله أنت اللي غلطان، وخلينا الست روجت بيتها"

ويتشدد آخر في ذهاب المرأة إلى مركز الشرطة حيث يرى أن ذلك عاراً ولا يمكن أن يحدث على الإطلاق حيث يقول " مش ممكن الست تروح المركز، ولو راحت تموت ".
أما عن خروج المرأة لتأدية الواجب سواء في العزاء، أو في الأفراح، أو ما شابه ذلك، فهي تخرج في مجموعة من النساء بصحبة أحد الرجال ،أو الأبناء الذكور، الذي يتولى مسئولية توصيلهم وعودتهم مرة أخرى إلى المنزل.

ويتضح ذلك في قول أحد الإخباريين " الحريم لو رايحه واجب ، تلبس البردة (هي غطاء يغطي المرأة من أعلى الرأس، وحتى أسفل القدمين، وهي تشبه إلى حد كبير الملاية، وهي ذات لون أسود تخفى المرأة تماماً فلا يعرفها أحد) وما تكنش وحديها ، تروح هي وقرايبها، وحد من الرجالة يوصلها ".

ومن هنا نجد أن أفراد الهوارة وفقاً للغرف الهواري يعتبرون أن خروج المرأة من منزلها وذهابها إلى مركز الشرطة يعتبر عاراً عليهم ، ويخالف المعايير الاجتماعية المتفق عليها ، ليس ذلك فحسب ، وإنما يقابل ذلك بالاستهجان ، والاستنكار ، واللوم ، والتوبيخ ، بل قد يصل الأمر إلى المقاطعة، أو افتقار من يفعل ذلك لاحترام الناس له ، وفقد مكانته الاجتماعية .

ولا يجوز للمرأة أن تجلس في مجالس الرجال، سواء أكانوا أقرباء، أم غرباء، مادام الأمر يتطلب وجود عنصر كبير في العائلة، مثل فض المنازعات على سبيل المثال .

وللمرأة حرمة خاصة لا بد أن يحترمها الكبير، والصغير لدرجة تصل إلى عدم إلقاء الرجل للسلام على الآخرين إذا كانت معه امرأة ، ولا يجوز لأحد أن يسلم عليه في الطريق أثناء مروره وبرفقته امرأة ، ويتضح ذلك في قول أحد مفردات البحث "لو واحد ماشى هو وحرمة، ما يرميش السلام على حد، لأنه لو رمى عليهم السلام يبقى سلم في اللي معاه".

ثانياً: الزواج :

كما ذكرنا سابقاً أن العرف الهواري يمنع زواج الفتاة الهوارية من غير الهواري ، مهما كان تعليمه، أو جاهه، أو عزوته، وهم في ذلك متفقون في كل أماكنهم تقريباً بدون استثناء ، ولهم مبررات قوية بالنسبة لهم .

أولها: أن هذا عرفاً وتقليداً ورثوه عن آبائهم وأجدادهم ولا ينبغي لأحد أن يخرج عليه .

وثانيها: حتى لا يختلط نسبهم بأنساب أخرى يرون أنها أقل منهم حسباً ونسباً.

وثالثها: حتى لا تتوزع أراضي الهوارة على غير الهوارة عن طريق الميراث.

ورابعها: حفاظاً على كرامة بناتهم .

وهم لا يرون في ذلك ظلماً للفتاة الهوارية وإنما إنصافاً لها ، ويتضح ذلك في قول أحد الإخباريين " الناس فأكبره إنما ظالمين بناتنا ، ولكن بالعكس إحنا كده بنحافظ على كرامتها، وهى عارفة كده، ومش ممكن توافق تتجوز واحد فلاح " ، ويرى آخر أنه لا يجوز لغير الهواري أن يتزوج من هوارية لأنه لا يليق ولا يستحق نسب الهوارة فهو يقول "ما ينفعش تخلى الكلب يلقي في اللبن"

وهو في ذلك يصف الفتاة الهوارية بالأصل الطيب الصافي مثل اللبن ، وأن ما دون الهواري لا يرقى إلى نسبها ولا يجوز له أن يتزوجها.

ويعلل آخر عدم تزويج الهوارية إلى غير الهواري بعدم الرغبة في اختلاط الأنساب فهو يقول " إحنا بناتنا ما تطلعش بره ، علشان الدم ما يتخلطش " ويقول آخر "علشان ما ينفعش حد يرفع الحجر" وهو يقصد بذلك أن هناك حد يفصل هذه القبيلة عن القبائل الأخرى، ولا يستطيع أحد أن يتعدى هذا الحد، وهو يشبه هذا الحد بالحجر وذلك لصلابته.

ويرى آخر أن السبب الأساسي في ذلك هو العادات والتقاليد الموروثة فيقول " دا عرف

إحنا ورثناه عن أجدادنا " .

ويرى آخر أن السبب في ذلك أن الفلاحين لا يتصفون بالكرم الذي يتصف به الهواري ومن ثم لا يجوز أن يناسب الهواري، فهو يقول "لأن الهواري عقال ضيف يعنى ينزل عليه الضيوف لكن الفلاحين دول ناس واطيين ، وزبط" .

هذا عن أسباب تفضيل الهوارة للزواج الداخلي ، ولكن هناك بعض الأمور التي طرأت حديثاً على مجتمع الهوارة ، لتغيير بعض عاداتهم في الزواج، فقديمًا كان لا يسمح للفتاة في الاختيار ، ولا يؤخذ رأيها ، من يوافق عليه والدها وأخوتها الذكور هي مجبرة أن توافق عليه ، وكان الأقرب أحق من غيره، بمعنى أن ابن عمها من الدرجة الأولى أحق بها من ابن عمها من الدرجة الثانية ، ويتضح ذلك في قول الإخباريين " زمان ما كنش الأب يسأل بنته عن العريس " ، " زمان كان الأقرب يحجب الأبعد في الزواج " ، " زمان ما كنش العريس يشوف العروسة ولا يقعد معاها، زمان في مرة واحد لبس بردة (غطاء المرأة) علشان يشوف خطيبته" .

أما الآن فيسمح للفتاة أن توافق ، أو ترفض على من يتقدم لخطبتها، ولكن يشترط أن يكون هواري ، وفي النهاية فهي ترجع الأمر لولى أمرها، لأنها تدرك - على حد قول أحد أفراد الهوارة - أنه سوف يختار الأصلح .

ثالثاً: الميراث :

يذكر أفراد الهوارة أن المرأة تورث شأنها في ذلك شأن الرجل ولكن هناك نوعان من الميراث بالنسبة للمرأة وهما :- الميراث الشرعي - الميراث بالتراضي.

١- : الميراث الشرعي : وهو ما نص عليه القرآن الكريم " لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ "

٢- : الميراث بالتراضي: وهو غالباً يكون أقل من الميراث الشرعي وذلك بتراضي الأطراف المعنية ويطلق عليه (رضوه) وذلك حتى لا ينقطع حبل الود وصلة الرحم بين الأخ وأخته ويتضح ذلك في قول أحد الإخباريين " إحنا عارفين ربنا كويس ، والبنت بتأخذ ميراثها.

وفيه نوعين من الميراث وهما الميراث الشرعي، الذي حدده ربنا في كتابه العزيز ، وفيه التراضي وده سيكون بين الإخوات وبعضهم ، ويمكن البنت تأخذه فلوس ، أو تأخذه أرض ولكن يبقى أقل من الميراث الشرعي ، ولكن بتفضل إنها تسبب ميراثها عند أخوها علشان يودها، ويروحها في الأعياد والمواسم".

ومن هنا نجد انه على الرغم من توريث النساء في الهواره ، إلا أن معظمهن لا يطالبن بميراثهن وذلك حفاظاً على العلاقات القرابية، التي غالباً ما تتأثر بموضوع الميراث ، حيث تؤدي المطالبة بالميراث إلى إحداث فجوة في العلاقات القرابية ، بل من الممكن أن تؤدي إلى قطع هذه العلاقات نهائياً.

ولذلك تفضل المرأة الهوارية أن يبقى ميراثها عند أخيها، ومن بعده أبنائه ، لأن من العادات المنتشرة في صعيد مصر أن يذهب الأخ إلى أخته ، أو أبناء الأخ إلى عمتهم في المواسم، والأعياد يحملون الدقيق، واللحوم، وما شابه ذلك ، وذلك لأنها لم تأخذ ميراثها ، أما إذا طالبت بميراثها فان العلاقات القرابية تنقطع .

أسباب النزاع في قبيلة الهواره:

في البداية نود أن نشير إلى أن النزاع له مسميات عديدة في مجتمع البحث فيقال عنه " خناقة" فيقال مثلاً "فيه خناقة بين فلان وفلان"، ويقال عليه أيضاً "شبهة"، ويقال عنه " عركة"، وأحياناً أخرى يقال عنه " معركة"، حيث يقال أن هناك عركة أو معركة في الحنة الفولانية ومن الملاحظ أن النزاعات التي تنشأ بين أفراد قبيلة الهواره تتعدد أسبابها حيث أن هناك نوع من النزاعات ينشأ بسبب الخروج عن تقاليد الهواره ، وهو يعتبر من أشد النزاعات حدة، وأقلها انتشاراً ، وأكثرها خطورة .

حيث أنه من الممكن أن يؤدي إلى قطع العلاقات الاجتماعية ، والصلات القرابية ، بل قد يصل إلى ترك الفرد لقريته، والهجرة إلى مكان آخر ، يصاحب ذلك نوع من المقاطعة حيث لا يتزوجون من بناته ولا يزوجون أحد من أبنائه لبناتهم .

ومن أهم الأعراف التي قد يتسبب الخروج عنها في نزاع (الزواج الداخلي) حيث أنه من أعراف قبيلة الهوارة أن يكون الزواج داخلياً، أي أن الفتاة الهوارية لا تتزوج إلا هوارى. أما بالنسبة للشباب الهوارى، فله أن يتزوج من أي فتاة يريد سواء كانت هوارية، أم غير هوارية، ولكن في الغالب يفضل الزواج من ابنة عمه، لأنه إذا تزوج من (فلاحه) فهو بذلك " من وجهة نظر الهوارة "يجلب العار لأبنائه لأن خالهم يكون فلاح يعايرهم به الآخرون "أنت خالك فلاح"، "أنت مش متأصل"، "يا ابن الفلاحة".

ويقول أحد الإخباريين "إحنا عارفين أن الناس سواسية كأسنان المشط، ولكن "على الأصل دور"، ويذكر آخر "العرق يمد لسابع جد" وهو بذلك يقصد أن البنت مهما كانت لابد أن ترجع لأصولها، فهو يرى أن أصل الفلاحة سوف يطغى عليها حتى وإن كانت متعلمة ويجوز للشباب الهوارى أن يتزوج من فتاة غريبة من خارج المنطقة الجغرافية التي يعيش فيها، ويحدث ذلك غالباً بين المتعلمين حيث يسمح له من الزواج من المدينة الكبرى مثل القاهرة أو الإسكندرية أو غيرها.

وذلك لأن في المدن تذوب العرقيات، ولا يهتم كثيراً بمعرفة القبيلة التي تنتمي إليها العروس، لأنها هي نفسها قد لا تعرف القبيلة التي تنتمي إليها.

ولكن يكون هناك تحفظاً إذا أراد الشاب الهوارى أن يتزوج من الفلاحين المقيمين بالقرية أو القرى المجاورة، وذلك لكي لا يحدث الاختلاط بين العائلتين في النسب.

ويقول أحد الإخباريين "أنا ممكن أختار وحدة من بره، من مصر مثلاً و ما ختارش من الفلاحين، علشان هم عرق واطى، فأنا لما أختار زوجة، لازم أختار خال لأولادي، يعنى لو إتجوزت فلاحة يقولوا على ولدى، الولد ده أخول يعنى أخواله من عرق واطى".

وعلى الرغم من أن هذا الإخباري متعلم إلا أن الباحث لاحظ أنه لا يتحدث بمستواه العلمي، وإنما يتحدث بعصبية القبلية، وهذا ما ظهر على وجهه أثناء الحديث عن هذا الموضوع.

ويضيف إخباري آخر " لو واحد منّا أتجوز فلاحه ، لازم يبنى بيت بعيد عن بيوتنا علشان
لو ناسب الفلاحين ، تلاقيهم داخلين طالعين عليه ، ودا عندنا غلط ، وما ينفعش ، علشان ما
فيش واحد فلاح يدخل على بناتنا " .

ولكن في حالة زواج البنت من غير الهواري ، يصبح ذلك خروجاً على تقاليد الهوارة ،
وجلباً للعار للهوارة جميعاً ، وذلك ظناً منهم أن كل القبائل والعائلات لا تسموا بمكائنها إلى
مكانة الهوارة ، أو نسب الهوارة ، ويوضح ذلك أحد الإخباريين بقوله " شوف يا أستاذ ما فيش
بنت من الهوارة تتجوز حد من بره إنشالله يكون دكتور أو حتى وزير ، وده عندنا من زمان قوي " .
ويؤكد هذا الكلام إخباري آخر بقوله " زمان سألت واحد هواري من بلد جنبينا ، وماكانش
يعرف إني هواري ، وقلت له يحاج لو خالد جمال عبد الناصر جه يخطب بنتك توافق ؟ قاللي لا
لازم تتجوز ابن عمها حتى لو كان مش لاقى ياكل ، قتلته دا ولد عبد الناصر رئيس
الجمهورية ، قال حتى لو عبد الناصر نفسه برضه لا " .

ويذكر ثالث " أنا مارضاش أجور بنتي لحد غريب ، علشان أنا لو عملت كده كل أفراد
العيلة يقاطعوني " .

ويرى آخر أنه من المستحيل أن يتقدم غير الهواري لخطبة فتاة هوارية ، لأنه يعلم أن
ذلك مرفوض من الهوارة ، ويقول في هذا الصدد " هو أساساً ما حدش يقدر يتقدم لوحدة من
الهوارة ، لأنه عارف الرد قبل ما هيجي " .

ويرى أحد أفراد النزاع أنه من الممكن أن يحدث نزاع بسبب الزواج الداخلي حيث يقول
" أبويه وعمي مبسوطين جداً ، ومعاهم أرض ، وقلوس كتيرة ، وعاوزين يجوزوني بنت عمي
علشان الأرض ما ترحش لحد غريب ، وأنا باعتبارها زي أختي لأني متربي معاها ، وحصل
مشاكل بيني وبينهم علشان الموضوع ده ولكن في الآخر أطريت إني أوافق " .

"وربما ترجع فكرة الزواج الداخلي إلى مفهوم التمرکز حول العرق ، الذي يؤثر كما
يقول "ميردوك" في كتابه الشهير "البناء الاجتماعي" على تحديد أفضليات الجنس والزواج .

ومن شأن الزواج الداخلي أن يزيد من تضامن الجماعات القرابية التي تصبح عائلات ممتدة ، أو بدلات انقسامية، تحمل كل منها سمات القبيلة ككل ، وترتبط برباط وثيق من القرابات العاصبة التي تفرض على كل فرد، أو أسرة، أو بدنة ، التضامن مع باقي الوحدات المكونة للقبيلة ، أو للمجتمع ككل^(١).

وربما يصدق قول ميردوك في فكرة الزواج على قبيلة الهوارة ، حيث نجد أن فكرة الزواج الداخلي عند الهوارة تقوم على مجموعة من الأسس على النحو التالي :

- أساس اقتصادي : وهو ضمان عدم خروج أراضي الهوارة إلى غيرهم عن طريق الميراث .
- أساس عرقي : فهم يظنون أن الهوارة هي أكبر القبائل وأعرقها ، ولا يوجد من يستحق نسبهم (يا أستاذ أنت عايز الدنيا تخلط في بعضها)
- أساس ثقافي : حيث أنهم يرون أن هذه العادات هي من الميراث الثقافي الذي ورثوه عن آبائهم وأجدادهم وبالتالي فهم يورثونه لأبنائهم .

وكما ذكرنا سابقاً أن هذا النوع من النزاع (النزاع بسبب الزواج) هو أقل أنواع النزاعات انتشاراً ، وربما يرجع ذلك إلى قوة العادات والتقاليد من جهة ، أو تمسك الأفراد بها وقلة الخروج عنها من ناحية أخرى ، أو هجرة بعض أفراد الهوارة المتعلمين من الريف إلى الحضر ، من ناحية ثالثة ، أو توقع القبائل الأخرى رفض الهوارة لهم عند طلب زواج إحدى بناتهم، وأن ذلك سوف يجلب عليهم العديد من المشاكل ، وبالتالي لا يقبلون على ذلك من ناحية رابعة .

وهذا النوع ليس حديثاً كما يظن البعض ، ولكنه نزاع قديم ، ربما يكون الاختلاف فقط في الدرجة ، وليس في النوع ، أو ربما خفت حدته بعض الشيء عما كان عنه من قبل .

¹ - Murdock ,George Peter, Social Structure, The Free Press, New York, Collier , Macmillan Ltd., London, 1965, p.315/

نقلا عن : مصطفى السخاوي ، النظم القرابية في المجتمع القبلي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٦م ص ١٣٠ ،

حيث يذكر أحد الإخباريين "الموضوع ده مش جديد، حصل زمان في الهمامية ، لكن كان قليل يعني مرة واحدة أو مرتين ،لأنه ماكانش حد يجرؤ على كده ، يعني زمان كان فيه ود (يعني ولد) من عيله اسمها القرمة مش من الهوارة ، وكان بيشتغل في جامعة القاهرة ، وطلب بت (بنت) من الهوارة من الهمامية للزواج ، وأبوها وافق من وراء ناسه ومقالش لحد ، وسافروا مصر عشان يجوزها هناك ، وناسه عرفوا بعدين ، وسافروا وراهم ، لكن كان الموضوع خلص ، وقاطعوه لغاية ما مات بعد ما تعاركو معاه ، ولغاية دلوقتي، لو حد أتعارك مع الهمامية يقولهم "القرمة كسر الحجر" يعني القرمة كسر تقاليد الهوارة اللي زي الحجر"

وبذلك كان سبب النزاع في هذه الحالة هو مخالفة العادات ، ولأن مخالفة العادات والتقاليد لا يعاقب عليها القانون الوضعي، ولأن طبيعة النزاع ذاتها لا تتطلب في هذه الحالة اللجوء إلى القانون الرسمي ، اتجه الأفراد إلى نوع آخر من القانون ،هو من وجهة نظرهم أقوى من القانون الوضعي ، وهذا القانون هو القانون العرفي الذي يؤمنون بقوته وسلطته عليهم ، أو ما أسماه دوركايم "الضمير الجمعي" ، وانتهى حكم العرف في هذه الحالة بالمقاطعة لهذا الرجل ، وأبنائه أو كما يقال في صعيد مصر "اتبرّوا منه" أي أصبح ليس منهم ومن أمثلة النزاعات التي حدثت بسبب زواج فتاه من الهوارة لشاب غير هوارى، نزاع حدث في مركز دشنا بسبب قبول أب زواج ابنته من شاب غير هوارى.

يقول أحد الإخباريين * "عندنا في مركز دشنا في قرية جنبينا (يعني بجوار قريته) حصل إن واحد مهندس تقدم لخطبة بنت من الهوارة وكان صديق أخوها ، وأبوها وافق وكتبوا الكتاب ، وبعدها رجع المهندس إلى قريته وأذاع الخبر ، وكان فيه هوارة في القرية دي ولما سمعوا بالموضوع زعلوا (أي غضبوا) .

* هذا الإخباري هو عضو هيئة تدريس بكلية الآداب بقنا وبالرغم من ذلك لاحظ الباحث أنه يتحدث بعصبية وليس بمستواه العلمي وبدا ذلك واضحاً على ملامح وجهه أثناء المقابلة.

ولمّوا (أي جمعوا) بعضهم، وراحوا لكبير الهوارة في البلد التي منها البنت وقالوا له إيه الحكاية، وراحوا لأبوها وبعثوا جابوا الولد المهندس وقالوا عايزين نحلوا الموضوع ده بشكل ودي أحسن من المشاكل ، في البداية الواد رفض يطلقها وبعد كده أهله وأهلها ضغطوا عليه وطلقها ،وتجوزها واحد من الهوارة ، وانتهى الأمر"

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ، هو لماذا لم يلجأ والد الفتاة إلى الشرطة لحل النزاع بالرغم من اقتناعه بزواج ابنته ، وبالرغم من موافقته على هذا الزواج منذ البداية ؟
ولماذا رضح لرغبة أفراد قبيلته بتطليق ابنته وزواجها بأحد أبناء عمومته ؟
ولماذا لم يلجأ العريس نفسه إلى الشرطة وإلى القضاء ويأخذ زوجته بالقانون ؟
ولماذا أشاع الخبر في قريته ؟ ثم لماذا قبلَ تطليقها لتتزوج من آخر ؟
وما هو دور هذه الفتاة في كل هذه الحكاية ؟ ولماذا لم يكن لها رد فعل ؟

كل هذه التساؤلات يجيب عليها واقع الحياة الاجتماعية والثقافية والموروث الثقافي في قبيلة الهوارة ، فمن خلال تواجد الباحث في مختلف الأماكن التي يوجد بها الهوارة ومن خلال ملاحظاته الميدانية ، وجد أن أفراد قبيلة الهوارة يعيشون في تجمعات سكنية ، لا يوجد بينهم غرباء ، وفي بعض مناطقهم يعيشون فيما يعرف بنظام " البوابات " .

و كل مجموعة من البيوت " المنازل " تجمعهم بوابة واحدة " وهي عبارة عن باب كبير لا يغلق على منزل واحد " ثم بعد ذلك يوجد بالداخل شارع يضم هذه المجموعة من المنازل، يكون في الغالب في بدايته على الجانب الآخر للمنازل ما يعرف بالمندرة أو المضيفة ، ولعل هذا ما يجعل بينهم نوع من الترابط والتضامن .

كما لاحظ الباحث اعتزاز الهوارة بنسبهم والافتخار به ، والنظرة الدونية إلى غيرهم ، وتمسكهم بالعصبية ، والعادات والتقاليد ، وإكرام الضيف ، والغيرة الشديدة على الأرض والعرض ، حتى إنه في بعض مناطق الهوارة التي أقام بها الباحث لا تخرج فيها النساء لأي سبب من الأسباب، وخاصة القرى مثل قرية الشيخ على شرق - مركز دشنا - محافظة قنا .

فلا يسمح للمرأة بالخروج للتعليم إلا في المدرسة الابتدائية فقط التي توجد في شارع الهوارة بالقرية ، وبعدها تظل في المنزل حتى تتزوج ، وليس معنى ذلك أن كل الهوارة كذلك فمنهم من يعلم الفتاه إلى أعلى الدرجات العلمية.

وبالنظر إلى الحالة السابقة والتساؤلات التي طرحناها نجد أنه وفقاً للملاحظات الميدانية، وأحاديث الإخباريين يمكن تحليلها والإجابة على هذه التساؤلات على النحو التالي :-

حاول الأب بموافقته على زواج ابنته من شخص غير هواري أن يغير شيئاً هو غير مقتنع به، والزوج غير الهواري أراد بطلبه أن يكتسب شرف نسب الهوارة ، أو يكسر أعرافهم وتعاليمهم على غيرهم ، وأراد أن يفتخر بذلك بين أهله وجيرانه ، فأذاع الخبر في قريته ، و أراد أفراد قبيلة الهوارة الحفاظ على هيبتهم، ومكانتهم ، ووضعهم بين القبائل الأخرى ، فرفضوا هذا الزواج ، وعلم الأب وعلم الزوج بحجم المشاكل التي من الممكن أن تحدث بين الطرفين، وعلم أهل الزوج بخطورة الموقف ، و أنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى قتل أكثر من شخص من الطرفين ، ففضل الجميع الخروج من الموقف بطريقة ودية ، وتم تطبيق الفتاه ، وأمام كل هذه الاعتراضات والمشكلات لا تستطيع الفتاه أن تدلي برأيها في مسألة تخصها في المقام الأول . . .

وهناك شكل آخر من النزاعات بسبب الخروج عن العادات والتقاليد ، ولكن هذا الشكل نادراً ما يحدث ولم نجده إلا في حالة واحدة من حالات الدراسة، وهو التحرش بالفتيات.

يذكر أحد المتنازعين من مركز دار السلام - محافظه سوهاج أنه من عاداتهم أن يخرجوا إلى المقابر في الأعياد ، ويتم هناك الاحتفال بالعيد ، ويضيف قائلاً " في يوم عيد الفطر في سنة ٢٠٠٤م ، كنا في العيد عند المدافن ، وبعدين واحد من أولاد قرية مجاوره عاكس بنت من قريتنا ، الشباب بتاعنا عرف، وأنا كنت معاهم ورحنا مسكنا الواد ضربناه ، الواد جاب قرايبه ، وبقيت معركة كبيره بين البلدين ، وبعد كده اجتمعوا الكبار بتوع البلدين وعملوا جلسة صلح في اليوم التالي ، وخلص الموضوع، ولا رحنا مركز ولا رحنا نقطة ،لأن كلنا هوارة".

ويمكن تلخيص النزاع السابق على النحو التالي :

موضوع النزاع : التحرش بالفتيات.

أطراف النزاع: شباب من الهوارة من قرية أولاد يحيى قبلي وآخرون من قرية مجاورة .
تطور النزاع : شاهد أحد أبناء الهوارة من أولاد يحيى قبلي مجموعة من الشباب يضايقون الفتيات أثناء زيارة المقابر في العيد فقام بضرب أحدهم، وتدخل آخرون من الطرفين ، واشتد النزاع ، وقامت مشاجرة بين الطرفين مما ترتب عليه تدخل أهالي القريتين .
أسلوب فض النزاع: تدخل بعض كبار السن من القريتين، وأنهوا المشاجرة بين الشباب ثم حددوا جلسة عرفية للتصالح في اليوم التالي ، ثم اجتمعوا وعقدوا جلسة الصلح وتراضوا فيما بينهم وانتهى النزاع بين الطرفين .

ومن الأسباب التي تتعلق بالعادات والتقاليد أيضاً الغيرة الشديدة على نساء الهوارة ، ولعل الغيرة الشديدة على النساء ليست صفة خاصة بالهوارة فقط ، بل هي خاصة بأهالي الصعيد عموماً.

ويذكر أحد المتنازعين (وهو في الثامنة والعشرين من عمره ، وهو حاصل على مؤهل عالي، ويعمل موظف في إحدى الهيئات الحكومية)، أنه تشاجر مع شاب غير هواري لأنه مر أمام بيوت الهوارة وهو يغني "كان فيه ولد ماشي قدام بيوتنا وأنا قاعد جوه البيت وبعدين سمعته بيغني ، طلعت زعقتله، وضربته ، وقلت له ، ماتمشيش من هنا تاني ، وروح الود قال لأبوه وعمه ، وجو (أتوا) لجدي العمدة ، ودخلوا المندرة ، واعتذروا لي ولجدي هو وأبوه، وأعمامه، وبعد كده روحوا"

وهناك نوع آخر من النزاع يعتبر أكثر انتشاراً من النوع السابق ، وهو النزاع بسبب الحدود الفاصلة بين الجيران سواء في المنازل أو في الأراضي الزراعية .

وربما يرجع السبب في انتشار هذا النوع من النزاع إلى اعتماد أهل الريف على الزراعة ، وارتباطهم بالأراضي الزراعية كمصدر أساسي للدخل .

يقول أحد حالات النزاع "جارنا في الأرض طماع شويه راح قلب الحد اللي بينا وبينهم راح أبوي رد الحد مكانه ، راح جارنا شتم أبوي ، أبوي رد عليه، واحنا سمعنا، وعيالنا سمعوا، واتلمت الناس، وقامت معركة بينا وبينهم بالشوم (العصا) وجو (جاءوا) الجماعة الكبار بتوعنا لأننا قرايب، وكلنا هواره ، وعملوا قعدة صلح في الغيط (الحقل) واتفقوا على بناء حيطة (جدار) بين الزرعتين بالطوب الأحمر، والأسمنت بامتداد الغيط ، وبنيينا الحيط ، وحليينا الموضوع والحمد لله .

ومن النماذج الأخرى للنزاعات المتعلقة بحدود الأراضي الزراعية ، يقول أحد حالات النزاع "أنا لي زرة جنب أرض الفلاحين ، وجنب بيوتهم ، والراجل الفلاح اللي جنبني كل شويه ياكل حنة من البطال ، لغاية ما البطال بقى كله عندي في أرضي، وبعدين عملت معاه مشكلة وشتمته لأنه واطى من عيلة واطيه ، و ما قدرش يفتح خشمه معايا ، عشان عارف نفسه غلطان ، وبعدين راح للعمدة ، وعملنا الطردة ، وكل واحد خد حقه ."

ويبدو من حديث الهوارى ووصفه للفلاح بأنه من (عيلة واطية) أو بأنه (ما قدرش يفتح خشمه) أنه ينظر إلى الفلاح نظرة دونية ، بمعنى أنه يعتبر الفلاح لا يصل إلى المستوى الذي يؤهله للرد عليه ، لأنه يعتبر الفلاح أقل منه في الحسب والنسب ، أو ربما يرجع ذلك إلى نظرة الهوارى التاريخية التي ورثها عن آباءه وأجداده والتي ترى أن هؤلاء الفلاحين كانوا يعملون قديماً خدماً عند الهواره سواءً في الأراضي الزراعية أو غير ذلك .

ويتضح مما سبق أن النزاعات حول الحدود الزراعية ليست بين الهواره وغيرهم من القبائل الأخرى ، بل توجد بين الهواره أنفسهم ، والفرق هنا يكون في الدرجة وليست في النوع ، حيث أنه إذا كان النزاع بين طرفين من الهواره من الممكن أن يتم تداركه بسرعة ، وربما بسهولة، لأن الطرف الثالث الذي يتدخل لفض النزاع يكون أيضاً هوارى.

أما إذا كان النزاع بين طرف هوارى وطرف آخر غير هوارى يصبح الأمر أكثر تعقيداً، لأنه ربما يتدخل بعض الأطراف لتصعيد الموقف، وذلك بدافع التعصب للقبيلة .

وربما يزداد الأمر تعقيداً بسبب احتقار الهواري لغيره من القبائل الأخرى، واعتباره أقل منهم في الأصل والنسب ، وعلى الطرف الآخر نجد أن القبائل الأخرى لا تعتبر ذلك صحيحاً بل أن بعضهم يعتبر نفسه أعظم نسباً من الهوارة.

وهناك نوع آخر من النزاعات المرتبطة بالزراعة، وهي النزاعات بسبب الري حيث يذكر أحد الإخباريين أن قلة المياه في بعض المواسم ، واحتياج الأرض إليها قد يؤدي إلى النزاع عليها " كل واحد عايز يسقي أرضه قبل الثاني" .

ومن أمثلة النزاعات على الري :- أراد أحد الفلاحين أن يروي أرضه قبل الهواري المجاور له في الحقل ، وأراد الهواري أن يروي أرضه أولاً ، واشتد الحوار بينهما واشتبكا في معركة بالعصي بعد أن بدأ النزاع بالكلام العادي ، ثم تطور إلى السب و الشتائم ، ثم تطور بعد تدخل أبناء كل منهما إلى استخدام الشوم ، مما أدى إلى إصابة البعض ثم وصل الأمر إلى الشرطة وتحرير محضر بذلك .

ثم بعد ذلك اتجهوا إلى الوسطاء للتدخل بينهما لفض هذا النزاع ، وبالفعل تم عقد جلسة صلح عرفية وانتهى النزاع بالحل العرفي .

مثال آخر للنزاعات على الري :

يروى أحد المتنازعين أن النزاع على الري ليس بين الهوارة والفلاحين فقط ، بل يكون أحيانا بين الهوارة أنفسهم حيث يقول "أوعى تفتكر إننا ملايكة، ولا مفيش مشاكل بينا ، يعنى أنا وأبن عمى مشتركين في الغيط مع بعض ، وساعات يبقى هو عايز يسقى زرعته الأول ، وأنا برضه عايز أسقى زرعتي الأول ، وكذا مرة تقوم بينا معركة بسبب الموضوع ده ، ويتدخلوا الكبار ويحلوا الموضوع ، وغصبن عننا نسكت عشان الفضايح " .

ويتضح من النماذج السابقة أن الأراضي الزراعية مازالت تلعب دوراً هاماً في حياة الرجل الريفي ، ومازالت العصبية القبلية تلعب دوراً هاماً في حياة أهالي صعيد مصر ، وأن هناك أسباب عديدة ترتبط بالزراعة تسبب نزاعات حولها .

فمجرد الاختلاف حول من يبدأ برى أرضه أولاً نجد أنه من الممكن أن يحدث نزاع وقد يتطور حتى يصل إلى أعنف مراحل وهو القتل والنار ، ومن الممكن أن يتم تداركه إذا تدخل بعض الوسطاء ذوي المكانة الاجتماعية المرموقة ، وربما يرجع ذلك إلى التنشئة الاجتماعية التي تربي عليها هؤلاء الأفراد ، وتبنيهم لبعض العادات والتقاليد والقيم التي تحدد سلوكهم في المواقف المختلفة ، أو ربما يرجع ذلك إلى البيئة الاجتماعية ، والجغرافية التي ينشئون فيها، وارتباط هؤلاء الأفراد بالأرض ، واعتبارها المصدر الوحيد للدخل والمكانة الاجتماعية بالنسبة لهم .

وهناك صورة أخرى من النزاع الداخلي وهي النزاع بسبب الميراث ، ففي إحدى الحالات اختلف أربعة أخوة في تقسيم ميراث أبيهم، وذلك بطمع بعضهم في أماكن معينة من الأرض والتي تعتبر أجود من الأخرى ، أو دخلت كردون المباني، وبعد صراع طويل لجأوا إلى أحد أعمامهم، وبعض رجال العائلة للحكم بينهم ، وقاموا هؤلاء الرجال بتقسيم التركة لإرضاء كل الأطراف بقدر المستطاع ، دون اللجوء إلى الشرطة والمحاكم .

ومن أمثلة النزاع بسبب الميراث أيضاً :

تنازع أخوين على الميراث بعد وفاة الأب ، وأثناء حديثهما ارتفع صوتهما إلى خارج المنزل ، فسمع أحد أعمامهما الصوت العالي ، فمسك بعضا ودخل عليهما المنزل وضرب الاثنين ثم هدأ وسكت الجميع، واستدعى أحد أبناء عمومته من كبار العائلة وجلس مع أبناء أخيه وتم حل النزاع بينهما .

ويروى أحد المتنازعين مثلاً آخر لهذه النزاعات قائلاً " كنت قاعد في البيت أنا وأخويا وأمي، وبنتكلم في موضوع الورث ، وبعدين موصلناش لحل مع بعض .

اتفقنا إننا نروح لعننا الكبير علشان يحل الموضوع ، وبعدين قعدوا معنا مجموعة من الناس اللي بتحل المشاكل في البلد وقسموا الورث، وكل واحد أخذ حقه من غير مشاكل ، ولا مراكز ولا بهدلة" .

ويتضح من أمثلة النزاع بسبب الميراث أن جميعها تركز على النزاع بين الاخوة الذكور ولم يكن للأخوات الإناث دور يذكر في هذه النزاعات ، مما يدل على أن النساء على الرغم من اعتراف المجتمع بحقها في الميراث إلا أنها لا تفضل أن تدخل في نزاع مباشر مع إخوتها بسبب الميراث وذلك حفاظاً على علاقات الود والمحبة بينها وبينهم .

ويأتي في مؤخرة أنماط النزاعات الداخلية ، يعد قليل الانتشار ، النزاع بسبب الأطفال وربما يرجع ذلك إلى صلات القرابة القوية ، وعدم خروج المرأة من المنزل .

يقول أحد الوسطاء "المشاكل التي بسبب العيال قليلة عندنا ، لأنه مفيش حد غريب ، ده ابني، وده ابن أخوي، وده ابن أختي ، حتى لو واحد فيهم ضرب ابني ، الموضوع بسيط ودي عيال محدش بياخد عليها"

ويذكر أحد الإخباريين "المشاكل بين العيال بتكبر لو تدخلت الحريم ، واحنا عندنا الحريم ما تطلعش من البيت لو الدنيا خربت ، ولو طلعت وصوتها طلع يبقى نهارها زي الطين ، هي ما لهاش دعوة، عيلين ضربوا بعض وهمه خوات بعضهم ، وعلى العموم ما فيش مشاكل كبيرة بسبب العيال ، لأن ماحدش ياخذ على العيال إلا اللي عقله صغير".

يتضح من الأمثلة السابقة أن العلاقات القرابية و الزواج الداخلي من الأسباب التي تؤدي إلى الترابط وقلة النزاعات التي تتعلق بالأطفال .

ويذكر أحد الإخباريين أن النزاعات التي تكون بين الشباب، أو يتدخل فيها الشباب هي التي تتعد ، وقد تؤدي إلى وقوع قتلى من الطرفين ، ويعتبر هذا الإخباري أن تهور الشباب وعدم التفكير في عواقب الأمر هو السبب الرئيسي لتصاعد النزاع .

ونجد أن الشباب الهواري يرى أن قبيلته هي أفضل القبائل الموجودة ، وأن ما دون الهواري هو من "عيلة واطية" (على حد تعبيره) ، ولا يصح من وجهة نظره لغير الهواري أن يرفع صوته أمام الهواري، أو يتشاجر معه ، ومما يزيد الأمر تعقيداً أن أبناء العائلات الأخرى لا يرون أنفسهم كذلك، بل يرون أنفسهم أفضل من الهوارة .

وعندما يحدث نزاع بين الهواري وآخر ، ترى الهواري يعايره بأصله فيقول له مثلاً "أنت مالكش أصل" أو "أنت أصلك واطي" أو "أنت فلاح" أو "أنت أصلك سقا" أو "أنتو أصلكم عبيد" .

ومن ثم يغار الشخص الآخر على عائلته ، وقبيلته ، ويشدد النزاع ، مما يؤدي إلى تدخل أطراف أخرى ، تزيد من شدة النزاع ، إلى أن يتدخل العقلاء من كبار السن ، أو تدخل الشرطة إذا تطلب الأمر هذا ، ولكن تؤكد الدراسة الميدانية أنه غالباً ما يتم حل النزاع عن طريق الجلسات العرفية .

ومن أمثلة هذه النزاعات نزاع بين اثنين ، أحدهما هواري ، والآخر غير هواري ، وملخص النزاع كما يرويه أحد أطراف النزاع هو:

"إحنا متعودين في ساعة نقعدوا على الكوبري ، يعني نتسامروا شويه ، وبعدين واحنا قاعدين لقيت واحد فلاح قاعد وحاطط رجل على رجل ، نقولش أبو المرحوم كان كبير عيلة ، وقلت له خلى عندك دم ونزل رجلك ، بص على وقالني مش منزلها ، قمت عليه وكنت هنضربه بالزقلة اللي في إيدي ، وبعدين الجماعة اللي قاعدين مسكوني وقالوا له خلى عندك دم وقسوم روح ، وبعديها ساب المكان كله ومشى ، بس والله لو سابوني عليه كنت موته ، هو مش عارف هو مين ، وأنا مين ، ده زمان كانوا بيشتغلوا خدامين عندنا".

ويروى آخر مثلاً آخر لهذه النزاعات " زمان وأنا صغير كان فيه بير (بئر) قدام بيتنا ، وكان أبوي ، وعمي قاعدين قدام البيت ، وأنا ماسك الجرذل ورايح نملاه من البير ، وفيه جنبتي كعف جريد بسلاعه ، وبعدين واحد فلاح ، عيل ، عدى قدامنا وهو راكب الناقة .

رحت أنا سيبت الجرذل ، ومسكت الجريدة ، ورحت ضاربه وهو على الناقة ، وقلت له أنزل يا بن الكلب ، وأبوي جه وسألني فيه آيه ، قلت له ما يعديش وهو راكب الناقة ، قالني عندك حق .

ويتضح من هذه النزاعات استمرار النظرة الدونية من أبناء الهوارة للقبائل الأخرى، والتي تنتقل من جيل إلى جيل آخر بحجة الحفاظ على الأصل والحسب والنسب، واعتبار إعادة إنتاج هذه الثقافة أمر ضروري وحتمي، لا يستطيع الأفراد الفرار منه سواء كان ذلك عن وعي منهم أو عن غير وعي.

ومع التغير الاجتماعي والتطور الذي ظهر في المجتمع، ظهرت أنواع من النزاعات لم تكن موجودة من قبل، ومن أمثلة النزاعات التي ظهرت حديثاً، النزاع على أنابيب البوتاجاز، وهذا النوع من النزاع لم يكن موجوداً من قبل انتشار البوتاجاز، حيث أن الأفراد في الريف المصري كانوا يعتمدون في طهي الطعام على ما يعرف "بالموقد"، أو كما يطلق عليه أحياناً "الكاثون"، أما الآن فلقد أصبح البوتاجاز شيئاً أساسياً في كل منزل.

ومن النماذج التي توضح هذا النوع من النزاع ما تذكره إحدى الحالات "في العيد بيبقي زحمة على أنابيب البوتاجاز، ورحت أغير أنبوبة، وكانت الدنيا زحمة موت، وكل واحد عايز يلحق، وبعدين جه واحد، وزقني علشان يغير أنبوبته قبلي، رححت رامي الأنبوبة ومسكت فيه وهو مسك في، وبعدين الناس اتلمت، وخلصتنا من بعض ولولا الناس كنت موته".

وقد يظن البعض إن كل الهوارة أغنياء، ويمتلكون كثيراً من الأراضي الزراعية، وهذا هو السبب في افتخارهم بنسبهم، ولكن الوقائع الميدانية تؤكد أن من الهوارة فقراء شأنهم في ذلك شأن كل القبائل، والعائلات الموجودة في المجتمع المصري.

ولكن حتى إذا كان الهواري فقيراً، ولا يمتلك كثيراً من الأراضي الزراعية، إلا أنه يفتخر دائماً أنه هواري، ولا يمكن أن يعمل لدى أحد من أفراد قبيلة أخرى، لأنه يرى أن ذلك يقلل من شأنه، لأن الآخر من وجهة نظره أقل منه في الأصل، والحسب، والنسب.

وحسبى إن كان هذا الهواري يعمل فراشاً في مصلحة حكومية، ورئيسه المباشر من غير الهوارة، فمن الممكن أن يحدث أكثر من نزاع بينهما، وخاصة إذا كان رئيسه المباشر من نفس بلدته، ويعرف أصله وفصله.

ومن بين حالات الدراسة ظهرت حالة تؤكد هذا الأمر، هذه الحالة هي: نزاع بين فراش في مدرسة (هوارى) ورئيس عمال في نفس المدرسة (غير هوارى) بسبب أن رئيس العمال أمر هذا العامل بجمع المخلفات (الزبالة) الموجودة في فناء المدرسة، ورأي العامل أنه من العيب أن يأخذ الأوامر من هذا الرجل الذي يعده من "أصل واطي"، قامت المشاجرة وتبادلا فيها السب والقذف، تصعد الأمر إلى مدير المدرسة، وتدخلت بعض الأطراف لتهدئة الموقف، وتم حل النزاع بطريقة ودية (عرفية).

والاعتزاز بالنسب في الهوارة يورث للأبناء، حتى كراهية القبائل الأخرى أيضاً تورث للأبناء، حتى إن ذلك يظهر واضحاً بين طلاب المدارس.

يروى أحد الإخباريين أن هناك نزاعات تنشأ بين طلاب المدارس سواء داخل المدرسة أو خارجها بسبب التعصب للقبيلة.

و يقول الإخباري "في مرة مدرس طلب من تلميذ (هوارى) أن يمسخ السبورة، الولد (يعني التلميذ) رفض وقال لولد تاني جنبه (غير هوارى) قوم امسخ السبورة، المدرس سأل له قاله علشان أنا هوارى، ما أمسحش السبورة" ويكمل الإخباري كلامه قائلاً "مش بس كده ده ممكن يطلب من المدرس نفسه يمسخ السبورة".

وفي هذه الحالة يظهر تأثير الموروث الثقافي على الأبناء حيث ينتقل هذا الموروث الثقافي للأبناء بطريقة أو بأخرى عن طريق التنشئة الاجتماعية.

وقد يأتي اتجاه الشخص (الهوارى) نحو جماعة أخرى (الفلاحين - العرب - الأشراف) نتيجة للأفكار النمطية التي يعتنقها هذا الفرد عن هذه الجماعة، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه (إيرلييك) Ehrlick من أن الاتجاهات العرقية والأفكار النمطية هي جزء من الميراث لاجتماعي للمجتمع، ولا يمكن لأحد أن يهرب من تعلم هذه الاتجاهات والأفكار النمطية السائدة الخاصة بالجماعات العرقية.^(١)

^١ - أحمد زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات، عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، أبريل ٢٠٠٦م.

ويتم غرس مظاهر السلوك في ذهن أبناء الهوارة ، بشكل عمدي، ومقصود في كثير من الأحيان، وهذا ما يظهر واضحاً في تنشئة الأباء لأبنائهم على الفخر بالنسب ، و التعالي على القبائل الأخرى، فهم لا يكتفون بالحديث عن مجد آبائهم وأجدادهم ، وكيف أن معظم الفلاحين وغيرهم كانوا يعملون عبيداً لديهم في فترة من الفترات ، بل يظهرون أيضاً أنهم لا يزالوا يكتسبون احترام الناس وتقديرهم من هذا النسب الرفيع ، الذي يحترمه كل الناس ويعملون له "ألف حساب" .

وإذا كان هناك عداوة كامنة ، أو عداوة ظاهرة نجد أنها تجد لها قبولاً في ذهن الأطفال الذين يجدون في ذلك إمتاعاً لهم وفخراً ، وهذا ما يبدوا واضحاً في بعض حالات النزاع التي كشفت عنها الدراسة الميدانية.

حيث يحدثنا أحد الإخباريين قائلاً "أنا مدرس في مدرسة ثانوي فني ، وكنا عاملين حفلة في عيد الأم والمدرسة في بلد كلها هواراة ، ولكن تضم مجموعة من القرى ويدخلها أبناء الفلاحين من القرى المجاورة ، ولكنهم مقارنة بالهواراة فهم قليلون ، وأثناء الحفلة، أتفاجئنا بخناقة بين الطلبة وبعضهم ، يعنى كانت المشكلة بين طالب هوارى وطالب فلاح علشان الفلاح يقول للهوارى، وستع شويه ، الهوارى رفض ، الطالب الفلاح مسك فيه وقطع زرار قميص، الدنيا خربت، الهواراة عرفوا أنه واحد فلاح قطع زرار قميص طالب هوارى ، إتلّموا الطلبة الهواراة وعايزين يضربوا الفلاحين ، تدخلت إدارة المدرسة وأخذنا ١٦ طالب من الفلاحين في المكتبة .

وطلبة الهواراة لمّوا بعضهم وجابوا جنازير ومطاوي، واستنوا العيال خارج المدرسة، وقامت الخناقة تانى ، أتكسر زجاج العربية اللي كانوا راكبين فيها الفلاحين، وضربوهم وبعديها استدعينا الشرطة علشان تحل الموضوع ،وجات الشرطة وأخذت العيال الفلاحين لبلدهم ، وإثنين من المدرسين الهواراة وأنا معاهم، رحنا مع العيال وشرحنا لأهاليهم الموقف، وقالوا لو كانوا عيالنا غلطوا إحنا آسفين وحقكم علينا.

وإحنا طول عمرنا عايشين مع الهوارة، ولازم نحلّوا الموضوع ده، لأن العيال كل يوم رايحين المدرسة ومش عايزين مشاكل، وفي اليوم التالي جو أولياء الأمور وخلصنا الموضوع"

ومن الملاحظ عند تحليل موقف النزاع السابق بين طلاب مدرسة ثانوي فني، أن أبناء الهوارة يرون في غيرهم (الفلاحين) الدونية والأصل الواطي، حيث أنه بمجرد أن تشاجر طالب غير هواري من بلد مجاور مع طالب هواري من أصحاب البلد (الدنيا خربت). فكيف يجرو طالب (فلاح) أن يتعدى على طالب هواري في بلدهم).

وقد يظن البعض للوهلة الأولى أن سبب النزاع هو فقط (قطع زرار قميص الهواري) ولكن هذا هو السبب الظاهر للنزاع ولكن هناك أسباب كامنة قد تكون نابعة من الموروث الثقافي لكل منهما، أو متعلقة بأسباب عرقية تتصل بالعرق والأصل وهكذا.

ويكشف عن ذلك قول الإخباري ذاته "لما اجتمعت مع الأولاد الهوارة علشان أعرف منهم سبب النزاع واحد فيهم قال يا أستاذ أصل الفلاحين نسيوا أنفسهم، ونسيوا هم مين، يعني العيل فيهم نسي إنه فلاح، وأنا الهواري بتاعه، وتحدث آخر "يعني تلاقى الواحد فيهم ماشى في بلدنا وفاتح زرار القميص بتاعه ولايس سلسلة وعامل فيها دنجوان، وفي مرة مسكنا واحد فيهم عامل كده قلّعناه هدومه كلها ورمناه التربة، يعني هم لازم يحترموا أنفسهم في بلاد الناس، ويمشوا مؤدبين، علشان إحنا ماعملش معاهم مشاكل".

وقد لاحظ الباحث أن هذا الإخباري على الرغم من إعلانه من البداية عدم تحيزه لأبناء قبيلته ضد الفلاحين، إلا أنه كان يظهر عليه الإعجاب بما فعله أبناء الهوارة بالفلاحين وذلك لكي يحترم الفلاحون أنفسهم عند المرور وسط منازل الهوارة.

ولعل النزاعات بين الهوارة وغيرهم من القبائل الأخرى مثل العرب، والفلاحين، الأشراف تظهر واضحة في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، وذلك بسبب تعصب هذه القبائل لمرشحيها.

وقد تصل هذه النزاعات إلى قتل أحد الأفراد مثل ما حدث في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠م في دائرة من دوائر محافظة قنا ، حيث قُتل فيها ابن أحد المرشحين وهو من الهمامية أكبر فروع الهوارة في الصعيد .

يقول أحد الإخباريين "في الانتخابات التي فاتت في مجلس الشعب ٢٠٠٠م ذهب أحد أبناء مرشح ومجموعة من أولاد أعمامه، علشان يلفوا على اللجان ، وراحوا دخلوا اللجنة بتاعت العرب ، وكانوا العرب مرشحين واحد قصاد أبوه، قاموا العرب ضربوهم بالنار، والتي مات مات، والتي إتصاب إتصاب ، ومات فيها ابن أحد المرشحين ."

ويستكمل الإخباري " والدنيا تقلت، والهوارة قعدوا يضربوا نار على العرب ، والعرب يضربوا نار على الهوارة ، والعملية كبرت ، والحكومة تدخلت ، وبعدين اصطلحوا (أي تم الصلح بين العائلتين) .

وظهر هذا النوع من النزاعات أيضاً في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م في دائرة مركز دار السلام ، محافظة سوهاج، ولكنه لم يتطور كثيراً مثلما حدث في المثال السابق . وربما ترجع أسباب هذا النوع من النزاع إلى التعصب الزائد للقبيلة ، أو حب السيطرة، أو امتلاك الأداة الرسمية التي تمكنهم من السيطرة ، أو ربما يرجع السبب في ذلك إلى محاولة البعض الحفاظ على المكانة الموروثة ، حيث أنه يعتبر أن هذا الكرسي هو ميراث له عن عائلته ، أو والده، أو عمه ، أو أخيه الخ.

والآخر يحاول أن يكتسب مكانة عن طريق حصوله على هذا المقعد ليرفع من شأنه وشأن عائلته التي لا تقل شأنًا (من وجهة نظره) عن القبائل الأخرى التي تحتكر المقعد منذ زمن طويل.

ومن أمثلة النزاعات التي تحدث بين الهوارة وغيرهم من القبائل الأخرى، وخاصة في الانتخابات ، نزاع حدث بين بعض أبناء الهوارة، وبين أحد أبناء الفلاحين .

ويروى أحد أطراف النزاع ما حدث قبلاً "في الانتخابات التي فاتت (يقصد انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥) كان فيه مرشح هواري ابن عمنا داخل الانتخابات ، وكان فيه واحد مش هواري داخل قصاده ، واحنا عندنا الحريم ما تطلعش من البيوت ، وعلشان قريبنا ، قلنا تطلع آخر النهار، وبشرط ما يبقاش حد من الفلاحين في اللجنة ، وكان فيه واحد فلاح معاه توكيل من المرشح التاني، وقاعد في اللجنة ، ورفض أنه يطلع ، رحت دخلت سحبته بره اللجنة، وقتلته روح اقع في لجنتكم ،وجه واحد من قرايبه وقاله إنت بارد، وزعقله، واعتذر لنا، وخلاه مشى من لجنتنا ، لأنه عارف إن الدنيا ممكن تولع" .

ومن الملاحظ في هذا النزاع أن الهواره قد سمحوا بخروج النساء للتصويت في الانتخابات ليس لإيمانهم بالمشاركة السياسية للمرأة، وإنما من أجل نجاح الهواري في الانتخابات.

ولعل العداوة بين قبيلة الهوارة والقبائل الأخرى تبدو واضحة، وإن لم يعن كل منهم عن هذه العداوة، فهي عداوة كامنة غير ظاهرة ، ويشير أحد الإخباريين إلى كراهية القبائل الأخرى للهوارة قائلاً " إحنا عارفين أن فيه ناس كتيرة ما بتحبناش ، لكن ما يقدروش ما يحترموناش يعنى بالظبط إحنا زي أمريكا، العالم كله ما يحبناش، لكن بيعملو لها ألف حساب " ويضيف آخر " الناس دي (يقصد الفلاحين) مهما طلعت ولا نزلت ما تقدرش تنسى مين هم الهوارة".

ويضيف آخر " الواطي يفضل طول عمره واطي وما يقدرش يرفع عينه في أسياده " وبالنظر إلى هذه المقولات يمكن أن نستنتج أن الموروث الثقافي، ونظرة أبناء الهوارة إلى القبائل الأخرى تصف أبناء هذه القبائل بالدونية، وأنهم أقل من الهوارة في الأصل والنسب، حتى وإن كانوا أغنى من بعضهم في الوقت الحالي ، إلا أن المستوى الاقتصادي المرتفع لبعض أبناء هذه القبائل لا يعنى ارتفاع شأنهم أمام الهوارة .

وكل ذلك يعد من أهم الأسباب التي تحدث توتراً في النسيج الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية بين أبناء الهوارة والقبائل الأخرى ، مما ينتج عنه العديد من أنماط النزاع في المواقف الاجتماعية المختلفة .

أساليب فض النزاع :

من الملاحظ وفقاً للدراسة الميدانية أن أساليب فض النزاع في قبيلة الهوارة ، وفي مجتمع الصعيد بصفة عامة تختلف وفقاً للنوع النزاع ودرجة شدته ، فهناك نزاعات لا تستدعي تدخل أجهزة رسمية مثل الشرطة والمحاكم الخ.

وهناك بعض النزاعات لا تستدعي تدخل أفراد كثيرون لفضها ، حيث يكفي تواجد شخص واحد أو اثنين لحلها ، في حين أن هناك نزاعات تستدعي تدخل أجهزة الشرطة ، أو تدخل أعداد كبيرة من كبار السن، وأصحاب المكانة ، وكبار العائلات حتى أن وقت النزاع والوقت الذي يستغرقه فض النزاع أيضاً يتعلق بنوع النزاع، ودرجة شدته ، فكلما كان النزاع بسيطاً محدوداً كلما كان وقته قصير ، والفترة التي يستغرقها فض هذا النزاع قصيرة .

وبصفة عامة فإن اللجوء إلى العرف ، والجلسات العرفية ، لفض المنازعات هو السائد في قبيلة الهوارة ، باستثناء النزاعات التي يحدث فيها قتل ، حيث تتدخل الشرطة سواء أراد الهوارة ذلك أم لا ، حتى في حالات الثأر تستخدم الطرق العرفية ، وجلسات الصلح المعروفة. ويلجأ أفراد الهوارة إلى ذوي المكانة والنفوذ للصلح بين المتنازعين، أو المتنازعين.

حتى الحالات التي تصل إلى الشرطة ، يتم تسويتها عرفياً ، عن طريق تدخل أحد الأشخاص المعروفين مثل العمدة أو شيخ البلد ، ويتم تحرير محضر صلح بين المتنازعين وربما يرجع تفضيل الهوارة للأساليب العرفية في فض منازعاتهم إلى قوة العادات والتقاليد التي كثيراً ما تلزم الأفراد بالامتثال إليها ، أو ربما لسهولة إجراءات الأساليب العرفية وقلة الوقت الذي تستغرقه لفض المنازعات مقارنة بالأساليب الرسمية (يوم الحكومة بسنه) .

أو ربما يرجع (وفقاً لما قاله أحد الإخباريين) إلى الحفاظ على كرامة الهواري، وعدم تعرضها للمهانة بواسطة رجال الشرطة، وفي هذا الصدد يذكر أحد الأفراد المتنازعين "دا العسكري في المركز أو النقطة عامل إن أبوه وزير الداخلية" وهو يعبر بهذا القول عن المعاملة السيئة التي من الممكن أن يتعرض لها إذا ما ذهب إلى مركز الشرطة في نزاع ما.

ويؤكد آخر سوء معاملة رجال الشرطة للمواطنين في مراكز ونقاط الشرطة قائلاً " دا أنا لو عمى ضربني بالجزمة أحسن وأشرف من إن واحد في المركز يدينى قلم " ويعتبر آخر أنه من العيب أن يذهب الهوارى إلى مركز، أو نقطة الشرطة، وأنه من الأفضل حل الخلافات بطريقة ودية وفى نطاق القبيلة حيث يقول " عيب أروح المركز وأنا هوارى ،أمال هوارى إزاي ؟! وإحنا مع بعضينا يبقى الواحد بكرامته ، لكن لو رحت المركز أو النقطة ، ممكن الواحد يسمع كلمة مالىهاش لازمه من واحد ما يسواش".

ويوجد في الهوارى أسلوبان لفض المنازعات وهما:

- الأسلوب الرسمي: والمتمثل في الأجهزة الرسمية مثل الشرطة والنيابة والقضاء .

- الأسلوب العرفي :المتمثل في الوسطاء ومجالس الصلح .

وعلى الرغم من وجود الأسلوبين، إلا أن الهوارى يفضلون الأسلوب العرفي لفض المنازعات ، وهذا لا يعنى ابتعاد الأسلوب الرسمي نهائياً عن فض المنازعات لدى الهوارى ، وإنما يوجد تنسيق وتعاون بين القائمين على الأسلوب الرسمي، والقائمين على الأسلوب العرفي في المنازعات الكبيرة .

ويؤكد معظم الوسطاء أن الشرطة تتدخل في فض المنازعات الكبيرة التي تصل إلى القتل، أو المنازعات التي تحدث بين الهوارى وغيرهم من القبائل الأخرى ، ولكن يتم تسوية النزاع في النهاية بطريقة عرفية .

ويؤكد ذلك أحد الوسطاء بقوله "لو حصلت مشكلة أو عركة بين إثنين ،فيه ناس معروفة في البلد تقوم بحل المشاكل، ويقعدوا معاهم ويحلولهم المشكلة " .

ويضيف آخر " حتى لو المشكلة راحت النقطة أو المركز ، بيعتولنا ونتدخل ونحل المشكلة " ولا يستبعد بعض أفراد الهوارى وصول بعض النزاعات البسيطة إلى مراكز الشرطة، ويرجعون ذلك إلى تراجع السلطة التقليدية المتمثلة في العمدة وشيخ البلد ،ولكن حتى هؤلاء يرون أن في النهاية يتم حل هذه النزاعات بطريقة عرفية .

يقول أحد الوسطاء "دلوقتى ممكن فيه مشاكل تروح النقطة ، ولكن زمان كان ده مستحيل لأنه كان عيب في حق العمدة والناس الكبيرة اللي في البلد "

ومما سبق نستطيع القول أن المجالس العرفية مازالت تلعب دوراً هاماً في فض المنازعات ، وفي الحفاظ على البناء الاجتماعي لمجتمع الهوارة ، بل ومن الممكن القول أن المجالس العرفية تعمل على تماسك وتضامن أفراد هذه القبيلة ، وتقلل من حدة التوترات والمنازعات.

وينقسم الهوارة في القرية الواحدة إلى مجموعة من البيوت، أو الفروع ، وفي كل بيت من هذه البيوت مجموعة من الأفراد المعروفين بكبار العائلة ، أو كبار هذا البيت ، وغالباً يكون هؤلاء الأفراد من الأغنياء، وأصحاب النفوذ والقوة ، سواء من حيث المكانة الاقتصادية أو الاجتماعية .

وعندما يحدث النزاع بين طرفين من نفس البيت يحاول كبيرهم تسوية هذا النزاع دون الرجوع إلى أحد من البيوت الأخرى، إذا كان النزاع بسيطاً .

وإذا زاد التوتر بين الطرفين فيتم الاستعانة بأحد كبار البيوت الأخرى من الهوارة للمساعدة في فض هذا النزاع قبل أن يتعدى أو يصل إلى الشرطة .

أما إذا حدث النزاع بين طرفين كل منهما ينتمي لبيت من البيوت الفرعية للهوارة ففي هذه الحالة يجتمع كبار البيتين، أو البيوت المتنازعة ، ومن الممكن تدخل بعض الهوارة من قرى ، أو مراكز مجاورة ، وربما يتعدى الأمر إلى تدخل وسطاء من محافظة أخرى إذا كان الأمر أكثر تعقيداً.

ومن المعروف عن أبناء قبيلة الهوارة احترامهم، وتقديرهم لأبناء عموماتهم المنقولين إليهم من مكان آخر للمشاركة في فض المنازعات ، وربما يفوق هذا التقدير تقديرهم لأبناء عموماتهم المقيمين معهم في نفس القرية .

ويوضح ذلك أحد الوسطاء بقوله "أنا في أي حته أروحها أحل المشكلة بأمر الله ، وده لأن الناس بتقدر الغريب المنقول من بلد تانيه ، وبيقنروا مشواره ، وعلشان كده لو حكمت بأي حكم يقبلوه تقديرأ لي ."

ولا يعنى ذلك أن تدخل الوسطاء يحل النزاع من المرة الأولى ، أو من الجلسة الأولى ، ولكن ربما تحتاج بعض المنازعات إلى أكثر من جلسة عرفية ، وربما يتغير الوسطاء أو بعضهم من جلسة إلى جلسة أخرى .

ويعترف الوسطاء أنفسهم أنهم أحياناً يفشلون في التوفيق بين بعض وجهات النظر المتعارضة ، مما يؤدي إلى الاستعانة ببعض الوسطاء الآخرين ، وانسحاب البعض الآخر من الموضوع ، وذلك تجنباً للانفعالات التي قد تزيد الأمر تعقيداً.

ويوضح أحد الوسطاء ذلك قائلاً "أحياناً يبقى كل واحد في الجماعة اللي متشابهين (متنازعين) مع بعض ، منشف دماغه ، ومنقدرش نوصل معاهم لحل ، ممكن أروح لواحد كبير تانى وأخليه يحللهم المشكلة ، ولكن ده لو حصل ما اتدخلش ليهم تانى في أي موضوع" دور المجالس العرفية في فض المنازعات :

هناك العديد من الأسئلة التي تطرح نفسها في هذا الموضوع وهي :

كيف يتكون المجلس العرفي؟ وكيف ينعقد؟ ومن الذي يدعو إليه؟ وما هو دوره؟ وأين ينعقد؟ وكيف يسير النقاش فيه؟ وما هي خصائص أعضائه؟ وما هي قراراته؟ وكيف تكون قراراته ملزمة لأطراف النزاع، وما هي النزاعات التي يمكنه حلها؟ وما هي علاقته بالقانون الرسمي؟ وما هي علاقته بالأجهزة الرسمية؟

كل هذه التساؤلات نحاول أن نجيب عليها من واقع الدراسة الميدانية .

أما عن طريقة تشكيل المجلس العرفي فهو يتشكل بطريقتين ، الطريقة الأولى هي تطوع فرد أو أكثر للتدخل في فض نزاع قائم بين طرفين ، والطريقة الثانية وهي أن يلجأ أحد أطراف النزاع إلى فرد ، أو أكثر لفض النزاع بينه وبين الطرف الثاني

أما عن خطوات تشكيل المجلس العرفي فهي تتم على النحو التالي :

أولاً : يحدث نزاع بين طرفين أو أكثر .

ثانياً : يعلم أحد المشايخ أو الأعيان أو أحد الوسطاء بالنزاع عن طريق أحد الجيران أو أحد أطراف النزاع .

ثالثاً : يذهب الوسيط إلى أطراف النزاع أو يرسل إليهم لعقد جلسة الصلح

رابعاً : يدعو هذا الوسيط مجموعة من الأعيان لحضور الصلح بين الأطراف المتنازعة ويحدد موعد ومكان جلسة الصلح ، وذلك إما عن طريق ذهابه هو شخصياً إليهم أو يرسل إليهم أحد أبنائه ، ولا يوجد موعد ثابت للجلسة العرفية ، فذلك يتحدد وفقاً لطبيعة النزاع ودرجة شدته ، فمن الممكن أن تنعقد الجلسة العرفية فور انتهاء النزاع مباشرة ، ويمكن تأجيلها إلى موعد آخر ، ولا يوجد مكان محدد للجلسة العرفية ، حيث أنه من الممكن أن تنعقد الجلسة العرفية في مكان النزاع (في الحقل مثلاً) ولكن غالباً ما يتم عقد جلسة الصلح فيما يعرف بالمنذرة أو الدوار .

خامساً : تنعقد الجلسة العرفية في حضور كل الأطراف المعنية ، ويستمع الأعيان والمشايخ لكل طرف من أطراف النزاع .

ويحضر الطرفان في جلسة الصلح إذا كان النزاع بسيطاً، أما إذا كان النزاع يتعلق بالنار فإن الوسطاء يتنقلون بين الأطراف المتنازعة للصلح بينهما قبل انعقاد جلسة الصلح .

سادساً : يقترح الوسطاء حلاً للنزاع وفقاً للأعراف السائدة يرضي جميع الأطراف بقدر المستطاع .

سابعاً : في بعض حالات النزاع يتم التوقيع على ورقة الصلح أو محضر الصلح الذي يوضح ما اتفق عليه الطرفان في حضور الجلسة العرفية ، وفي بعض الحالات الأخرى يكتفي أعضاء لجنة الصلح بوعده من الطرفين شفويّاً بانتهاء النزاع القائم .

ويذكر أحد الوسطاء واصفاً تشكيل المجلس العرفي قائلاً "فيه كذا طريقة علشان نعمل جلسة عرفية ، يعنى ممكن أنا أسمع إن فلان وفلان بيتعاركوا ، أروح وسط العركة ، وأقعد معاهم وأفهم الموضوع ، ونشوف مين فيهم الغلطان ونحل المشكلة ، وممكن يجيني واحد فيهم ويحكى لي الحكاية ، أو يشكي لي من الطرف التاني ، وأبعت للتاني، أو أروح له بيته ، وأسمع منه الموضوع ، ونحدد موعد لجلسة عرفية يجتمع فيها الطرفين والوسطاء ، ونحاول نحل الموضوع بينهم ، وده كله يتوقف على موضوع النزاع نفسه ، يعنى لو واحد بيتخايق هو ومراته ، مش لازم أتدخل مباشرة في نفس الوقت ، ولكن استنى شويه لما حد فيهم يجيني ويطلب مني التدخل ، لكن لو شويه من عيالنا إتخايقوا مع جماعة فلاحين مثلاً ، ما ينفعش أستنى لما يطلبوا مني التدخل ، هنا لازم أتدخل بسرعة علشان الموضوع ما يكبرش"

أما عن الدور الذي يلعبه المجلس العرفي فهو يظهر جلياً فيما يقوم به أعضاؤه من تقريب لوجهات النظر بين المتنازعين ، ومحاولة إقناع أطراف النزاع بإنهاء الخلاف بينهما وهذا الجهد هو جهد تطوعي لا يتقاضى عليه الوسيط أجراً من أحد ، وإنما يكفيه تقدير الناس واحترامهم له بصفته (كبير العيلة) أو من الأعيان والمشايخ .

أما عن قرارات مجلس الصلح فهي ملزمة لجميع الأطراف، ولا يمكن لأحد الأطراف أن يتراجع عن قراره بعد انعقاد مجلس الصلح إلا في بعض الحالات مثل الثأر ، فمن الممكن أن يقبل الطرفان الصلح تحت ضغط من أجهزة الأمن، وتدخل بعض الأفراد ذوي المكانة العالية ، وبعد فترة من الزمن ينقض أهل القتل هذا الصلح ، ولو بصورة غير واضحة ويأخذون بالثأر.

ويؤكد الوسطاء أن الأفراد المتنازعين يلتزمون بما يصدره المجلس العرفي وذلك تجنباً لغضب الوسطاء ، أو مقاطعتهم لهم " الواحد فيهم ما يقدرش يرجع في كلامه علشان لو رجع ما يبقاش راجل، وما حدش فينا يتدخل له في حاجة تانية"

ويستعين الهوارة أحياناً في المجالس العرفية بأحد كبار الهوارة في المناطق المجاورة لهم وذلك لأن الناس تقدر لهم انتقالهم من بلد إلى آخر .

ويستبعد الوسطاء والأفراد المتنازعون ، والإخباريون أن يقع النزاع بين رجل وامرأة في الهوارة لأي سبب من الأسباب ، بمعنى أنه لا يمكن لرجل أن يقف ويتشاجر مع امرأة. ولا يوجد نزاع بين شاب وفتاة ، أو رجل وامرأة كطرفي نزاع ، لأن المعايير والتقاليد تمنع ذلك وتلقى باللوم على الرجل في كل الحالات " دى حرمة، وما يصحش يعمل عقله بعقل حرمة" ، ويذكر آخر " عيب إن الواحد يوقف قبال وحده ست " .

وتظهر العلاقة بين الأجهزة الرسمية والوسطاء في كثير من الحالات ، فمن الممكن أن يصل النزاع للشرطة ويتم تحرير محضر به ، ثم يتدخل العمدة أو شيخ البلد ، أو أحد الأعيان ويقنع الطرفين بإنهاء الخلاف ، ويتم تحرير محضر صلح ، ولعل العلاقة بينهما تظهر أكثر في حالات الصلح الكبيرة كما في نزاعات الثار .

ففي هذه الحالة يجمع مجلس الصلح أعضاء مجلسي الشعب والشورى عن الدائرة الذي حدث فيها النزاع وكبار الأعيان والعمد والمشايخ، والمحافظ ، ومدير الأمن ، وكبار القيادات الشعبية والتنفيذية ، والعائلتين المتنازعتين ثم تقام طقوس وشعائر الصلح .

حيث يقوم القاتل بحمل كفته ويسير به في الشارع الرئيسي بالقرية حتى يصل إلى أهل القتيل ويقدم كفته لولى الدم ، وتعرف هذه العملية في الصعيد "بالقودة" ثم يوقع الطرفان وكبار الحاضرين على محضر الصلح .

ويروى أحد الوسطاء طقوس القودة قائلاً " في البداية يحدد موعد ومكان الصلح ، ويتم دعوة كبار أعيان المحافظة ، ويتم الصلح بحضور كل من المحافظ ، ومدير الأمن ، ومأمور المركز ، وكبار القيادات الشعبية والمحلية ، وعمد ومشايخ وأعيان المحافظة ، وبعض رجال الدين ، ثم يبدأ شيخ من مشايخ الأوقاف بإلقاء كلمة ، أو خطبة عن الصلح، أو التصالح بين المتخاصمين ، وبعد كده كلمة للمحافظ أو مدير الأمن .

وبعدين يسجى القاتل أو كبير العيلة بتاعته (إذا كان القاتل متوفى)، أو أحد أولاده ويحمل الكفن ويمشى بيه في البلد ، لغاية ما يوصل الصوان المنسوب، ويدخل بيه على أهل القتل ويقدم كفنه ، وده بيسموه القوده ، والطرف التانى يقبل الكفن، ويقسم الجميع على هذا الصلح ، وإنهاء الخلاف ، ثم يوقع الجميع على محضر الصلح ، ويوقع معهم كبار الحاضرين كشهود على هذا الصلح، ويسجل في مديرية الأمن .

ويروى أحد الوسطاء صيغة محضر الصلح في حالة الثار على النحو التالي :

يبدأ محضر الصلح بـ بسم الله الرحمن الرحيم ثم آية قرآنية تنص على الصلح ، ثم يكتب الآتي: بحضور كل من السيد مأمور المركز ، والسيد رئيس وحدة المباحث ، والسيد رئيس شعبة البحث الجنائي بالمحافظة ، وحضور كل من السيد عضو مجلس الشعب ، والسيد رئيس الوحدة المحلية ، ولقيف كبير من عمد ومشايخ وأعيان المحافظة ، وتحت رعاية السيد المحافظ ، والسيد مدير الأمن ، تم التصالح بين عائلة وعائلة..... في القضية رقم ، وانقاد من عائلة إلى عائلة..... وأقسم الطرفان على التصالح وعدم تكرار النزاع مرة أخرى . والله ولي التوفيق . ثم يوقع الطرفان وأعضاء لجنة الصلح والشهود على محضر الصلح.

أما النزاعات البسيطة التي لا تصل إلى القتل ، أو التي تكون داخل القبيلة الواحدة ، فهي لا تحتاج إلى محضر صلح فهم يكتفون بكلمة شرف بين الطرفين.

ومن أمثلة النزاعات التي توضح العلاقة بين الشرطة (كأسلوب رسمي لفض المنازعات) والوسطاء (كأسلوب عرفي) النماذج التالية:

نموذج رقم (١) يتلخص فيما يلي:

وضع أحد أفراد الهوارة بعض محصول الموز الخاص به أمام منزل أحد الفلاحين، تمهيداً لنقله بسيارة إلى السوق ، خرج الفلاح من منزله وطلب من الهوارى رفع محصول الموز من أمام منزله ، وطلب منه الهوارى أن ينتظر حتى تأتى السيارة لنقل الموز .

اشتد الحوار بينهما، وبطريقة ذكية (على حد تعبير حالة النزاع) استطاع الهواري أن يخلص نفسه مؤقتاً من النزاع ، وذهب إلى أهله في قريته وقص عليهم ما حدث ، وتجمع ما يقرب من خمسين شاباً، وذهبوا إلى الفلاحين في قريتهم ، وقامت بينهم مشاجرة بالشوم نتج عنها إصابات في العائلتين ، ثم ذهب بعض كبار الهوارة إلى مكان النزاع ، وعادوا بأبنائهم على القرية ، وذهب الفلاحون إلى مركز الشرطة، وحرروا محضراً وتقريراً طبياً ، واستدعت الشرطة المشكو في حقهم ، اتصل أبناء الهوارة بعضو مجلس شعب، الذي تعهد بفض النزاع ودياً ، وبالفعل عقدت جلسة عرفية وتم التراضي بين الطرفين .

نموذج رقم (٢) :

زرع أحد الأفراد شجرتين أمام منزله ، وأثناء لعب أبناء عمه أمام منزلهم المجاور له ، جاءت الكرة في إحدى الشجرتين ، فغضب غضباً شديداً ، ورفع صوته بالشتائم ، سمع عمه وأبنائه هذه الشتائم فقرروا اقتلاع الشجرتين ، وبالفعل تم ذلك ليلاً ، وفي الصباح وجد هذا الرجل الشجرتين مقلوعتين ، فذهب إلى أحد كبار الهوارة وقص عليه ما حدث ، وفشل الوسيط في تقريب وجهات النظر، وإقناع الطرف الثاني بإحضار شجرتين مكان المخلوعتين، تعقد الأمر ، وتم تحرير محضر الشرطة بذلك النزاع ، وبعد ضغط من رجال الشرطة ، طلب الطرف الثاني تسوية الأمر عرفياً ، وبالفعل قام بإحضار شجرتين وزرعهما أمام منزل الطرف الأول

صفات القاضي العرفي أو الوسيط :

القضاة العرفيين ، أو ما يعرفون بالوسطاء أحياناً ، أو مشايخ القبائل لا يشترط أن يكونوا على دراية تامة بالقانون الوضعي ، أو ربما لا يعرفون عنه شيئاً .

وهناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر في الرجل الذي يتدخل لفض نزاع في قبيلة الهوارة، حددها الإخباريون فيما يلي :

١. أن يكون هوارى أصيل صحيح النسب (ما يكونش خاله فلاح) أي أن يكون والده هوارى ووالدته هوارية حيث أن الهوارة ينظرون إلى الرجل الذي تنتمي أمه إلى الفلاحين (حتى وإن كان أبوه هوارياً) على أنه أقل منهم نسباً .

٢. أن يكون مشهود له بالصدق والأمانة والسمعة الطيبة .

٣. أن يكون أبنائه (إذا كان له أبناء) على خلق طيب (أن يكون له خلوفة صالحة) .

٤. أن يكون على درجة من الثراء ، وربما يرجع هذا الشرط إلى أن الوسيط من الممكن أن ينفق من ماله الخاص في فض النزاع ، أو على الأقل يكون ضامناً لأحد الأطراف

٥. أن يكون ملماً بقواعد العرف الهوارى ومؤمناً به ، ولم يسبق له الخروج عليه .

٦. أن يكون قادراً على التأثير في الآخرين قادراً على الإقناع .

وتؤكد حالات الدراسة أن الوسيط ، أو الذي يتدخل لفض المنازعات لا بد أن يتحلى

بصفات كثيرة حددها بعض الوسطاء فيما يلي :

- أن يكون صادق في نيته للصلح بين الأطراف المتنازعة .

حيث يقول أحد الوسطاء "ما يكونش راجل فتنه ، يشغلها نار ، ويخلى الناس تمسك في بعضها ، يعنى أنا مره كنت رايع في موضوع صلح بين الهوارة والفلاحين ، وبعدين جه واحد في الصلح، متعين شيخ في الأوقاف ، ولا هو هوارى ولا فلاح ، والمفروض إن هو جاي يصلح ، لقيته قام وقال في خطبته أصل الجماعة الهوارة دمهم حامى وبيفتروا على الناس اللي حوالهم ، وهو كده غلط في الهوارة والناس كانت هتمسك في بعضها ، وواحد من الهوارة قام رد عليه ، وكانت جلسة الصلح هتقلب لعركة" .

- ويقول وسيط آخر :أن يكون ذو مكانة عالية بين أهله" أهم حاجة في موضوع الصلح هو التقدير ، أنا لما أروح أحل مشكلة لازم الطرفين يقدروني ، وعلشان الناس تفدرك لازم تبقى كبير في أهلك والناس عرفاك ، يعنى لو حكمت على واحد حكم، ما يقدرش يتأخر في تنفيذه "

- ويرى وسيط آخر أن الوسيط لا بد أن يكون قادراً على إقناع الآخرين "الراجل اللي يصلح بين الناس لازم يبقى راجل مقتع ، يعنى يبقى كد كلامه مش مهزوز ومش خايف من حد غير ربنا".

- ويذكر بعض الوسطاء أن الوسيط لابد أن يكون لديه خبرة في فض المنازعات " لازم يبقى راجل ليه خبرة وحكيم ويعرف يوزن الأمور ، يعنى مش كل واحد عايز يبقى كبير بالعافية".

- ويذكر بعض الوسطاء أن الوسيط لا بد أن يتحلى بالصبر "لازم يبقى بآله طويل ويصبر على اللي قدومه ، وما يزعلش بسرعة ،لأن واجب على الكبير يستحمل".

- ويذكر البعض أن الوسيط لابد أن يتحلى بثقة الناس فيه يقول أحد الوسطاء " أنا بدأت أحل مشاكل بسيطة وأنا عندي (٢٥) سنة ، وشويه شويه بدأت أحل كل المشاكل لأن الناس وثقت فيّ".

- ويجب أن يكون الوسيط محبوب بين الناس يقول أحد أفراد النزاع واصفاً الوسيط "يكون محبوب وليه دلالة على الناس ، والناس بتسمع كلامه ، وتخاف على زعله".

ويؤكد الإخباريون ، والوسطاء أن المجلس العرفي الذي انعقد يمكنه التوصل إلى حلول في موضوعات النزاع التي تعرض عليهم ، ولا يوجد قضايا معينة يختص بها المجلس العرفي ولا يوجد مشايخ مختصين للنظر في قضايا بعينها ، كما هو موجود في قبائل الصحراء الغربية وغيرها ، ويمكن للمشايخ أن يتوسطوا لفض النزاع بدون الأجهزة الرسمية في حالات النزاع التي لا تصل إلى القتل ، أما حالات النزاع التي يحدث فيها قتل تتدخل فيها السلطات الرسمية.

ويبدو أن المكانة الموروثة لا زالت تلاقى ترحيباً واسع النطاق في الصعيد بصفة عامة وبين أبناء هواره بصفة خاصة ، حيث ظهر من نتائج الدراسة الميدانية أن الأب يورث هيبته ومكانته لابنه في القبيلة ، ويتخذ إجراءات تمهيدية لذلك ، فعندما يحضر مجلس عرقي يصطحب أحد أبنائه ، ويكون غالباً الأكبر وذلك بعد وصول هذا الابن إلى سن يسمح له بذلك، ويبدو أن الغرض من ذلك هو إعداده ليكون من كبار القبيلة خلفاً لوالده ، أو ربما ليستفيد خبرة من خلال حضوره في الأمور التي سوف تعرض عليه فيما بعد ، أو ربما يكون ذلك تمهيداً لتقبل الناس لهذا الابن والتعود عليه خلفاً لوالده .

ولا يفعل كل الوسطاء ذلك بل من الممكن أن يفعل ذلك أكثرهم شهرة ، وأكبرهم مقاماً ، ويرتبط ذلك بفكرة توريث المكانة الاجتماعية .

وفي هذا الصدد يذكر أحد الوسطاء "أنا ماتعلمتش خالص ، وما دخلتش مدارس ، ولكن بقراً ، وأكتب ، وأبوي شيخ من مشايخ الهواره ، وقاعد لغاية دلوقتي بحل أي مشكلة سواء في الهواره أو في غير الهواره، وهو ورث الموضوع ده عن جدي، وأنا ورثته أباً عن جد ." ويقول وسيط آخر "أنا أبوي أول واحد تعلم في البلد والتعليم ده نفعه جامد في وضعه في مكانة عالية بين الناس ، وأنا دلوقتي بحل المشاكل بين الناس لأنني ابن الشيخ فلان ."

ويرى ثالث أن الوراثة ليست العامل الوحيد الذي يجعل الفرد ذو مكانة اجتماعية رفيعة ، لأن هناك مجموعة من العوامل - من وجهة نظره - تتشابه لخلق مكانة اجتماعية للفرد حيث يقول "الوراثة ليها دور كبير في الموضوع ده ، لكن دلوقتي التعليم برضه ليه دور علشان المتعلم يقدر يقنع اللي قدامه لأنه فاهم ، كمان الواحد لازم تبقى شخصيته قوية "

ومن هنا نجد أن هناك نوعان من المكانة داخل قبيلة الهواره وخاصة في الوساطة في حل المنازعات .

المكانة الأولى : وهي المكانة الموروثة والتي تنتقل إلى الابن بحكم انتمائه إلى فرع له قوة اقتصادية ، واجتماعية داخل القبيلة ، أو بحكم عمل والده كوسيط لحل المنازعات .

المكانة الثانية وهى :- المكانة المكتسبة وهى التي يكتسبها الفرد عن طريق تعليمه، أو خبرته، أو شخصيته القادرة على التأثير في الآخرين ،واقناعهم ،أو عن طريق احترام الناس، وتقديرهم له لرجاحة رأيه ،وعدله بين الناس.

العرف الهوارى نظرة مستقبلية:

اتضح من خلال نتائج الدراسة الميدانية أنه على الرغم من اعتراف أفراد الهوارة بالتغير الاجتماعي، إلا أنهم لا يتوقعون حدوث تغيرات كبيرة في العرف الهوارى، وذلك بسبب تمسكهم بالعادات والتقاليد ، وتوريثها للأبناء ، إلا أنه من الممكن حدوث تغيرات بسيطة في العرف الهوارى بسبب التعليم والهجرة من الريف إلى الحضر.

و هذه التغيرات تكون في بعض الأعراف وليست جميعها ، بمعنى أنه من الممكن أن تتغير في المستقبل نظرة أبناء الهوارة إلى القبائل الأخرى، أو أن يسمح للفتاه بالخروج إلى التعليم والعمل على نطاق أوسع مما هي عليه الآن .

وفى ظل التغيرات الاجتماعية السريعة التي تحدث في المجتمع، وزيادة نسبة التعليم بين الهوارة يتوقع البعض حدوث تغيرات ليست جذرية في البناء الاجتماعي لمجتمع الهوارة ، حيث أنهم يقارنون بين الماضي والحاضر ، ويعترفون أن هناك تغيراً ملحوظاً، ظهر في بعض العادات والتقاليد .

ويؤكد ذلك أحد الإخباريين بقوله " أنا نفسي الهوارة يرجعوا زي زمان ، لأن زمان كان فيه واحد أو إثنين مسيطرين على الكل ، ولو حصلت أي مشكلة، الناس تروح لهم والموضوع يخلص على طول، لا كان فيه مركز ولا نقطة ، ولا قلة قيمة ، لكن دلوقتى الزمن أتغير ، وكل واحد عايز يعمل فيها كبير".

وهو بذلك يعترف ضمناً بحدوث تغيرات في مكانة كبير العائلة ، أو ما كان يعرف بكبير الهوارة ، فلم يعد الآن شخص واحد يطلق عليه كبير هوارة ، وإنما ظهر بفعل التعليم ، وغيره من المتغيرات الأخرى بعض الأفراد الذين يعملون كوسطاء في فض المنازعات.

ولم تعد مكانة كبير الهوارة مثلما كانت عليه من قبل ،حيث كان الجميع بطيع أوامره دون نقاش أو جدال ، وينفذها دون تردد أما الآن فهو لا يستطيع أن يجبر أحداً على شيء،وليس هذا عيباً في مجتمع الهوارة ،إنما هو واقع ينبغي أن يعترف به الجميع ،وهذا لا يعنى على الإطلاق انهيار التقاليد ، بقدر ما يعنى حدوث تغيرات في بعض هذه التقاليد.

ونحن لا ننظر إلى التغيرات التي تحدث في مجتمع الهوارة على أنها بالضرورة ضارة وظيفياً للبناء الإجتماعي لهذه القبيلة، بل ننظر إليها على أنها تؤدي دوراً وظيفياً في هذا البناء وتعمل على استقراره واستمراره.

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه (رينيه مونييه) من أن روح المحافظة مع القابلية للتطور هما العاملان الأساسيان في حياة المجتمعات ،وأنه يجب وفقاً لذلك أن تظل كثير من التقاليد باقية مع المرونة التي تسمح بالتطور .

ويعترف كثير من علماء الاجتماع بقيمة الاستقرار، والمحافظة على العادات والتقاليد والعرف ، ولكنهم في الوقت نفسه يفسحون الطريق أمام التجديد ، ويتركونه يتصارع مع القوة المستقرة ، ويعتبرون الناتج النهائي بعد هذا الصراع هو الأصلح.^(١)

ومن ثم فهو يتنبأ بحدوث بعض التغيرات في المجالس العرفية ، ودورها في فض المنازعات ، حيث أنه يؤكد أنه قديماً لم يكن هناك لجوء إلى الطرق الرسمية لفض المنازعات، وإنما كان الاعتماد الكلي على الأساليب العرفية لفض المنازعات.

أما الآن فهناك تعاون بين الأساليب الرسمية والأساليب العرفية لفض المنازعات ، ومن المتوقع زيادة دور الأسلوب الرسمي لفض المنازعات في المستقبل .

ويضيف آخر "ممكن حاجات كتير تتغير في المستقبل ، زي ما حاجات كتير إتغيرت دلوقتى، يعنى زمان كان لو حصلت مشكلة ،وواحد راح المركز، تبقى مصيبة ،لأن ده عيب في حق كبار البلد ، لكن دلوقتى ممكن الواحد يروح النقطة ، وما يخفش على زعل حد ."

^١ - سامية الساعاتي، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

ويرى آخر أن هناك بعض العادات التي تغيرت بالفعل في الوقت الحالي ومنها خروج البنات للتعليم حيث يقول " زمان ما كانت فيه بنات تتعلم ، لكن دلوقتى البنات بتتعلم وتأخذ دبلوم ، ويمكن تدخل الجامعة".

ويرى أحد الإخباريين أن التعليم هو العامل الفعال والمؤثر في تغيير بعض عادات الهواة حيث يقول "ما فيش حاجة هتغير عادات الهواة غير التعليم ، ويمكن التعليم يقضى على تقاليد الهواة".

ويرى بعض الهواة أن الروابط الأسرية ، والقربانية معرضة للتفكك والتباعد ، وذلك لانشغال الأفراد بالتعليم والهجرة... الخ .

يقول أحد الإخباريين " زمان كنت تلاقى في البلد خمس أو ست سهرات في رمضان في الدواوير ، والناس تقعد مع بعضها كل يوم في السهرة ، دلوقتى ما تلاقش واحد ولا إثنين اللي مسهرين ، وما حدش قاعد معاهم".

وقديماً كانت بعض الأعمال تعد عاراً على الهوارى، ولا ينبغي له أن يعمل بها مثل مهنة المدرس ، ومهنة الخفير النظامي ، ومهنة عامل في مدرسة ، أما الآن فهناك من الهواة من يعمل بهذه المهن وغيرها ولا يعد ذلك عيباً.

" زمان واحد إتعين مدرس في بلد جنبينا ، راح واحد من قرابيه اشتكى أبوه عند العمدة ، وقاله شوف يا عمده الراجل ابن ال..... رايح يشغل ابنه خوجه".

ويقول آخر " زمان جبت لواحد قريبي وظيفة فراش في مستشفى ، وما كنش حيلته حاجة، ورفض يستلم علشان هو هوارى".

ويقول ثالث " زمان ما كنش حد هوارى يرضى يتعين في الغفر علشان الغفير كان يجرى ورا العمدة، ويمسك له الحمار ، لكن دلوقتى الزمن إتغير ، والناس عرفت أن الغفير موظف في الحكومة مش عند العمدة وبقي فيه غفر كتير هواره".

ومما سبق نستنتج أن هناك تغيراً ملحوظاً حدث في نظرة الهوارة لهذه المهن حيث أنهم كانوا ينظرون إلى المدرس على أنه (خوجة) والخفير النظامي على أنه خادم للمعدة، أما الآن فتغيرت هذه النظرة ، وعمل بهذه المهن بعض أبناء الهوارة .

والسلم المهني لأبناء الهوارة، بل ومعظم أبناء الصعيد يبدأ بتفضيلهم لبعض المهن التي تأتي في أعلى درجة مثل الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات ، ويأتى بعدها مهن متوسطة مثل مهنة المحامى أو المدرس أو المحاسب أو ما شابه ذلك ثم تأتي في مؤخرة هذه المهن مهنة الفلاحة والعمالة في المصالح الحكومية المختلفة وغيرها من الحرف الأخرى .

ومن الأشياء التي يرى الهوارة أنها تغيرت هي النظرة إلى السفر للخارج ، حيث يذكر أحد الإخباريين " زمان كان عيب إن الواحد يسافر للخارج ويسيب أرضه " .

ويضيف آخر " إحنا اللي تعبنا، كبر الجد ، يعنى الجماعة الفلاحين سافروا الخارج وجابوا فلوس كتيره، واشتروا أرض حتى من الهوارة أنفسهم " .

ويتضح من حديث الإخباريين أنه إلى وقت قريب كان الهواري يعتبر السفر إلى الخارج وترك أرض الآباء والأجداد عار عليه ، أما الفلاحين فقد سافروا إلى الخارج واستطاعوا تكوين ثروة جعلتهم في مكانة اجتماعية أعلى (على الأقل أمام أنفسهم) ولكن تغيرت هذه النظرة من قبل أبناء الهوارة بفعل عوامل كثيرة أهمها التعليم وقلة إنتاج الأراضي الزراعية، والتطورات الهائلة التي حدثت في النواحي المادية في مجتمعهم بل وفي المجتمع المصري بصفة عامة .

وعلى الرغم من هذه التغيرات التي حدثت في مجتمع الهوارة إلا أنه يبقى التضامن الاجتماعي قوياً في أوقات الأزمات ، والنزاعات الخارجية ، ويوضح ذلك قول أحد الإخباريين "لو حصل وواحد من الهوارة اتعارك مع حد غريب تلاقينا كلنا يد واحده وننسى أي خلافات بينا" .

ويسبق الزواج الداخلي يحتل المرتبة الأولى في أولويات العرف الهواري التي لا تقبل التغيير ولا مجرد الجدل فيها .

ومن ثم لا يستبعد الهوارة حدوث بعض التغيرات غير الجوهرية في العرف الهواري، ولكنهم في الوقت ذاته يستبعدون حدوث تغيرات سريعة في عادة الزواج الداخلي. وعلى الرغم من لجوء الهوارة بكثرة إلى العرف في فض المنازعات إلا أنهم لا يستبعدون اللجوء إلى الأساليب الرسمية بل يتوقعون زيادة نسبة اللجوء للأساليب الرسمية في المستقبل .

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه (برك) Burke من أن تنمية المجتمع يجب أن تقوم على دعامتين أساسيتين هما القدرة على المحافظة ، و القدرة على التجديد والابتكار^(١)

^١ - سامية الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦.

مناقشة نتائج الدراسة

- ١- في ضوء التوجه النظري
- ٢- في ضوء تساؤلات الدراسة
- ٣- في ضوء الدراسات السابقة

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري :

في ضوء مسلمات البنائية الوظيفية يمكن القول أن الوظيفة الواحدة يمكن تحقيقها بأكثر من عنصر ، حيث أن تكامل المجتمع وتوازن النسق وحل المنازعات داخل المجتمع يمكن تحقيقه عن طريق الأساليب العرفية ، أو الأساليب الرسمية لفض المنازعات ، أو كليهما معاً ويمكن للعنصر الواحد أن يؤدي أكثر من وظيفة ، حيث أن الأساليب العرفية لفض المنازعات ، بالإضافة إلى أنها تعمل على خفض حدة التوتر بين المتنازعين ، فهي تعمل على تحقيق التضامن الاجتماعي بين الأفراد ، وتعمل على حماية هؤلاء الأفراد من بطش السلطة المتمثلة في الشرطة والمحاكم .

* و اتضح من نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع، حيث أوضحت نتائج الدراسة أنه كلما كان سبب النزاع بسيطاً وداخلياً ، كان الأسلوب العرفي هو الأسلوب المفضل لفض هذا النزاع ، أما إذا كانت أسباب النزاع معقدة ، يتم اللجوء إلى الأساليب الرسمية المتمثلة في الشرطة والمحاكم لفض النزاع .

واتفقت هذه النتيجة مع تأكيد دوركايم على العلاقة بين نوعية الجزاءات ونوعية الجرائم ، وحرص المجتمعات التقليدية على تطبيق الجزاءات الرادعة مما أدى إلى زيادة أنماط التضامن الاجتماعي ، أما القانون التعويضي، أو ما أسماه دوركايم " القانون التعاوني" والذي يوجد في المجتمعات المعقدة ، تقوم به بعض المؤسسات القانونية مثل المحاكم * . وأي كان الأمر سواء تم فض النزاع بطريقة رسمية ، أو بطريقة عرفية ، فإن هذا سوف يؤدي في نهاية الأمر إلى إعادة التوازن إلى المجتمع وجعل النسق في حالة من التوازن والاستقرار .

* لمزيد من التفاصيل حول دراسة دوركايم حول هذا الموضوع أنظر : عبد الله محمد عبد الرحمن - علم الاجتماع القانوني النشأة التطورية والمداخل النظرية الحديثة والدراسات الميدانية ص ١٢٣ - ١٢٤ .

وحيث أنه يمكن - وفقاً لمسلمات البنائية الوظيفية - تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل فإن حاجة المجتمع للتوازن والاستقرار يمكن تحقيقها بالأسلوب العرفي لفض المنازعات أو بالطرق الرسمية لفض المنازعات والمتمثلة في الشرطة والمحاكم الخ

* أسباب النزاع في ضوء البنائية الوظيفية :

إن النزاع بكل أشكاله وأسبابه يعتبر نظام قائم بذاته ، يرتبط بكل النظم الموجودة داخل المجتمع ، حيث أنه يرتبط بالنظام الاقتصادي الذي يتمثل في قرى الدراسة في ملكية الأراضي الزراعية ، ويرتبط بالنظام القرابي الذي يقوم على تكتل البدنات التي تنحدر من جد واحد ، وتمسكها بالعصبية القبلية ، ويرتبط بالنظام القانوني سواء إن كان عرفياً ، أو رسمياً لإعادة التوازن ، والاستقرار إلى المجتمع ، ويرتبط بالموقع الجغرافي وطبيعة الحياة الاجتماعية الخ .

ويحدث التوتر، وحالات سوء الفهم إذا تصرف أحد المشاركين صراحة أو ضمناً بما يخالف توقعات الآخرين^(١) .

ويرى دوركايم أن سبب السلوك لا يكمن في ذاته أو في ذات الإنسان ، وإنما في السياق الاجتماعي ، ومن ثم فتفسير وجوده ينبغي أن يكون بالنظر إلى الوظيفة التي يؤديها ، أو الغاية التي يهدف إلى تحقيقها ، وفي إطار ذلك يؤكد دوركايم أنه حينما نحاول إنجاز تفسير للظاهرة الاجتماعية ، فانه إلى جانب أننا نحاول تحديد السبب الأساسي وراءها ، فإننا ينبغي أن نتعرف على الوظيفة التي تنجزها^(٢) .

وهنا يمكن القول أن أسباب النزاع لا تكمن في ذاتها ، أو في ذات الفرد ، وإنما تكمن في السياق الاجتماعي .

١ - مايك فيزر ستون - ثقافة العولمة - مصدر سابق ص ٢٤٦

٢ - علي ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة ، مصدر سابق ص.ص ٢١٩ ، ٢٢٠

حيث أن السياق الاجتماعي في مجتمعات الدراسة يفرض أسباباً معينة للنزاع ، وذلك لطبيعة هذه المجتمعات حيث أنها مجتمعات زراعية قبلية تنتشر فيها العصبية القبلية المتباينة في أفكارها وفي عاداتها وتقاليدها ، مما يؤدي أحياناً إلى نوع من النزاع والصراع بين هذه العصبية (مثل الهوارة ، والعرب ، والفلاحين ، والأشراف ، وغيرهم).

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه دوركايم من أن التجمعات المتباينة تتميز بضمائر جمعية متباينة أيضاً، وتصورات جمعية متباينة ، مما يترتب عليه وجود تيارات اجتماعية متباينة .^(١)

وإذا جاز لنا استخدام مصطلح ميرتون عن " الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة " نجد أن النزاع يؤدي وظيفة ظاهرة متمثلة في تجميع القبيلة ، والتفافها حول هدف واحد ، وتماسكها وترابطها ، ووظيفة كامنة وهي الحفاظ على التراث الثقافي لهذه القبيلة والمتمثل في العادات والتقاليد ، وتوارثها عبر الأجيال ، وتشكيل سلوك الفرد وفقاً للضمير الجمعي .

* - اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن الأسلوب العرفي هو الأسلوب المفضل لفض المنازعات لدى قبيلة هواراة في صعيد مصر ، وهذه النتيجة تؤكد ما ذهب إليه بارسونز من قدرة النسق على تدبر أمر الصراع، حيث يجيز بارسونز إمكانية حدوث توتر داخل المجتمع ، ولكنه يسلم بحقيقة أن التوتر هذا يمكن تدبره داخل نسق الأسرة والقرابة^(٢).

ويرى دوركايم أن ضبط سلوك الإنسان بواسطة الجماعة التي تسودها أخلاق التضامن الآلي يؤدي ثلاثة أهداف رئيسية وهي :

- أ - حماية المجتمع من الفردية المتطرفة ، ومن ثم من حالة الأنومي .
- ب - حماية الفرد من بطش الدولة عن طريق خلق حاجز يعوق قوتها الباطشة عليه .
- ج - إحياء الجماعات القديمة ذات السلطة الأخلاقية التي تجسد الضمير الجمعي .

^٢ - جورج رتيذر ، رواد علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

^٢ - مصطفى خلف عبد الجواد : قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مصدر سابق ص ١٤١

ويرى دوركايم أن السلوك يكتسب عقلانيته من خلال اتصاله بالعنصر المعياري الذي يشكل الضمير الجمعي^(١).

ووفقاً لذلك يمكن القول أن لجوء الأفراد إلى الأساليب العرفية في فض المنازعات يكتسب عقلانيته ، من خلال اتصال الجلسات العرفية بالعرف ، والعادات ، والتقاليد التي تشكل الضمير الجمعي لهؤلاء الأفراد وأن استخدامهم لهذه الأساليب يؤدي أهداف رئيسية يمكن توضيحها على النحو التالي :

أ- حماية المجتمع من الفردية والأنانية .
ب- يساعد على تماسك المجتمع وإحياء السلطة التقليدية التي تقوم على فكرة الضمير الجمعي .

ج- يحمي الأفراد من بطش رجال الشرطة ويوفر عليهم كثير من النفقات والوقت والجهد .
* أكدت الدراسة الميدانية أن الوسطاء يلعبون دوراً هاماً في المجتمع ، ووفقاً لما ذهب إليه (فيبر) يمكن القول بأن الوسطاء والمشايخ هم سلطة تقليدية وكاريزمية ، حيث قسم (فيبر) السلطة إلى ثلاثة أنماط وهي : السلطة الكاريزمية (Charmismatic) ، والتقليدية (Traditional) ، والشرعية (Legal).

وأشار (فيبر) إلى أن كل نمط من هذه الأنماط الثلاثة يستلزم نمط معين من القواعد القانونية، والتي يجب أن تستمد شرعيتها من خلال المجتمع الذي توجد فيه ، فالسلطة الكاريزمية تتمثل في مجموعة من القدرات ، والمهارات التي يجب أن يتمتع بها صاحب الكارزما ، وتجعله قادراً على التأثير في الآخرين ، وإجبارهم على احترامه وطاعته.

أما السلطة التقليدية فهي تتبلور في السلطة الأبوية ، وتستلزم نسق قانوني وثقافي مميز ، وتحكم عن طريق قواعد محددة مثل العرف والدين والتقاليد .

^١ - علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة (الأنساق الكلاسيكية) مصدر سابق ص ٢٧٢

أما السلطة القانونية فهي السلطة التي تقوم على أسس عقلانية ، وتعكس مرحلة المجتمع الحديث الذي يعتمد على المؤسسات البيروقراطية الحديثة والمعقدة^(١). ومن هنا فإن الوسيط الذي يتدخل لفض النزاعات ، لابد أن تتوفر فيه شروط معينة لكي يستطيع أن يؤدي وظيفته في إعادة التوازن إلى المجتمع ، وهذه الصفات أو الشروط هي التي تمكنه من التأثير في الآخرين، وتجعل الأفراد يحترمونه وينفذون أوامره . ويكتسب الوسيط دوره ومكانته في المجتمع من خلال السلطة الأبوية التي تحكم عن طريق العادات والتقاليد والعرف والدين الخ .

* و اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن هناك علاقة بين الأسلوب العرفي ، والأسلوب الرسمي لفض المنازعات ، وعلى الرغم من ذلك يفضل الأفراد المتنازعين اللجوء إلى الأساليب العرفية لفض المنازعات .

ويمكن تفسير لجوء الهواة إلى الأساليب العرفية لفض المنازعات في ضوء ما ذهب إليه دوركايم في تقسيمه للمجتمعات إلى مجتمع التضامن العضوي ، ومجتمع التضامن الآلي حيث يرى دوركايم أن المجتمع الذي يسوده التضامن الآلي يتميز بالقانون القمعي ، لأن الأفراد في مثل هذا النوع من المجتمعات يكونون على درجة عالية من التماثل ، ولأنهم يميلون إلى الإيمان بقوة مجموعة من القواعد الأخلاقية المشتركة .

وأن أي انتهاك لقيم هذا المجتمع تعد أمراً بالغ الخطورة في نظر غالبية أفراد هذا المجتمع وبالتالي يعاقب المخالف بقسوة لانتهاكه للنظام الأخلاقي.

وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الذي يسوده التضامن العضوي يتميز بالقانون التقويمي ، وهو يطلب من الفرد دائماً طاعة القانون .

وتقع مسؤولية الإشراف على هذا القانون على عاتق أجهزة متخصصة (مثل البوليس والمحاكم)^(١)، ومن هنا يمكننا القول أن مجتمع الهواة يسوده التضامن الآلي .

^١ - لمزيد من التفصيل عن أنماط السلطة عند فيبر أنظر : جورج ريتزر، مرجع سابق ص ص ٢٥١ - ٢٦٤.

أو ربما يرجع تفضيلهم للأساليب العرفية إلى ما ذهب إليه (راد كليف براون) من أن هذه المجتمعات البسيطة تتميز بالنظم والعقائد والرموز المتداخلة للغاية، بحيث أنها تشكل نمطاً كلياً يشجع، ويدعم الاعتقاد في كلية النسق، وأن النسق القرابي يمثل المجال الذي تنجز فيه كثير من الأنشطة الاجتماعية.

وعلى ذلك فإن العلاقات القرابية هي المصدر الأساسي للتماسك الاجتماعي في المجتمعات البسيطة.

ويؤكد "براون" على أن النسق يطرح تلقائياً ميكانزمات خاصة، وملاحمة يصرف بها مواضع التوتر، أو الصراع، أو ينظمها، بحيث لا يؤدي تراكمها إلى تحطيم البناء الاجتماعي وانهيائه^(١).

وهذا الدور الوظيفي تلعبه الأساليب الرسمية، والعرفية لفض النزاع في مجتمع الهوارة.

ثانياً : الإجابة على تساؤلات الدراسة والموقف من الدراسات السابقة :-
التساؤل الأول : هل هناك علاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع؟
* - اتضح من نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين أسباب النزاع، وأساليب فض النزاع، حيث أوضحت نتائج الدراسة أنه كلما كان سبب النزاع بسيطاً، وداخلياً، كان الأسلوب العرفي هو الأسلوب المفضل لفض هذا النزاع.

أما إذا كانت أسباب النزاع معقدة، يتم اللجوء إلى الأساليب الرسمية المتمثلة في الشرطة والمحاكم لفض النزاع.

يقول أحد الوسطاء: "يعني لو حصلت مشكلة مع عيلة ثانية ممكن الحكومة تتدخل، لكن لو إحنا مع بعضينا نحل المشكلة مع بعض وما توصلش للحكومة".

^١ - لمزيد من التفصيل أنظر : جورج رينيتزر ، رواد علم الاجتماع، مرجع سابق ، ص ص ١٦٩ - ١٧١.

^٢ - لمزيد من التفصيل حول النسق وقضية التكامل البنائي أنظر : على ليلة ، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٠ - ١٩٧.

ويذكر آخر: "لو واحد أُنقِتل يبقى الموضوع في إيد الحكومة".

ومن الممكن أن يبدأ النزاع بسبب بسيط لا يستدعي تدخل الشرطة ، ولكن من الممكن أن يتطور هذا النزاع ، ويحدث إصابات في الأفراد أو الأموال ، مما يترتب عليه تدخل أجهزة الأمن لحسم الموقف.

ويذكر أحد الإخباريين: "في مرة حمارة واحد نزلت في غيط ، صاحب الغيط شتم الحمارة وصحابها ، صاحب الحمارة سمع الشتيمة ، اتخاف مع صاحب الزرعة ، صاحب الزرعة ضربه بالفأس، مات، والموضوع بقي فيه نيابة، وحكومة وتار".

ويؤكد الوسطاء أن التدخل لفض المنازعات البسيطة، يكون أمراً سهلاً، بينما التدخل لفض المنازعات المعقدة يكون أمراً صعباً، وخاصة إذا نتج ثار عن هذا النزاع ، وفي هذا الصدد يقول أحد الوسطاء "المشاكل البسيطة اللي تحصل في العيله ، الواحد ممكن يحلها في أي وقت بسهولة ، لكن الموضوع لو كبير لازم الحكومة تتدخل ، علشان ما فيش حد يقدر يعارض الحكومة "

ويضيف آخر "المشكلة لو بين الأخ و أخوه يبقى حلها أسهل من الأغراب، وبتلاقى دايماً إن المشاكل بين الاخوات أسبابها بسيطة وساهله "

ومن الملاحظ أن الاختلاف في الميراث بين الأخوة لا يستدعي اللجوء إلى الشرطة - على الأقل في بداية الأمر - ولكن يمكن اللجوء إلى أحد كبار العائلة لحسم الموقف .

أما إذا كان النزاع بين قبيلتين بسبب الثار مثلاً فإن أي صلح ، حتى - وإن كان عرفياً- فهذا يتطلب تدخل الأجهزة الرسمية لفض هذا النزاع، ومن الملاحظ أيضاً أن أسلوب فض النزاع يرتبط أيضاً بتطور، أو عدم تطور النزاع، فإذا تدخل العقلاء في الوقت المناسب قبل أن يتطور النزاع فهذا يساعد على حل النزاع بطريقة عرفية ، أما إذا تدخل بعض الأفراد بعصبية دون إدراك صحيح للأمور، فهذا يؤدي إلى تصاعد النزاع وتدخل الأجهزة الرسمية .

وبالرجوع إلى التراث البحثي والمتمثل في الدراسات السابقة في هذا الموضوع ، حول أساليب فض المنازعات، لم يجد الباحث في الدراسات التي تمكن من الوصول إليها أي دراسة تركز على العلاقة بين أسباب النزاع ، وأسلوب فض النزاع ، باستثناء دراسة عزة صيام عن مشاركة كبار السن في إدارة شئون القرية ، مع إشارة خاصة إلى أساليب حل النزاع.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة عزة صيام ، ووجه الاختلاف هو أن دراسة عزة صيام توصلت إلى أن لجوء المتخاصمين إلى المجالس العرفية لا يتوقف على طبيعة الخصومة ، أو على نوع النزاع، بقدر ما يعود إلى الثقة في عدالة هذه المجالس، وموضوعية إصدار قراراتها .

بينما توصلت دراستنا الحالية إلى نتيجة مختلفة، حيث أن لجوء الأفراد للمجالس العرفية أو المؤسسات الرسمية يتوقف على طبيعة النزاع ، وموضوع النزاع، وشدة النزاع ، ونوع النزاع بالإضافة إلى الثقة في هذه المجالس ، وربما يرجع الاختلاف بين الدراستين في هذه النتيجة إلى اختلاف الفئة المدروسة.

التساؤل الثاني : ما هي أهم أسباب النزاع في مجتمع الهوارة؟

أكدت الدراسة الميدانية أن أسباب النزاع متعددة وأهمها ما يلي :

١. الاعتزاز بالنسب ، والنظرة المتدنية لأبناء القبائل والعائلات الأخرى :

اتضح من الدراسة الميدانية أن الاعتزاز بالنسب ، والنظرة المتدنية لأبناء العائلات الأخرى من قبل أبناء الهوارة من أهم أسباب النزاع .

يقول أحد حالات النزاع "يعني الجماعة الفلاحين عايزين يعملوا رأسهم براسنا" .

ويضيف آخر "دول زمان كانوا بيشتغلوا عندنا عبيد" ، ويقول آخر "دي ناس أصلها

واطي" ويذكر آخر "دي ناس ما لهاش أصل ولا فصل"

بالنظر إلى هذه المقولات يتضح أن الهواري ينظر إلى ما دون الهواري ، على أنه لا

أصل له، ولا فصل ، وهذا بالطبع ما لا يرضي أبناء القبائل ، والعائلات الأخرى .

ويتمسك كلا الطرفين بوجهة نظره ، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث صدام ونزاع ، وعنف من كل طرف ضد الآخر ، وكل منهما يظن أنه على صواب .

ويرتبط هذا السبب بالموروث الثقافي ، وإعادة إنتاج الثقافة ، وعدم تقبل الآخر، ولم يكن ذلك وليد اللحظة ، أو شيئاً جديداً ، وإنما هو قديم ، ولكنه يتجدد في صور أخرى ، وربما تكون حدته قد زادت ، بسبب تحقيق القبائل والعائلات الأخرى لمكانة اجتماعية مكتسبة ، سواء عن طريق التعليم ، أو تولي مناصب قيادية في المجتمع ، أو عن طريق تحقيق ثروة كبيرة ، سواء عن طريق الهجرة إلى الخارج ، أو التجارة أو غيرها ، وهذا يجعلهم يرفضون أن يتعالى عليهم أحد .

ويعبر أحد أفراد النزاع عن ذلك بقوله "هم فاكرين إن الروس (يقصد الروس) إتساوت علشان معاهم فلوس" ويعلق آخر على ذلك "القوالب نامت والنصاص قامت" ، ويعلق ثالث "مهما كان على الأصل دور" .

من كل هذه المقولات يمكن أن نستخلص أن هناك أسباب كامنة للنزاع تنتظر أي سبب ظاهر لكي يحدث النزاع ، وهي ما أوضحها قول أحد الوسطاء بقوله "النار اللي تحت الرماد تستني شويه، هواء علشان تظهر" ، وكان القلوب ذاتها تحمل بداخلها أشياء بالنسبة للآخر تجعل وقوع النزاع محتملاً في أي لحظة .

ولم ينجح التعليم أو الهجرة ، أو أي متغيرات أخرى من تغيير صورة الآخر لدى القبائل والعائلات الموجودة في صعيد مصر ، فبعضها ينظر إلى الآخر بوصفه متكبر ومتغطرس وهو لا يستحق ذلك ، والآخر ينظر إليه على أنه لا أصل له ، ولا فصل ولا يمثل أهمية ، ولا قيمة في المجتمع ، مهما ارتقى في المكانة الاجتماعية وهكذا .

وينظر أبناء قبيلة الهوارة إلى أنفسهم على أنهم أفضل القبائل وأعرقها نسباً.

ونظرتهم للقبائل الأخرى تختلف من قبيلة إلى أخرى حيث تراهم يرتبون القبائل وفقاً لمنظورهم الشخصي على اعتبار أن الهوارة هي أفضل القبائل ثم يليها الأشراف الذين يعتبرهم بعض الهوارة أنهم أبناء عموماتهم، ثم بعد ذلك يتساوى عندهم العرب والفلاحين في النسب، والذين يعتبرونهم في مؤخرة ترتيب القبائل بالنسبة لهم، وهذا ما جعلهم يتعصبون ضد القبائل الأخرى.

ولقد اتفقت الدراسة الحالية في هذه النتيجة مع دراسة مصطفى مرتضى عن العصبية وبناء القوة، من حيث التأكيد على العصبية كعامل أساسي في التحالفات القروية.

٢. النزاع بسبب الاختلاف حول الميراث

يعد هذا السبب من الأسباب التي تهدد التضامن الآلي الذي تتميز به المجتمعات التقليدية وذلك لأنه يحدث بين أشد الناس قرابةً ونسباً فهو يحدث غالباً بين الأخوة، وأبناء العمومة العاصبة، وذلك إما بسبب رغبة أحد الورثة في الاستحواذ على نصيب أكبر من غيره، أو رغبته في الاستحواذ على الأراضي الجيدة دون غيرها، ويقدم حالات الدراسة تبريرات للنزاع بسبب الميراث وهي: "القل يربي الغل"، "لأن الحالة لما تكون تعبائه يبقى الكل محتاج"، "الفلوس بتطمع النفوس"، "الأخ ممكن يموت أخوه بسبب الطمع".

يرى هؤلاء الأفراد أن الميراث إذا كان قليلاً، وأن الورثة فقراء فهذا يكون دافعاً للنزاع على الميراث، ويورث الحقد والغل بين الأخوة لدرجة تصل إلى أن ينسى الأخ صلة الرحم، والأخوة، وكل صلات القرابة، بل قد يصل في بعض الحالات إلى القتل، ولكن نجد فريقاً آخر من المبحوثين يرى أن النزاع بسبب الميراث قليلاً ما يحدث، وإن حدث فيمكن تداركه بسرعة، حتى وإن اضطر أحد الأطراف إلى التنازل عن جزء من حقه لصالح أخوته. ويقول أحد الأفراد المتنازعين: "يعني أنا وإخواني اختلفنا شويه لما جينا نقسم الأرض، لكن قعدنا مع بعضينا، ودي عندي ودي عندك، وما حدش سمعنا وخلص الموضوع".

ويقول آخر: "الأخ عمره ما يتعوض ، ولو بكنوز الدنيا" ، ويذكر أحد الوسطاء " ممكن ده يحصل (يقصد النزاع) لما الشيطان يدخل بين الأخوات" ، ويذكر آخر "الدم عمره ما يبقى ميه". وأي كان من أمر، فإن الدراسة الميدانية أكدت على أن الميراث يعد سبباً من أسباب النزاع لدى قبيلة الهوارة في صعيد مصر ، ولكن يمكن تداركه قبل أن يتطور ، وغالباً ما يتم فض هذا النوع من النزاع عن طريق تدخل كبار العائلة، ومشايخ القبيلة والجلسات العرفية التي يعقدونها .

وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها أشرف طلبه في دراسته لدور المجالس العرفية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حيث أوضحت نتائج دراسته أن الميراث يعد سبباً من أسباب النزاع .^{*} والفرق بين دراستنا ودراسة أشرف طلبه هو أن النزاع حول الميراث في دراستنا يظهر واضحاً بين الإخوة الذكور، ولكن لا يلجأ الإناث كثيراً إلى النزاع حول الميراث بسبب العادات والتقاليد المتوارثة بين أبناء الهوارة .

٣. الخلاف بسبب حدود الأراضي الزراعية :

أكدت الدراسة الميدانية أن هذا السبب يعد من أكثر أسباب النزاعات انتشاراً وربما يرجع ذلك إلى طبيعة مجتمع الدراسة باعتباره مجتمع زراعي في المقام الأول. و ربما يرجع أيضاً إلى انتشار الأمية خاصة بين العاملين في النشاط الزراعي، أو ربما يرجع إلى ما يسمى "بالعداوة الكامنة" التي يعبر عنها المثل الشعبي القائل "اللي يحبك يبلطك الزلط ، واللي يكرهك يتمنالك الغلط" .

أو ربما يرجع إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تسود صعيد مصر.

أو ربما ترجع إلى فكرة "ما حدش أحسن من حد" :

أو ربما ترجع إلى فكرة العصبية والعزوة وعدم التفكير في عواقب الأمور.

أو ربما ترجع إلى فكرة الطمع وحب الاستحواذ وسوء الظن بالآخر .

^{*} راجع ذلك في فصل الدراسات السابقة

لعل طبيعة مجتمع الدراسة سواء في قنا ، أو في سوهاج بوصفه مجتمعاً يعتمد على الزراعة كنشاط رئيسي ، وخاصة في القرى يوضح لنا مدى الارتباط بالأراضي الزراعية ، وذلك لفترات طويلة ، وهذا ما يجعل نشوب النزاع بين القائمين على الزراعة أمراً محتملاً في كثير من الأوقات وذلك لأن الزراعة ليست بالأمر اليسير ، لكنها تسبب جهداً بدنياً يرتبط به توتراً نفسياً، أضف إلى ذلك الاعتزاز بالنسب ، الذي يؤدي إلى عدم التهاون في الأمر مهما كانت بساطته، ومن ثم يؤدي إلى تطور وتعمد موقف النزاع .

يقول أحد المتنازعين "الواحد من التعب ما يبقاش حامل حد" ، ويضيف آخر "الواحد تبقى روحه في مناخيره". ويذكر آخر "ماحدث أحسن من حد" ، ويضيف آخر "الواحد ما يحبش الشر ، لكن لو الشر جه لغاية عندك تعمل إيه" .

وربما يلعب الجهل والطمع دوراً في حدوث النزاع ، ويوضح ذلك قول أحد المتنازعين "جارنا في الغيط طماع وبيقطب الحد اللي بينا وبينه يعني هو أحسن من مين" .

و هكذا يأخذها البعض كمسألة تمس الكرامة "عايز يضحك علينا" ، والبعض يعتبرها تقليل من هيئته ومكانة عائلته "هو أحسن من مين" ، والبعض يعتبرها نتيجة للضغوط النفسية الناتجة عن العمل في الزراعة ، وعدم تحكيم العقل "ساعة شيطان" .

أضف إلى ذلك طبيعة العمل الزراعي ذاته ، وما ينتج عنه من نزاعات على الري ، أو غرق المحاصيل الزراعية ، أو تغيير مكان الحد ، أو ما يسمى بالبطلان أو سيف الحد ... الخ وتتفق هذه النتيجة مع دراسة مصطفى طلبه ، في أن النزاعات بين الأفراد والأسر داخل القرى تتنوع وفقاً لطبيعة العمل ، واعتبار الأرض الزراعية مصدراً رئيسياً لدخل أغلب السكان في الريف ، ومن ثم تنشأ نزاعات حول حدود الأراضي الزراعية ، ومياه الري ، والمحاصيل الزراعية .

٤ - الخروج عن عادات وتقاليد الهوارة

اتضح من الدراسة الميدانية أن الخروج عن عادات وتقاليد الهوارة سواء من الهوارة أنفسهم ، أو من غير الهوارة يتسبب في حدوث نزاع ، لأن ذلك يعد إهانة للهوارة ، واستهانة بأعرافهم ، وضربنا أمثلة على ذلك في الفصل السابق ، فزواج الفتاه من غير الهواري خروج عن عادات وتقاليد الهوارة ، و عدم احترام حرمة المنزل ، خروج على تقاليد الهوارة .

و من المواقف التي تذكر في هذا الصدد أن باحثاً كان يجري بحثاً ضمن فريق بحثي عن المشاركة السياسية وسأل الرجل عن امتلاكه لبطاقة انتخابية فأجاب بلا فسأله ولا المدام؟ فظن الهواري أن هذا الشاب يهزأ منه، واعتبر ذلك خروجاً على عاداتهم وتقاليدهم ، لأنه يسأل عن امرأة ، فغضب غضباً شديداً وقال "لولا أنك ضيف كنت طختك عيارين" .

ولكن هذا النوع من النزاعات قليل الانتشار ، وربما يرجع ذلك إلى فكرة إعادة إنتاج الثقافة ، التي تغرس مظاهر السلوك التي تعمل على احترام الأعراف، وإعادة إنتاجها بكافة الصور الممكنة .

وربما يكون غرس مظاهر السلوك هذه في الذهن بشكل عمدي ومقصود في كثير من الأحيان ، وليست بشكل تلقائي ، وذلك لإعادة إنتاج ثقافة فرعية خاصة بهذه القبيلة دون غيرها من القبائل والعائلات الأخرى .

فالكبار يخبرون الصغار بالأحداث الماضية ويضربون لهم الأمثال على عراقة الأصل ، والشجاعة ، ومن الممكن توريث كراهية الهوارة لبعض العائلات والقبائل الأخرى للأبناء .

ولكن من الممكن أن تقل حدة هذا السبب وشدته في حدوث النزاع ، إذا انتقل الفرد من القرية إلى المدينة مثلاً ، حيث تقل سلطة العادات والتقاليد ، ويقل تحكمها في سلوك الفرد.

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه دوركايم في أن التقاليد تصبح قوية إذا بقي الإنسان في ذات المكان الذي تربى فيه لأنه يظل باقياً مع نفس الأشخاص الذين يعرفونه، والذين يخضع سلوكه لهم ، بينما يختلف الموقف إذا انتقل الإنسان إلى بيئة جديدة ، حقيقة أنه سوف يجد هناك من هم أكبر منه سناً ، ولكنهم مختلفون عن هؤلاء الذين أطاعهم في طفولته (١).

٥- أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك ارتباطاً بين مواسم الري والحصاد، والانتخابات وبين حدوث النزاعات .

ويمكن تفسير ذلك في ضوء حقيقتين ، الحقيقة الأولى وهي أن مجتمع الدراسة هو مجتمع زراعي في المقام الأول ، ويقوم اقتصاده على النشاط الزراعي ، ولذلك ترتبط معظم النزاعات بالأراضي الزراعية سواء في موسم الحصاد أو موسم الزراعة أو أثناء الري والحقيقة الثانية وهي أن مجتمع الدراسة مجتمع قبلي يقوم على العصبية القبلية ، وهو ما يجعل النزاعات ترتبط غالباً بالانتخابات ، وخاصة انتخابات مجلسي الشعب والشورى . وتستفك هذه الدراسة مع دراسة مصطفى مرتضى من حيث التوصل إلى أن هناك علاقة بين التكتلات القبلية ، وبناء القوة ، وبين الاستحواذ على السلطة المتمثلة في مجلسي الشعب والشورى .

٦- تعصب الشباب للقبيلة :

تؤكد الدراسة الميدانية أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث النزاع أو تصاعد موقف النزاع ، أن يكون الشباب هم أطراف النزاع أو مشاركون في النزاع ، وربما يرجع ذلك وفقاً لما ذهبت إليه حالات الدراسة إلى تعصب الشباب ، وعدم تربيتهم في الأمر ، وعدم تفكيرهم في عواقب الأمور ، أو ربما يرجع إلى تعصبهم لقبيلتهم أو الفرع الذي ينتمون إليه.

١ - لمزيد من التفاصيل حول رأي دوركايم في هذا الموضوع أنظر : علي ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة - مصدر سابق ص

و كل هذه التفسيرات التي تبرر موقف الشباب من النزاع ، وكيفية تدخلهم لتصاعد موقف النزاع ، تطرح مجموعة من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات وتفسيرات، وهي :

لماذا يتعصب الشباب ضد القبائل أو حتى الفروع الأخرى؟

ولماذا هو قادر على تصعيد موقف النزاع وزيادة التوتر؟

وهل يلعب كبار السن دوراً في تهور الشباب؟

ربما يكون تهور الشباب وتعصبه ناتج عن طبيعة المرحلة العمرية التي يمر بها ، وهي مرحلة الشباب التي تتميز بالصحة ، والغفوان ، ويوضح ذلك قول أحد الإخباريين "يبقى مش شايف حد قدامه" ، أو ربما يرجع ذلك إلى طبيعة النزاع ذاته وخاصة إذا كان أحد أطراف النزاع من كبار السن والآخر أصغر منه ، فيرى الشباب في ذلك إهانة وعاراً عليهم . ومن ثم فيرون أن الرد على هذا الشخص صغير السن (مقارنة بالآخر) واجباً عليهم، ولذلك يحتدم النزاع ، ويشتد ويتطور إلى الضرب ، بدلاً من مجرد الألفاظ ، يقول أحد الوسطاء "الشباب متهور، وبيكبر الموضوع" .

أو ربما يعود ذلك إلى تحريض من كبار السن ، سواء أثناء النزاع ، أو بعد انتهاء النزاع ويمكن ملاحظة ذلك في كثير من النزاعات ، فمثلاً أثناء النزاع يقول كبار السن للشباب "اضربوه ابن الواطي ده" ، أو "موتوه خالص" ، أو "علموه الأدب" .

أما بعد انتهاء النزاع يتغير شكل التحريض إلى تأنيب وتحريض على الأخذ بالثأر سواء بالترغيب في الأخذ بالثأر، أو في الترهيب من عدم الأخذ به ، ولا نغني هنا بالأخذ بالثأر فقط في حالات القتل ، ولكن قد يكون الأخذ بالثأر "ولو في ضربه قلم على الوش" . أي على الوجه وترتبط كل التفسيرات سابقة الذكر بالتنشئة الاجتماعية ، وإعادة إنتاج الثقافة التي يكتسبها الشباب من المجتمع الذي يعيشون فيه ، وفقاً للعادات والتقاليد والموروثات الشعبية السائدة من حول هؤلاء الشباب ، وربما يرتبط كل ذلك بالعلاقة الجدلية بين الفرد والثقافة والمجتمع.

كما أوضحت الدراسة الميدانية أن معظم النزاعات القبلية تقع بين ثلاثة قبائل ، وهي الهوارة ، والعرب ، والأشراف، وأحياناً أخرى بين طرفين هما الهوارة والفلاحين .

التساؤل الثالث : ما هو الأسلوب المفضل في فض المنازعات لدى الهوارة؟

اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن الأسلوب العرفي هو الأسلوب المفضل لفض المنازعات لدى قبيلة هواراة في صعيد مصر ، و تقدم حالات الدراسة تبريرات لتفضيلهم لهذا الأسلوب في فض المنازعات تتمثل في أقوالهم الآتية : "لو رحنا للحكومة هتقل قيمتنا" ، "يوم الحكومة بسنة" ، "اللي نعرفه أحسن من اللي ما نعرفهوش" ، "المحاكم مصاريفها كتيرة" "اللي تقدر تحله بإيدك أحسن من اللي تحله بأسنانك" .

ربما تعبر هذه العبارات عن تفسيرات تبدو منطقية بعض الشيء ، ولو من وجهة نظر المبحوثين أنفسهم في تفسير لجوء هؤلاء الأفراد إلى الأسلوب العرفي في فض المنازعات ويرجع ذلك إلى المعاملة السهلة التي يلاحظها الأفراد من رجال الشرطة ، ويعتبرون أن هذه مهانة هم في غنى عنها .

ويجب على الفرد ألا يعرض نفسه لمثل هذه المهانة - إلا إذا كان مجبراً على ذلك - هذا بالإضافة إلى سهولة إجراءات الأساليب العرفية ، وقلة مصاريفها والوقت الذي تستغرقه مقارنة بالأسلوب الرسمي الذي يتصف بتعقيد إجراءاته ، وطول الوقت الذي يستغرقه وكثرة نفقاته ويقول أحد الأفراد المتنازعين معبراً عن ذلك "يعني مينة وخربان ديار" .

وربما يرجع تفضيل الهوارة للأسلوب غير الرسمي في فض المنازعات إلى رغبتهم في الحفاظ على هيبتهم ، ومكانتهم بين العائلات والقبائل الأخرى ، وتقديراً لكبار هذه القبيلة ومشايخها واحتراماً لهم ، وتعزيزاً للتضامن الاجتماعي بين أفرادها ، وعدم تشعب الكراهية بين فروعها ، وأبنائها ، وعدم إعطاء فرصة للغرباء للتدخل في شئونهم وخصوصياتهم .

أضف إلى ذلك معرفة أفراد المجتمع للوسطاء ، أو من يحكمون بينهم ، مما يشعرهم بالأمان والطمأنينة ، وتلعب "المندرة" ، أو ما تعرف أحياناً "بالمضيضة" .

وأحياناً أخرى "بالدوار" دوراً هاماً في فض المنازعات بالطرق غير الرسمية (العرفية) حيث تعتبر هي المكان الذي يلتقي فيه جميع الأطراف لمناقشة موضوع النزاع ، والتوصل إلى حل "إلى حد ما" يرضي جميع الأطراف المعنية .

ومن الأسباب التي تجعل الهوارة يفضلون فض منازعاتهم بالطرق العرفية ، العلاقات الأولية أو ما يطلق عليها علاقات الوجه للوجه ، وصلات القرابة ، وعلى حد قولهم "الناس قريبة" ، و "الدم ما يبقاش ميه" ، و "الدم عمره ما يبقى ميه" ، و "الناس في وش بعض" ، "اللي ما لوش كبير يشتريله كبير" ، و "اللي ما يسمعش كلام كبيره يا تعاتيره" .

كل هذه العبارات والتي تعتبر أمثال شعبية تعبر عن حقيقة العلاقات المباشرة في قرى صعيد مصر .

وتتفق هذه النتائج مع النتائج التي توصلت إليها معظم الدراسات السابقة من حيث التأكيد على تفضيل الأفراد للأساليب العرفية لفض المنازعات .

و اتفقت هذه الدراسة مع دراسة أشرف طلبة في التأكيد على أن المتنازعين يفضلون اللجوء إلى الأساليب العرفية في فض منازعاتهم .

واتفقت مع دراسة سمير نعيم "القانون وأساليب حل النزاع" في التأكيد على أن معظم النزاعات يتم حلها عن طريق التفاوض والوساطة ، واتفقت مع دراسة عزة صيام في التأكيد على ثقة الأفراد في المجالس العرفية والقائمين عليها ، واتفقت مع دراسة روضة إمام في أن إجراءات المحاكمة العرفية أسرع من اللجوء للقضاء الرسمي.

التساؤل الرابع : ما هي صفات قضاة المجالس العرفية؟ وما هي خطوات انعقاد المجلس العرفي؟

أكدت الدراسة الميدانية أن هناك مجموعة من الصفات التي يجب توافرها في الوسطاء أو ما يمكن أن نطلق عليهم "مجازاً" القضاة العرفيين وهذه الصفات هي :

١. أن يكون هوارى أصيل : بمعنى أن يكون والده هوارى ، وأمه أيضاً من الهوارة (ما يكونش خاله فلاح) هذه العبارة تحمل في طياتها كثيراً من المعاني الكامنة . ولعل ذلك يظهر واضحاً في التساؤل التالي لماذا يشترط "ما يكونش خاله فلاح" ؟ والإجابة على هذا التساؤل هي أن عادات الهوارة في الوقت الذي تحظر فيه زواج الفتاه من غير الهوارى ، فهي تبيح زواج الولد من أي فتاه ، ولكن على الرغم من ذلك فهي تضع قيوداً ، وعراقيل لكي لا تترك الحبل على الغارب ، فيكثر الزواج من الخارج وتختلط الأنساب ، ومن هنا كانت النظرة إلى الابن الذي تنتمي أمه لغير الهوارة على أنه ليس هوارى أصيل "لأن خاله فلاح" .

٢. أن يكون مشهوداً له بالصدق والأمانة وحسن الخلق :

وتؤكد حالات الدراسة ذلك بقولهم "يكون راجل زين أمين" ، "مايمش عن الحق مع أي حد" .

٣. أن يكون أبناؤه على خلق طيب :

تؤكد حالات الدراسة أن الرجل الذي يتدخل لفض المنازعات يجب أن يتمتع أبناؤه بخلق حسن وسط الناس .

وربما يرجع ذلك إلى نظرة الآخرين إلى هذا الرجل وأبناؤه ، على أساس أن الإنسان الذي لا يستطيع أن يربي أبناؤه تربية حسنة ، لا يمكنه أن يحكم بين الناس ويتضح ذلك في قول أحد حالات النزاع "اللي ما يحكمش على ولاده ما يحكمش علينا" .

٤- أن يكون على درجة من الثراء :

ربما يرجع هذا الشرط إلى طبيعة الأسلوب العرفي في فض المنازعات ، فمن الممكن أن ينفق الوسيط بعض المال من ماله الخاص ، أو على الأقل يكون ضامناً لأحد أطراف النزاع ، فإذا لم يكن يمتلك قدرأ من الثراء لا يمكن أن يثق فيه الناس وفي ضمانته .

يقول أحد حالات الدراسة "لازم يبقى غني علشان يدفع من جيبه لو لازم الأمر"

٥- أن يكون ملماً بقواعد العرف ولديه القدرة على التأثير والإقناع :

أكدت الدراسة الميدانية أن الوسيط أو القائم بالصلح يجب أن يكون ملماً بالعرف ولم يسبق له الخروج عن العادات والتقاليد ولديه القدرة على إقناع الآخرين.

يقول أحد الوسطاء "يكون راجل مقتع" ، ويضيف آخر "يكون ليه كلمة وسط الناس" ، ويضيف أحد الإخباريين "راجل ليه وضعه" ، ويذكر آخر "راجل شخصيته قوية" ، و "ما يخفش من حد" ويقول أحد المتنازعين "الناس تحترمه وتعمله حساب"

و أكدت الدراسة الميدانية أن انعقاد المجلس العرفي يمر بمجموعة من الخطوات والإجراءات التي تختلف ، وفقاً لطبيعة النزاع وأسبابه ، والأطراف المتنازعة ، فإذا كان موضوع النزاع بسيطاً ، وأسبابه بسيطة ، والأطراف المتنازعة أقارب ، فهذا بطبيعة الحال يجعل إجراءات انعقاد المجلس العرفي تختلف عن نزاع بين قبيلتين ينتج عنها ثار .
أو قتل أحد الأطراف .

ولكن بصفة عامة هناك مجموعة من الخطوات استطاعت الدراسة الميدانية أن ترصدها على النحو التالي :-

أولاً : وقوع نزاع بين طرفين أو أكثر.

ثانياً : يعلم أحد المشايخ ، أو الأعيان ، أو الوسطاء ، بالنزاع عن طريق أحد الجيران ، أو أحد أطراف النزاع ، أو ترسل إليه إحدى الجهات الرسمية مثل الشرطة .

ثالثاً : يذهب الوسيط إلى أطراف النزاع ، أو يرسل إليهم لعقد جلسة صلح .

رابعاً : يدعو الوسيط مجموعة من الوسطاء ، والأعيان أو يتطوع بعضهم في الغالب لحضور جلسة الصلح بين الأطراف المتنازعة ، ويحدد موعد ومكان جلسة الصلح .

خامساً : تنعقد الجلسة العرفية في حضور كل الأطراف المعنية ويستمع الوسطاء للأطراف المتنازعة .

سادساً : يقترح الوسطاء مجموعة من الحلول للتوصل إلى قرار نهائي لفض هذا النزاع .
سابعاً : في بعض حالات النزاع (مثل الميراث أو الثأر) يتم التوقيع على ما يسمى بمحضر الصلح والذي يوضح ما اتفق عليه الطرفان في حضور الوسطاء ، وربما يتم التوقيع على شيكات أو إيصالات أمانة لضمان الالتزام بهذا الصلح ، وفي بعض الحالات الأخرى (مثل النزاع على الري أو حدود الأراضي الزراعية) يكتفي أعضاء لجنة الصلح بوعده شفوي بانتهاء النزاع القائم

التساؤل الخامس : هل هناك علاقة بين الأسلوب العرفي والأسلوب الرسمي لفض المنازعات ؟

يتمثل الأسلوب الرسمي لفض المنازعات فيما تقوم به الأجهزة الرسمية مثل الشرطة والنيابة ، والمحاكم ، من إجراءات رسمية لفض المنازعات ، وتلعب الشرطة دوراً لا يمكن إنكاره في فض المنازعات .

ومن الملاحظ أن الشرطة - في كثير من الأماكن - تحترم أعراف القبائل والعائلات الكبرى مثل الهوارة ، حيث يتم التنسيق مع كبار أفرادها لتسوية النزاعات .

وبداية يجب الإشارة إلى أن الأسلوب الرسمي لفض المنازعات يوجد جنباً إلى جنب مع العرف ، وذلك لانتشار مراكز وأقسام ونقط الشرطة في مختلف الأماكن . وعلى الرغم من تفضيل الهوارة اللجوء إلى العرف لفض منازعاتهم في كثير من الأحيان، إلا أن هذا لا يمنع من لجوءهم إلى الطرق الرسمية، وخاصة إذا كانت نزاعات خارجية، أو إذا فشلت الطرق العرفية في تسوية النزاع ، أو إذا كانت طبيعة النزاع تتطلب ذلك .

فمثلاً إذا كان النزاع بين الهوارة والعرب ، أو حدثت جريمة قتل ، أو شروع في قتل ، أو إصابات خطيرة ، فكل ذلك يتطلب تدخل الشرطة والأجهزة الرسمية لحسم الموقف .

ويبدأ الأسلوب الرسمي لفض المنازعات بلجوء أحد أطراف النزاع أو كليهما إلى الشرطة وتحرير محضر بالواقعة ، واستدعاء الطرف الآخر لسماع أقواله ، ثم عرضهم على النيابة ، ثم تحديد موعد للمثول أمام القضاء ثم صدور حكم .

و أثناء ذلك تفتح الأجهزة الرسمية باباً للطرق العرفية للتدخل وخاصةً إذا كان النزاع بسيطاً ولا يمثل خطراً على الأمن العام للمنطقة ، حيث يتم استدعاء العمدة أو مشايخ الحمص الواقع في نطاقهم النزاع ، ويعرض عليهم إمكانية التسوية العرفية للنزاع القائم ، ويحدد موعد ، ومكان المجلس العرفي ، ويتم انعقاده وتحرير محضر عرفي بذلك لتقديمه للأجهزة الرسمية لإنهاء النزاع .

و اللجوء للشرطة كما يتضح من نتائج الدراسة الميدانية يكون غير مرغوب فيه في كثير من الأحيان .

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة أشرف طلبة في التأكيد على العلاقة بين الأساليب العرفية والمؤسسات الرسمية في فض المنازعات .

و تختلف هذه الدراسة عن دراسة أشرف طلبة في درجة التعاون ، حيث تؤكد نتائج دراسته أن هناك تعاون شبه تام بين المجلس العرفي والمؤسسات الرسمية ، بينما تؤكد الدراسة الحالية أن هذا التعاون لا يحدث إلا إذا كانت طبيعة النزاع تتطلب ذلك .

مراجع الدراسة

المراجع العربية:

- أولاً: المعاجم والموسوعات :
- ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:
- ثالثاً: الدوريات:
- رابعاً: الرسائل الجامعية:
- خامساً: المؤتمرات والندوات :
- المراجع الأجنبية:

مراجع الدراسة

المراجع العربية:

أولاً: المعاجم والموسوعات :

- ١- إبراهيم عثمان : مقدمة في علم الاجتماع - الطبعة العربية الأولى - الإصدار الأول - دار الشروق - عمان - الأردن ١٩٩٩ م .
 - ٢- أبي العباس أحمد القلقشندي : نهاية الإرب في معرفة أنساب العرب ، تحقيق إبراهيم الابياري ١٩٥٩ م ، العربية للطباعة والنشر .
 - ٣- المعجم العربي للعلوم الاجتماعية - المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق - القاهرة - ١٩٩٤ م
 - ٤- جورديون مارشال : موسوعة علم الاجتماع - ترجمة محمد محي الدين وآخرون - المجلس الأعلى للثقافة - المشروع القومي للترجمة - مج ٣ ، القاهرة ٢٠٠١ م .
 - ٥- دينكن ميتشل : معجم علم الاجتماع - ترجمة إحسان محمد الحسن - دار الطليعة - بيروت - د. ت.
 - ٦- عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع - المكتب الجامعي الحديث - الإسكندرية - ط ٣ ١٩٩٨ م
 - ٧- عمر رضا حكالة : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة - الجزء الثالث
 - ٨- معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها ، الإدارة العامة للشئون الاجتماعية - الأمانة العامة، إدارة العمل الاجتماعي - القاهرة - د. ت .
 - ٩- موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب ، معجم أسماء العرب ، مجلد ٢ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩١ م
 - ١٠- موسوعة وصف مصر : الجزء الثاني ، العرب في ريف مصر وصحراواتها ، تأليف علماء الحملة الفرنسية ، ترجمة زهير الشايب .
- ثانياً : الكتب العربية والمترجمة:
- ١١- أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي - مدخل لدراسة المجتمع - الجزء الثاني - الأنساق الطبعة الثالثة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٩ م.
 - ١٢- أحمد عصام الدين مليجي وآخرون : الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك في سيناء - المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية بالاشتراك مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ٢٠٠٢ .
 - ١٣- السيد الحسيني - مفاهيم علم الاجتماع - ١٩٨٦ م
 - ١٤- السيد علي شتا : التفاعل الاجتماعي ، والمنظور الظاهري، المكتبة المصرية ، الإسكندرية ٢٠٠٠ م.
 - ١٥- _____ : البناء الثقافي للمجتمع - الجزء الخامس - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ١٩٩٨ م .
 - ١٦- أنتوني جيدنز : قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمد محي الدين ، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة - ٢٠٠٠ م

- ١٧- بوتومور : تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق وتقديم محمد الجوهري وآخرون ، ط ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الرابع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١م
- ١٨- ت . س ، إليوت ، ملاحظات نحو تعريف الثقافة ، ترجمة شكري محمد عياد ، وزارة الثقافة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر د-ت.
- ١٩- جمال مجدي حسنين : دراسات اجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠.
- ٢٠- جورج ريتزر : رواد علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣م.
- ٢١- جوناثان تيرنر ، بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمد سعيد فرح ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ط٢ ، ٢٠٠٠ م .
- ٢٢- جيرم . ج . مانيس : تحليل المشكلات الاجتماعية ، ترجمة فتحي أبو العينين ، مكتبة زهراء الشرق ، ط١ - ١٩٨٩م.
- ٢٣- حسن البراوى ، المدخل لدراسة القانون (نظرية القانون) الطبعة الأولى ، القاهرة - د.ت.
- ٢٤- رمضان أبو السعود : المدخل إلى القانون ، بيروت ، الدار الجامعية ١٩٨٦م.
- ٢٥- سامية الساعاتي ، المرأة والمجتمع المعاصر ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٦م ، ص ٢٧٦.
- ٢٦- سلوى عبد الحميد الخطيب : نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مطبعة النيل ، القاهرة ٢٠٠٢م
- ٢٧- سمير كامل : المدخل للعلوم القانونية (نظرية القانون) ١٩٩٦ م
- ٢٨- سمير نعيم أحمد : المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، ط٥ ، ١٩٨٨م
- ٢٩- _____ : النظرية في علم الاجتماع ، دراسة نقدية ، دار المعارف ط٣ القاهرة ، ١٩٨٢م
- ٣٠- _____ : علم الاجتماع القانوني ، مكتبة أم القرى ، القاهرة ، ١٩٨٩ م
- ٣١- سيد حامد ، عليه حسن : أنثروبولوجيا مصر ، الجزء الثالث ١٩٩٥
- ٣١- عبد الحميد الحفناوى ، أحمد إبراهيم حسن : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، الدار الجامعية ، بيروت ١٩٩٢
- ٣٢- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٤م
- ٣٣- عبد الفتاح إبراهيم عبد النبي : تكنولوجيا الاتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق - العربي للنشر والتوزيع د.ت
- ٣٤- عبد الله محمد عبد الرحمن : علم الاجتماع القانوني ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ١٩٩٨
- ٣٥- عبد المجيد سيد منصور ، وزكريا الشربيني ، الأسرة على مشارف القرن (٢١) ، الطبعة الأولى القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٠ م
- ٣٦- علي عبد الرازق جلبي : الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع - دار المعرفة الجامعية

- ٣٨- على ليلة : البنائية الوظيفية في علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا ، المفاهيم والقضايا ، ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ٣٧٣
- ٣٩- _____ : النظرية الاجتماعية المعاصرة ، الأنساق الكلاسيكية ، المكتبة المصرية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤م
- ٤٠- _____ : ثقافة الشباب ، في : دراسات مصريه في علم الاجتماع ، الفصل الثالث عشر ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة القاهرة ٢٠٠٢ م
- ٤١- علي محمود إسلام الفار : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ط ٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤م.
- ٤٢- علي وهب : المجتمعات البشرية والأنماط المعيشية والسلوكية ، دار الفكر اللبناني ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٦
- ٤٣- غريب سيد أحمد : علم الاجتماع ودراسة المجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ، ١٩٩٩
- ٤٤- فاروق مصطفى إسماعيل : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، دراسة في النظم الاجتماعية لشعب كارنبى جنوب كردفان ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ، ١٩٨٧ م
- ٤٥- _____ : التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي ، دراسة أنثروبولوجية في منطقة امتداد مريوط ، دراسات في المجتمع المصري (٥) ، الهيئة المصرية للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٧٧ م
- ٤٦- _____ : العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية ، دراسة التكيف والتمثيل ، الطبعة الثالثة ، دار قطري بن الفجاءة ، قطر ، ١٩٧٦ م
- ٤٧- فاروق محمد العادلى : الأنثروبولوجيا ، مدخل اجتماعي وثقافي التكامل لإنتاج المواد الثقافية ، ١٩٩٧ م
- ٤٨- فهمي سليم غزوي وآخرون : المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٩٢م
- ٤٩- قبارى محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٨٢ م
- ٥٠- كامل عبد المالك عمر : القانون العرفي وأمن المجتمع القبلي ، بحث حق المواطن في الأمن ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ٢٠٠٠
- ٥١- مارفن هارس : الأنثروبولوجيا الثقافية ، ترجمة السيد أحمد حامد ، الجزء الأول ١٩٩٠ م
- ٥٢- محمد أبو زيد : علم الاجتماع القانوني ، الأسس والاتجاهات ، ط ٢ ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٩٢م
- ٥٣- محمد الجوهري : الأنثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقات عملية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الثالث والثلاثون ، دار المعارف ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٨٠ م
- ٥٤- _____ : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الحادي والعشرون ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية (د. ت)
- ٥٥- _____ : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، قضايا الموضوع والمنهج ، مطبعة العمرانية ، القاهرة ٢٠٠٣

- ٥٦- محمد رفعت الصباحي ، وآخرون : المبادئ العامة للقانون ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ م .
- ٥٧- محمد عباس إبراهيم : الثقافات الفرعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ م
- ٥٨- محمد علي سلامة : البناء الطبقي في الريف المصري بين التاريخ وعلم الاجتماع ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م
- ٥٩- محمد مصطفى الشعيبي : علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ م
- ٦٠- محمود أبو زيد : دراسات في المجتمع المصري : الشائعات والضبط الاجتماعي ، دراسة سوسيومترية في قرية مصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ .
- ٦١- _____ : علم الاجتماع القانوني ، الأسس والاتجاهات ، ط ٢ مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٩٢م
- ٦٢- محمود حمدي عبد الغني : تصنيف القضايا في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، دار نوار للطباعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٩م
- ٦٣- محمود سلام زناتي : نظم العرب القبلية ، الجزء الأول ، ط ١ ، ١٩٩٣ م
- ٦٤- محمود عبد الرحمن محمد : المدخل إلى القانون ، الجزء الأول ، نظرية القانون ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، د.ت .
- ٦٥- مريم أحمد مصطفى : دراسة في التحليل السوسيولوجي لتاريخ مصر الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠
- ٦٦- مصطفى النشار : في فلسفة الثقافة ، دار قباء ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ م
- ٦٧- مصطفى خلف عبد الجواد : قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٢
- ٦٨- معن خليل عمر : الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٨٣م .
- ٦٩- نويل تايمز : علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية ، ترجمة غريب سيد أحمد ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ، ١٩٩٧ م
- ٧٠- هشام علي صادق ، عكاشة محمد عبد العال : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، الدار الجامعية ١٩٨٨ م
- ٧١- هنية مفتاح القماطي ، الأخلاق والعرف ، منشورات جامعة قاربيونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١م .
- ٧٢- يحيى مرسى ، أصول علم الإنسان ، الجزء الثاني ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ٢٠٠٠ .

ثالثاً : الدوريات:

- ٧٣- إبان كريب : النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هيرماس ، ترجمه محمد حسين علوم، مراجعة محمد عصفور ، سلسلة عالم المعرفة عدد (٢٤٤) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أبريل ١٩٩٩م.
- ٧٤- أحمد زايد ، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات ، عالم المعرفة ، العدد ٣٢٦ ، الكويت ، أبريل ٢٠٠٦م.
- ٧٥- أشلي منتاغيو : البدائية ، ترجمة محمد عصفور ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٥٣) مايو ، ١٩٨٦ م
- ٧٦- دينيس لويد : فكرة القانون ، تعريب سليم الصويص ، عالم المعرفة ، الكويت ، نوفمبر، ١٩٨١م.
- ٧٧- زينب شاهين : الاتجاه الاثنوميثودولوجي في علم الاجتماع ، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنساني ، دار الفكر العربي ، العددان (٣٧،٣٨) معهد الإنماء العربي ، بيروت (يناير - مايو) ١٩٨٥م
- ٧٨- على عبد المنعم محمد مراد : القانون العرفي عند طوارق وقبائل أوباري بليبيا ، دراسة اثنوجرافية ، مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية العدد (٢٣) ، ديسمبر ، ١٩٩٥ م
- ٧٩- مايك فيزرستون : ثقافة العولمة (القومية و العولمة والحدثة) ترجمة عبد الوهاب علوب ، مكتبة الأسرة ، سلسلة الفكر ، القاهرة ، ٢٠٠٥م
- ٨٠- المجلة الجنائية القومية : المجلد السابع والثلاثون ، العددان الأول والثاني ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مارس ، يوليه ، ١٩٩٤ م .
- ٨١- محمد العسيري : وجهات نظر ، العدد الخامس والأربعون أكتوبر، ٢٠٠٢م.
- ٨٢- محمد فائق عبد الحميد، الرأي العام ووظيفته الضابطة في المجتمع ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية ، ع (١٠) ، جامعة الأزهر ١٩٩٢م.
- ٨٣- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، محافظة سوهاج
- ٨٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، محافظة قنا
- ٨٥- هدى زكريا : القوى الاجتماعية وصياغة القوانين ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، العدد السابع عشر ، أبريل ، ١٩٩٧م

رابعاً : الرسائل الجامعية:

- ٨٦- أسماء محمد عيد : العلاقة بين الضبط الاجتماعي غير الرسمي والعلاقات الاجتماعية ، دراسة ايكولوجية مقارنة بين الأحياء السكنية بالمدن الجديدة والأحياء الشعبية ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس ، ٢٠٠٥ م
- ٨٧- أشرف مصطفى طلبة : دور المجالس العرفية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، رسالة ماجستير ، قسم الدراسات الإنسانية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢

٨٨- رشاد محمد العليمى : القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ،

جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ م .

٨٩- روضة إمام عبد العزيز : العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤثرة فى وسائل فض المنازعات فى

المجتمعات التقليدية والبسيطة ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر ، كلية الدراسات الإنسانية ،

١ قسم الاجتماع ، ١٩٩٢ م

٩٠- سهير عادل محمد العطار : الأسرة كنظام للضبط الاجتماعى ، رسالة دكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية

البنات جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ م

٩١- صلاح أحمد هريدي : دور الصعيد فى مصر العثمانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب

جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٢ م

٩٢- مصطفى مرتضى على محمود : العصبية وبناء القوة فى قرية مصرية دراسة أنثروبولوجية فى إحدى

قرى مدينة الأقصر ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ١٩٩١

٣

٥- خامساً: المؤتمرات والندوات :

٩٢- عزة صيام : مشاركة كبار السن فى إدارة شئون القرية ، مع إشارة خاصة إلى أساليب حل النزاع .

مؤتمر القرية المصرية ، الواقع والمستقبل ، (١٠-١٢ أبريل ١٩٩٤ م) ، الجزء الثانى ، إشراف

٦ محمود عودة وآخرون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ١٩٩٦ م

٩٤- محمد السلكاوى : الجزاءات فى القانون العرفى لدى بدو شمال سيناء ، ورقة مقدمة لمؤتمر الإنسان

والمجتمع والثقافة فى شمال سيناء ، أعمال المؤتمر المنعقد فى العريش الفترة من (١٣ - ١٦) أكتوبر

١٩٩٠ م إشراف وتقديم ، أحمد أبو زيد / تحرير / تغريد شرارة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية

والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ م

٩٥- نادرة وهدان : القضاء العرفى ودوره فى تدعيم رسالة الأمن ، دراسة تقويمية لبعض جوانب لتنمية

فى مجتمع شمال سيناء : معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥٦٤ ، القاهرة ،

يوليو، ١٩٩٣ م

- 96- Ales Andro Durant: Linguistic Anthropology – The Press Syndicate of The University of Cambridge – First Published 1997
- 97- Antony Giddens , Sociology , Second Edition , Camberedge ,1993
- 98- Au : - Okereafoezeke –Nonso T1 : - The relationship Between Informal and formal Strategies of Social Control : An Analysis of The COM temporary Methods of Dispute Processing Among The Igbos of Nigeria
- 99- Bizanz John and others: Modern Society - practical - Network -1975 -
- 100-Bryans- Turner – The Black Well Companion to Social Theory Black Weal- Oxford & Cambridge- USA - 1996
- 101-Charlotte Seymour -Smith - Macmillan Dictionary of Anthropology - Macmillan Reference Books 1992.
- 102-Cultural Evolutionary Theory and Informal Social Control Institutions - University of California Davis - 2002 in Dissertation Abstracts 2001 - 2004
- 103-Daniel G. Bates – Culture Anthropology – Third Edition – Mograw – Hill Publishing – Company- New York –1990
- 104- David bobenoe: Sociology – prentice- Hall ,inc., Englewood cliffs, New Jersey – 1997
- 105-David Popenoe “Sociology” prentice-Hall-3Ed-Newjersey -1971-p-571
- 106-Doyle Boul Johansson. Sociological theory – New York wilily – 1998
- 107-Gerhard Lensski – and others – Human societies –An introduction to macro Sociology – 1995–464
- 108- Gerome.G.manis, Analyzing - Social problems ,Praeger Publishers , New York 1976
- 109- Henry Pratt Fairchild – Dictionary of Sociology – and Related Sciences – New Jersey – 1984
- 110-Julius Gould - William –Iokoolbo Dictionary of Social Sciences – tailstock publications – London – 1964
- 111-Marshal, Gordon – Oxford Dictionary of Sociology. Oxford University press ,1998
- 112-Mike O'Donnell: Introduction to Sociology.4th ed. Nelson, Surrey ,U.K. ,1997
- 113-Murdock, George Peter: Social Structure, the free press New York, Collier – Macmillan ltd., London, 1965 .
- 114-Overview of Social Control Theories
<http://www.hewett.norfolk.sch.uk/curric/soc/crime/s-contro.htm>
- 115-Rodney Stark: Sociology – Wads Worth – California – 4Ed – 1992 Anthony Giddens, Sociology– Second Edition .Cambridge 1993
- 116-Sn: Indiana - University - of - Pennsylvania (0318) - No: AA 19638581 in Dissertation Abstracts 1992 - 1996 .
- 117-Tomas Ford – Dictionary of Modern Sociology – New Jersey -1974

الملاحق

ملحق (١): خاص بدليل المقابلة المتعمقة.

ملحق (٢): خاص بصور لجلسات عرقية في فض المنازعات.

ملحق (٣): وثائق عن نسب الهوارة.

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم الاجتماع

دليل مقابلة متعمقة لدراسة
أسباب النزاع وأساليب فض
النزاع
لدى قبيلة الهوارة فى صعيد مصر

إعداد الباحث
الفنجرى أحمد محمد محمد

تحت إشراف
أ. د. / ثروت إسحق عبد الملك
أستاذ علم الاجتماع
بكلية الآداب جامعة عين شمس

ملحوظة جميع البيانات المعطاه لهذا الدليل سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمى فقط

أولاً : - البيانات الشخصية

- ١ - السن ()
- ٢ - الحالة الاجتماعية ()
- ٣ - الحالة التعليمية ()
- ٤ - محل الإقامة ()

ثانياً : -

تاريخ حياته ومعتقداته التي يرثها عن القبيلة من حيث الاعتزاز بالنسب والزواج الداخلي ، وتوريث هذه المعتقدات للأبناء ومدى إقتناعه بهذه المعتقدات ، وحججه في ذلك ، الفترة التي قضاها كقاضى عرفى (للقضاء العرفيين فقط) وكيف تم اختياره .

ثالثاً : -

التحدث عن القبيلة وفروعها ومشايخها ، وأكثر الأماكن التي يتركزون فيها .

رابعاً : -

النزاعات التي شاهدها في المنطقة التي يعيش فيها من حيث : -

(أ) - أشكال النزاع : -

هل هو نزاع أسرى (أى داخل الأسرة ، كان يكون بين الزوج وزوجته ، أو بين الأخوة إلخ)
أم هو نزاع عائلى (أى بين شخصين أو أكثر ينتميان أو ينتمون إلى قبيلة الهوارة)
أم هو نزاع قبلى (أى بين شخصين أو أكثر ينتمى أحد الأطراف إلى قبيلة الهوارة ، وينتمى الطرف الآخر إلى قبيلة أخرى) .

ومن خلال الحديث عن أشكال النزاع يمكننا ان نوضح ما يلى : -

** - أطراف النزاع : -

من حيث درجة القرابة (قرابة كل منهما للآخر ، ودرجة تعظيم كل منهما ، والحالة الاقتصادية لكل منهما)

(ب) - زمن ومكان النزاع : -

ويقصد به متى وأين وقع النزاع ، ويذكر وقت وقوع النزاع ، وهل ارتبط ذلك بموسم معين مثل مواسم الحصاد أو الرى إلخ ؛ أو ارتبط ذلك بحادثة معينة مثل زواج ، أو طلاق ، أو وفاة إلخ
(ويذكر مكان وقوع النزاع ، فى المنزل ، فى الحقل ، فى الشارع مع تحديد المراحل الزمنية لتجديد النزاع وإستمراريته أو انتهائه)

(ج) - أسباب النزاع : -

ويقصد بذلك الإجابة على السؤال الآتى : -

لماذا نشأ هذا النزاع ؟

ويحدد إذا ما كان سبب النزاع مرتبط بالعبادات والتقاليد والموروث الثقافى ، أم انه مرتبط بأشياء مادية مثل الميراث والممتلكات ، إلخ .

(د) - تصاعد موقف النزاع :-

ويتم وصف ذلك عن طريق الإجابة على التساؤلات الآتية :-
كيف بدا هذا النزاع ؟ ثم كيف تطور ؟ وهل تدخلت أطراف أخرى لتطوير هذا النزاع ؟ وكيف انتهى هذا النزاع ؟ وهل هو انتهى بالفعل أم انه مازال قائماً ؟

(م) كيفية فض هذا النزاع :-

هل تم فض النزاع بالطرق التقليدية (عن طريق تدخل كبار السن أو

ذوى المكانة)

أم بالطرق الرسمية (مثل الشرطة والمحاكم)

* فى حالة فض النزاع بالطرق التقليدية يجب توضيح اسباب اللجوء لهذه الطرق التقليدية ، واسباب تفضيلها ؛ وكيف تم الحل بهذه الطرق التقليدية .

** وفى حالة فض النزاع بالطرق الرسمية ، يجب توضيح أسباب اللجوء لهذه الطرق الرسمية ، وكيفية الوصول إلى حل هذا النزاع ، وهل سبق ذلك محاولات لفض هذا النزاع بطرق غير رسمية وإن وجدت تذكر ويذكر سبب فشلها فى فض هذا النزاع .

خامساً :-

طرق فض النزاع :-

(ا) :- هل تختلف طرق فض النزاع فى حالة أن يكون أطراف النزاع من قبيلة الهوارة ، عنها فى حالة أن يكون احد أبناء الهوارة طرف فى النزاع ، وأحد أبناء القبائل الأخرى طرف ثان فى النزاع .

(ب) ما هى أنواع النزاعات التى تصل إلى التوجه الرسمى (الشرطة ، والمحاكم) وكيف يتم الإبلاغ عنها وهل يتم فيها اللجوء إلى القانون العرفى أم لا ؛ وأسباب ذلك .

(ج) هل يفضل الناس اللجوء إلى القانون الرسمى ، أم يفضلون اللجوء إلى القانون العرفى فى فض نزاعاتهم ، وما هى أسباب التفضيل فى كلتا الحالتين .

(د) هل يلجأ أفراد قبيلة الهوارة إلى احد المشايخ من قبائل أخرى للتدخل لفض النزاع ؛ وأسباب ذلك إن وجد ، وأسباب عدم اللجوء إن لم يوجد .

سادساً :-

المجالس العرفية وكيفية انعقادها :-

١- طريقة انعقاد المجلس العرفى :-

ونوضح هنا من الذى يدعو لانعقاد مجلس عرفى ، وما هى إجراءات انعقاد المجلس العرفى ، ومتى ينعقد هذا المجلس ، وأين ينعقد .

٢- تشكيل المجلس العرفي :-

من حيث خصائص الأفراد الممثلين لهذا المجلس ، وهل جميعهم من الهوارة ، أم من قبائل وعائلات مختلفة ، وكيفية التدخل لفض النزاع ، ومن الذي يختار هؤلاء الأشخاص ، ومدى رضا الأطراف المتنازعة على تدخلهم ، وإذا رفض أحد الأطراف أحد هؤلاء الأشخاص ماذا يحدث ، وهل هناك طبيعة تطوعية في تشكيل المجلس العرفي ، كان يتطوع أحد الأشخاص لفض النزاع ؛

٣- ما هي الفترة بين انعقاد المجلس وبين حل النزاع وهل ينجح المجلس العرفي في فض كل النزاعات التي ينظر فيها ؟ وفي حالة فشل المجلس العرفي في فض النزاع ماذا يحدث ؟ وهل هناك علاقة بين السلطة الرسمية ، والسلطة التقليدية ، وما هي هذه القضايا إن وجدت ، وما هي المنازعات التي يتدخل المشايخ والوسطاء لحلها .

٤ - ما هي الأحكام التي يمكن أن تصدر عن المجلس العرفي في النزاعات المختلفة ، ومدى الالتزام بتطبيق وتنفيذ هذه الأحكام ؟ وما هي الإجراءات التي تتخذ لإجبار الأطراف المتنازعة على تنفيذ هذه الأحكام .

٥ - الإجراءات التفصيلية في النزاعات المختلفة مثل الحلف على المصحف ، أو الذهاب إلى البشعة ، إلخ وكيف تعرض المشكلة ومن الذي يتولى عرضها على المجلس العرفي .

٦ - هل ينتهي النزاع بانتهاء المجلس العرفي من الصلح ، وفي حالات القتل ، هل يؤخذ بالشار بعد الصلح والتراضي وأسباب ذلك ، وهل ظهرت أشكال حديثة للنزاع لم تكن موجودة قديماً ، وأسباب ذلك إن وجدت وكيفية حلها .

٧- هل يورث مشايخ القبيلة وأفراد مجالس الصلح هذه المكانة لأبنائهم ، أم لا ، وأسباب ذلك .

رؤية مستقبلية :-

١- رؤية الأفراد للعادات والتقاليد السائدة داخل قبليتهم .

٢ - كيف يورث الآباء أبنائهم تقاليد القبيلة .

٣ - نظرة مشايخ القبيلة لمستقبل القانون العرفي

ومستقبل عادات وتقاليد القبيلة

٤ - نظرة الشباب لمستقبل القانون العرفي

ومستقبل عادات وتقاليد القبيلة

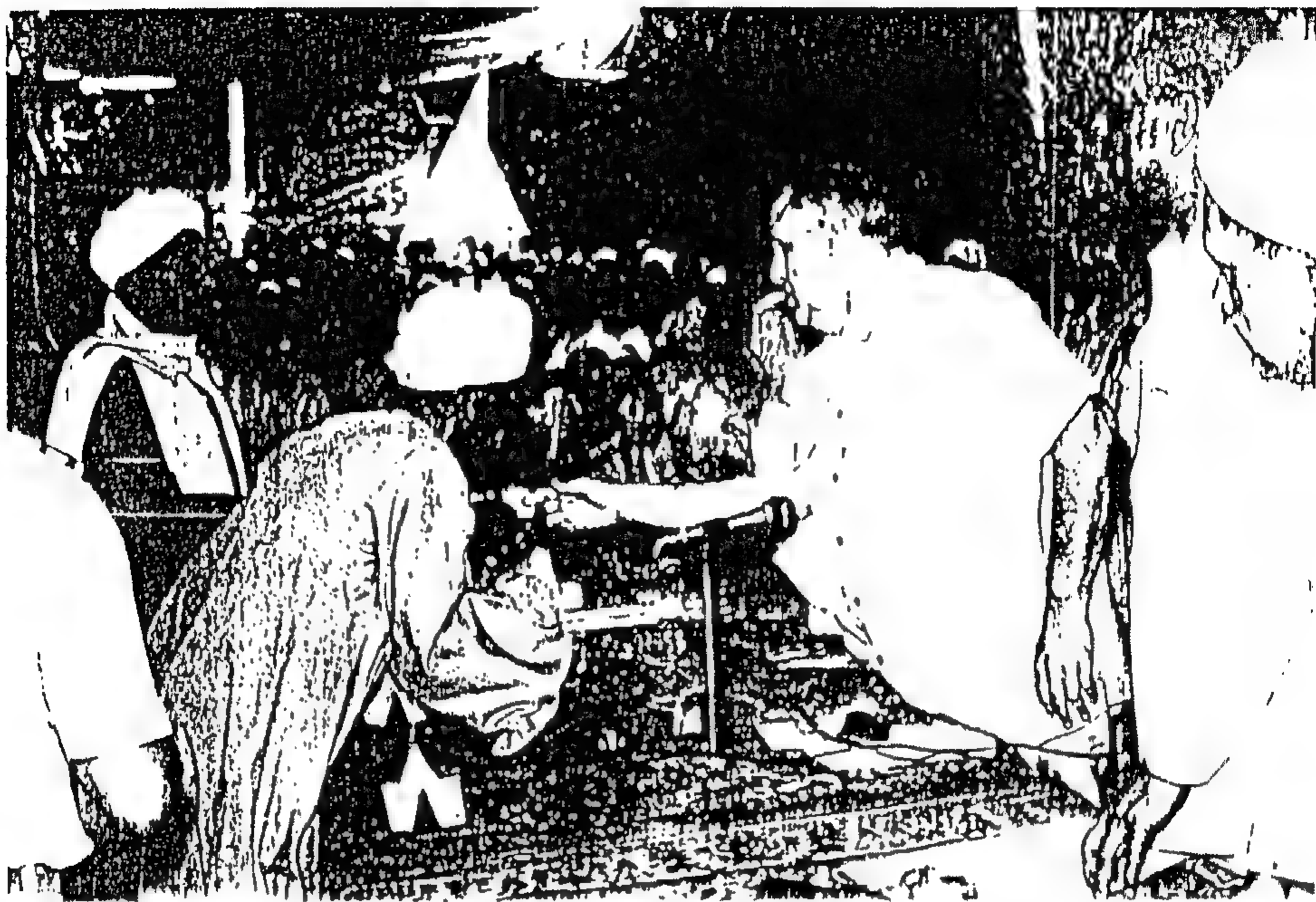
٥ - هل هناك قوانين عرفية ثابتة داخل القبيلة يمكن

توريثها للأجيال القادمة في المستقبل .

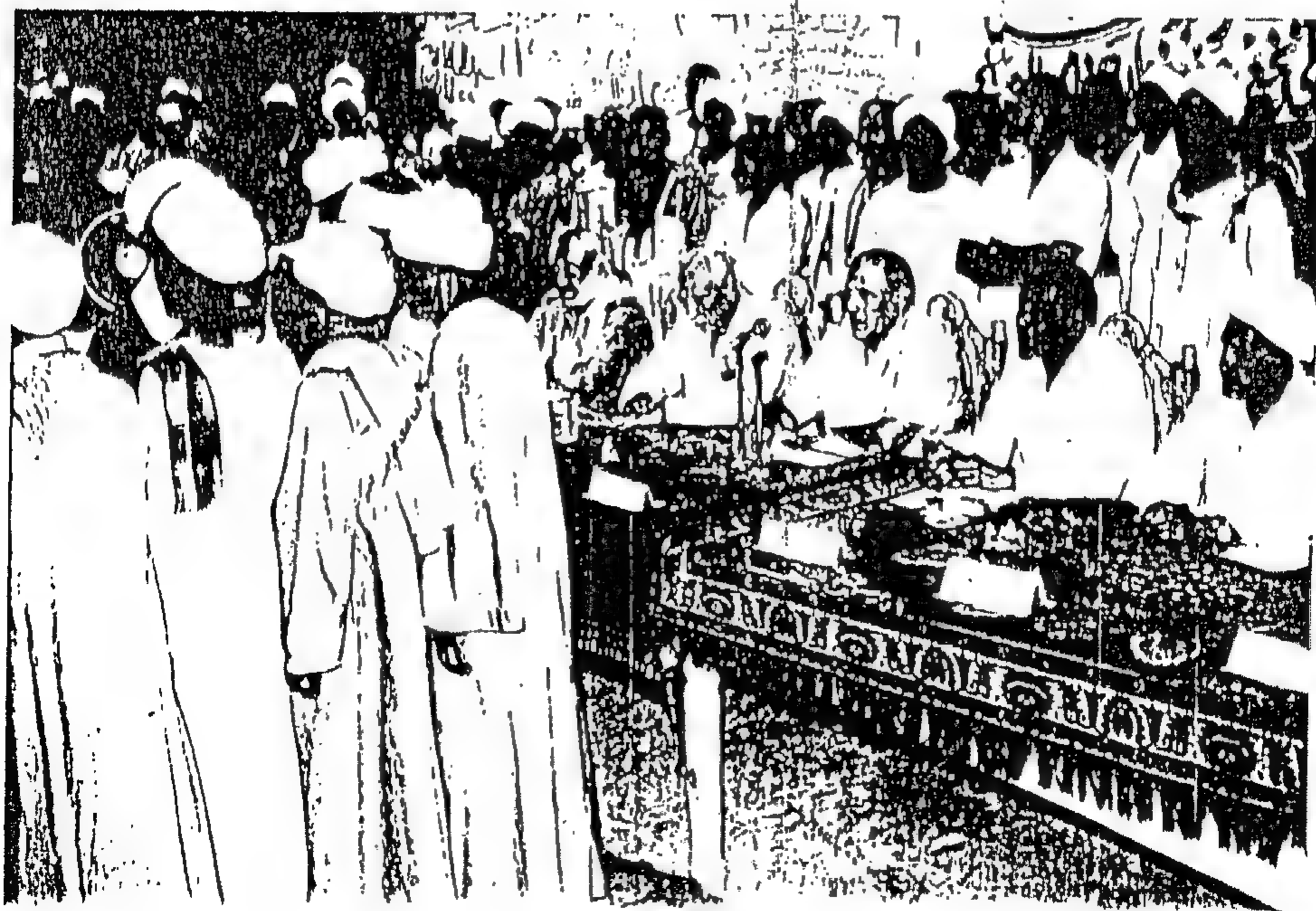
٦ - رؤية الأفراد لأسباب النزاع وهل تختلف من وقت

لآخر وهل من الممكن أن تختلف في المستقبل .

والله ولي التوفيق ؛



صلح دشنا





صلح الحجيرات



صورة لصلح عرفى في سواقفنا
نقلنا عن مركز العلوم ما جاء ودعم اتحاد
القرار ٢١٣

ملحق رقم (٣)

وثائق عن نسب الهوارة .

وثيقة رقم (١) عن نسب الهوارة لأسرة الرسول ﷺ فى عام ١١٠٢هـ / ١٦٩٥م^١ .
بالمحكمة الشرعية المطهرة المرضية ببندر القصير الشامى حرره إليه أبو بكر عمره الله تعالى بذكره بين يدى الواضع خطه وحتمه فيه باسمه أعلاه لطف الله تعالى به وتولاه وأجرى الخيرات على يده لجاه سيدنا محمد ﷺ خير أنبياء وحضر إلى المجلس المشار إليه الصدر الجليل مولانا وسيدنا سلالة آل طه وياسين فرع الشجرة الذكية وطراز العصابة الهاشمية الأمير يوسف بك أحمد همام وابنه الشاب القاصر عن درجة البلوغ الأمير همام وشقيقه الأمير عيسى وبني عمه الأمير على سليمان محمد وشقيقه الأمير دشناوى القاطنين بفرشوط وحضر لحضورهم مولاي الإمام الشريف محمد بن أحمد حسن الحسينى لبقية أمراء ومولاي الإمام إسماعيل بن على بن محمد الحسينى حامى حما المغرب الأقصى والشريف محمد أحمد إبراهيم الإدريسي الحسينى المغربى والشريف عبد الكريم محمد محمد شرف الدين الحسينى نقيب الأشراف بدمشق الشام والشريف صالح حسن على الحسينى حامى بهوت وشيخ الإسلام والشريف محمد والشريف عبد الله أحمد وسيف الإسلام بكار همام سر عسكر والأمير حمد بن الأمير خلف أبو حزوف بن الأمير أبو بكر بكار همام محتسب الصعيد ثم بعد حضورهم طلبوا من حضرة قاضى الديوان المشار إليه أعلاه أن يلحقه بسلسلة نسب آبائهم وأجدادهم وأبرزوا فرمانات شهبانية سلطانية وحججاً وأنساباً وأحكاماً قاطعة بصحة نسب السادة الهمامية وأنهم من خلاصة العترة الطاهرة النبوية المحمدية فوجدنا ذلك كله صحيحاً بالتطبيق معهم بغاية الدقة والتحرير وعلى هذا حكمنا فى كمال هذا النسب المتفق عليه والمقطوع بصحته من المستندات المذكورة واتصاله بالملاذ الأحمى حكماً مرعياً بإلحاق نسب السادة المتقدم ذكرهم بسلسلة نسب آبائهم وأجدادهم كما جاء فى المستندات المذكورة أن الشاب الأمير همام ابن الصدر الجليل مولانا وسيدنا يوسف بك وشقيق مولانا وسيدنا الأمير عيسى ولدا مولانا أمير الصعيد احمد همام ابن مولانا وسيدنا أمير الصعيد وبرقة همام سيبك والأمير على وشقيقه الأمير دشناوى بك ولدا مولانا سليمان الهوارى والى دشنا والبلينا وأخميم وسوهاى وما يتبعهم ابن مولانا وسيدنا شيخ العرب والسادة وشيخ مشايخ الهوارة وسر عسكر أمير الصعيد محمد ابن ذى القضاء والصدارة بالصعيد مولانا وسيدنا بكار ابن شيخ العرب والسادة وشيخ

^١ مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية بالقاهرة سجلات محكمة قنا، محظفة رقم ١.
نقلا عن صلاح أحمد هريدى، دور الصعيد فى مصر العثمانية، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤م ص ٤٥١.

مشايخ الهوارة أمير صعيد مصر وبرقة مولاي همام سيبك المغربي ابن مولاي ماضى ابن مولاي أحمد ابن مولاي عياشى ابن مولاي يحيى ابن مولاي محمد السعيد ابن مولاي الفاسى ابن مولاي يوسف ابن مولاي إبراهيم ابن مولاي عبد المحسن ابن مولاي محمد أبو يمن ابن مولاي موسى الخوين ابن مولاي يحيى ابن مولاي عيسى ابن مولاي على الفقى ابن مولاي محمد نزيل بلاد المغرب ابن الإمام حسن ابن مولاي على الهنادى ابن مولاي محمد الجواد ابن مولاي على الرضى ابن الإمام موسى الكاظم ابن الإمام جعفر الصادق ابن الإمام محمد الباقر ابن الإمام على زين العابدين ابن سيدنا ومولانا الإمام الحسين السبط ابن على كرم الله وجهه كملت هذه السلسلة العلوية والشجرة القرشية التى أصلها ثابت وفرعها فى السماء وعنانها ثابت وفخرها قد سما تتضمن سادتنا الهمامية الحسينيين الأشراف سلالة عبد المطلب ابن عبد مناف الذى شاع فضلهم فى سائر البوابا رضوان الله عليهم أجمعين وثبت مضمون ذلك لدى مولانا قاضى الديوان المشار إليه أعلاه ثبوتاً شرعياً مستوفياً للشرائط الشرعية والواجبات المحررة المرعية وحكم بصحته حكماً صحيحاً شرعياً أيد الله تعالى أحكامه .

مضبطة سلمت للجناب العالى الأمير يوسف بك بحضور الأمير أحمد ابن الأمير إسماعيل سيف الإسلام بكار همام والأمير عمر أحمد محمد بكار همام .

السيد جمال الدين على
نائب الشرع الشريف
بقنا سابقاً والصعيد

ملحق رقم (٣)

وثائق عن نسب الهوارة .

وثيقة رقم (٢) عن نسب الهوارة لأسرة الرسول ﷺ في عام ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م^١.

الأمر كما ذكر فيه
شهد بذلك الأمير الشريف
الفقير عبد الرحيم
حسبه طابع قاضى قنا

أحمد ريان أحمد محمد همام

عمر ريان همام سيبيك الحسينى

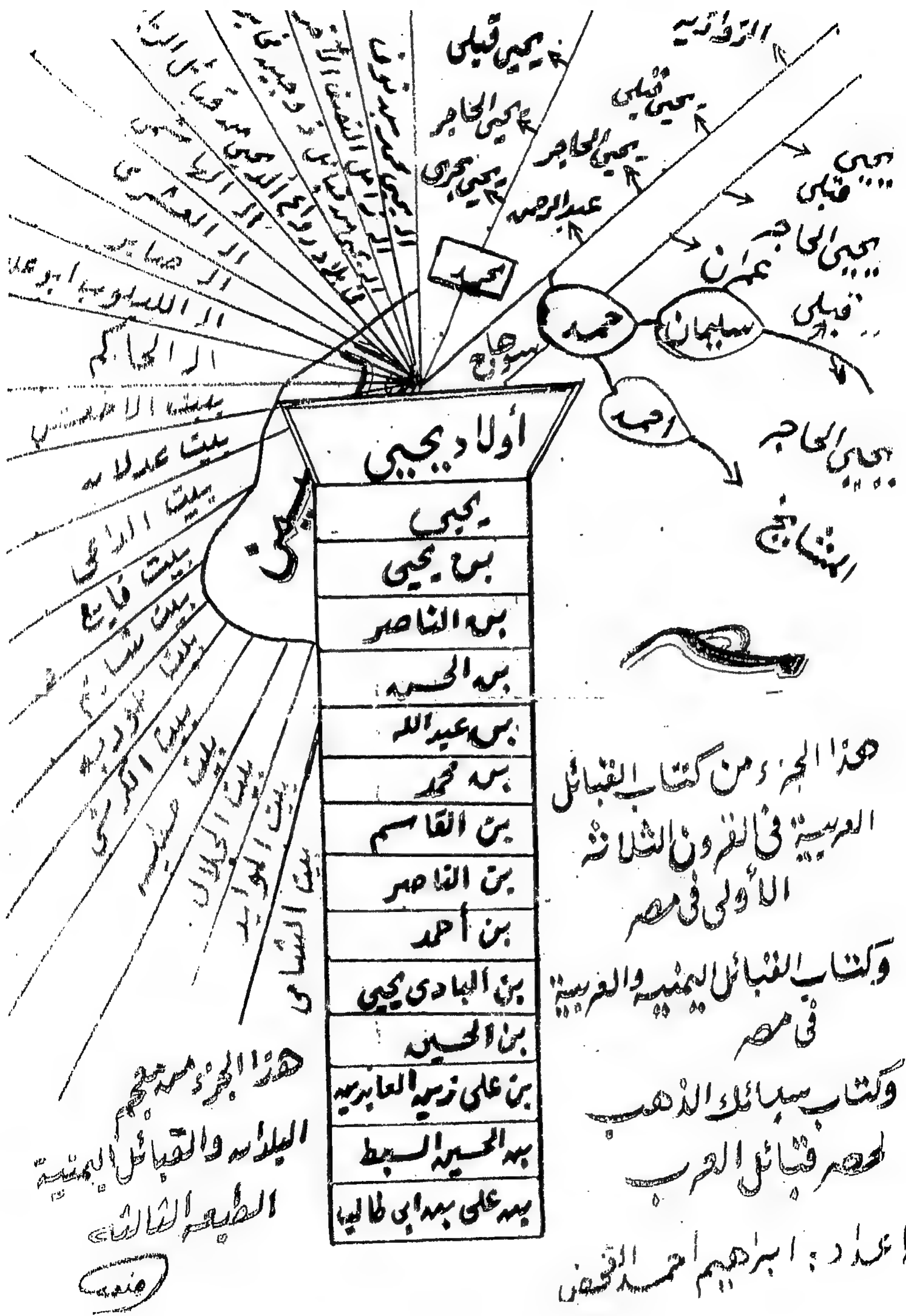
بمحكمة مدينة قنا حضر بالمحكمة المشار إليها حفيد شيوخ العرب وشيوخ مشايخ الهوارة والأمراء والولاة الفاطميين السيد الأمير أبو الرضا بكار والسيد اللواء يوسف إبراهيم والسيد على عبد المغيث القاطنين بفرشوط والسيد على ابن على أبو على وابنه الشاب القاصر السيد أحمد القاطنان بقنا والسيد محمد عبد الكريم والقاطن ببهجورة المعروفون عينا واسماً وذاتاً بتعريف الشهود وهم السادة أحمد غزالى على نقيب الأشراف وفائز راجح العنقاوى والسيد عبد المحسن ضاف مهدى وحسين محمد على بصرى وحسن على حسن أحمد بكر وعبد الرحيم وإبراهيم إسماعيل مبارك وإدريس جاد الله القتاوى القاطنين بقنا والسيد قاسم حسين أبو بكر بكار القاطن بشنهور وطلبوا إلحاقهم بسلسلة نسب آبائهم وأجدادهم وقدموا حججاً وأحكاماً وفرمانات شاهانية سلطانية وأنساب صحيحة مثبتة بأن هذه العائلة الهمامية الحسينية الهاشمية من خلاصة العترة الطاهرة النبوية المحمدية فوجدنا ذلك كله صحيحاً بالتطبيق معهم بغاية الدقة والتحرير وعلى هذا حكمنا فى كمال هذا النسب المتفق عليه والمقطوع بوضوحه من المستندات المذكورة واتصاله بالملاذ بإلحاق نسب السادة المتقدم ذكرهم بسلسلة نسب آبائهم وأجدادهم كما جاء فى المستندات المذكورة أن السيد أبو الرضا واضحاً باسم السيد بكار بك أمير دشنا وحميده ابن الأمير سليمان الهوارى والسيد اللواء يوسف بك ابن الوزير إبراهيم ابن الأمير دشناوى بيك ابن الأمير سليمان الهوارى والسيد على ابن السيد عبد المغيث دشناوى بك والسيد أحمد المذكور ابن السيد على المذكور شقيق السيد سليمان والسيد إسماعيل أولاد فخر السادة الهمامية العظام الناظر فى الأحكام الشرعية يومئذ بصعيد مصر الأمير على ابن صاحب السيادة والأمثال المتوج بتاج الفرد والمهابة والإجلال مولانا وسيدنا الأمير سليمان الهوارى والى دشنا والبلينا وأخميم وسوهاج وما يتبعهم ابن شيخ العرب والسادة وسر عسكر أمير الصعيد محمد ابن ذى القضاء والصدارة بالصعيد سيدنا بكار ابن

^١ مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية بالقاهرة ، سجلات محكمة قنا ، محظظة رقم ١ .
نقلا عن صلاح أحمد هريدى ، دور الصعيد فى مصر العثمانية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤م ص ٤٥٤ .

أمير صعيد مصر ورثة سيدنا همام سيببك والسيد محمد المذكور به عمدة قبائل الهوارة السيد عبد الكريم به قدوة الأماجد المكرمين شيخ العرب والسادة وشيخ مشايخ الهوارة أمير صعيد مصر الأمير همام باشا ابن أمير الصعيد سيدنا يوسف بك ابن أمير الصعيد سيدنا أحمد همام ابن أمير الصعيد سيدنا صبيح ابن أمير صعيد مصر وبرقة الجناب الكريم العالى والكوكب المنير المتولى حائز رتبة المفاز والمعالى سيدنا ومولانا شيخ العرب والسادة وشيخ مشايخ الهوارة مولانا همام سيببك المغربى ابن سيدى ماضى محكمة شرعية أحمد ابن سيدى عياشى ابن مهدى أحمد ابن محمد سيدى جعفر همام ابن سيدى محمد ابن سيدى حمد همام ابن سيدى محمد القاصر ابن سيدى يوسف ابن سيدى إبراهيم ابن سيدى عبد المحسن ابن سيدى حسين ابن سيدى محمد أبو ندى ابن سيدى موسى الجونى ابن سيدى يحيى ابن سيدى حسن ابن سيدى على التقى ابن سيدى محمد ابن سيدى حسن ابن سيدى على الهادى ابن سيدى محمد ابن سيدى على الرضى ابن سيدى موسى الكاظم ابن سيدى جعفر الصادق ابن سيدى محمد الباقر ابن سيدى على زين العابدين ابن سيدنا ومولانا الإمام الحسين السبط ابن الإمام على كرم الله وجهه رضوان الله عليهم أجمعين وثبت مضمون ذلك ثبوتاً شرعياً لدى الحاكم الشرعى الصادر حكمه الواضح .

كاتب راجي عفو الله

مصطفى ابن عبد الله رضى الله عنه



هذا الجزء من كتاب القبايل
الغريبية في القرون الثلاثة
الأولى في مصر
وكتاب القبايل اليمنية والغريبية
في مصر

وكتاب سبائك الذهب
للمصنف فاضل القرم

اعداد: ابراهيم احمد القضي

ملخص الرسالة

الملخص باللغة العربية .

الملخص باللغة الأجنبية .

ملخص الرسالة

مشكلة الدراسة :

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

هل هناك علاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة ؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى عدة أهداف على النحو التالي :

١. التعرف على العلاقة بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع .
٢. الكشف على أهم أسباب النزاع لدى قبيلة الهوارة في صعيد مصر .
٣. الكشف عن أهم أساليب فض النزاع لدى قبيلة الهوارة في صعيد مصر .
٤. تجسيد صورة حية لما يحدث في إطار القضاء العرفي .
٥. معرفة العلاقة بين الأسلوب العرفي والأسلوب الرسمي لفض المنازعات

تساؤلات الدراسة :

١. هل هناك علاقة بين أسباب النزاع وأسلوب فض النزاع ؟
٢. ما هي أهم أسباب النزاع في مجتمع الهوارة في صعيد مصر ؟
- هل هي أسباب اقتصادية أم أسباب اجتماعية أم ثقافية ؟
٣. ما هو الأسلوب المفضل لفض المنازعات لدى الهوارة ؟ ولماذا ؟
٤. هل هناك علاقة بين الأسلوب الرسمي والأسلوب العرفي في فض المنازعات ؟

أهمية الدراسة :

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية :

١. إن دراسة أسباب النزاع وأساليب فض النزاع يجعلنا نتعرف على العلاقة بينهما
٢. إن دراسة هذا الموضوع تجعلنا نتعرف على دور القانون العرفي في فض المنازعات
٣. يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة إسهاماً متواضعاً في مجال علم الاجتماع .

أساليب الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي ، والأسلوب الإثنوجرافي بهدف وصف وتحليل الظاهرة موضوع البحث والتوصل إلى معرفة دقيقة عن عناصر الظاهرة .

أدوات الدراسة :

استخدم الباحث مجموعة من الأدوات لتحقيق مبدأ التكامل المنهجي على النحو التالي :

١ . دليل المقابلة

٢ . الملاحظة بالمشاركة

٣ . الإخباريون

مفردات الدراسة وطرق اختيارها :

اختار الباحث ١٢٠ مفردة موزعة على النحو التالي :

١٠٠ مفردة لتمثل حالات النزاع منها ٥٠ مفردة من محافظة سوهاج و ٥٠ مفردة من محافظة قنا .

بالإضافة إلى ٢٠ مفردة من قضاة المجالس العرفية والإخباريين .

مجالات الدراسة :

(١) المجال الجغرافي :

تم تطبيق الدراسة الميدانية في كل من مركز دار السلام بمحافظة سوهاج ومركز دشنا بمحافظة قنا حيث تم اختيار بعض القرى من هذه المراكز لتطبيق الدراسة فيها .

(٢) المجال البشري :

أفراد قبيلة الهوارة بمحافظة سوهاج وقنا

(٣) المجال الزمني :

استغرقت الدراسة الميدانية حوالي عامين كاملين من ١/١/٢٠٠٤م إلى ١/١/٢٠٠٦م

كان يتردد فيهما الباحث على سوهاج وقنا ويتخللهما فترات يعود فيها إلى القاهرة .

نتائج الدراسة :

١. أكدت الدراسة الميدانية أن هناك علاقة إيجابية بين أسباب النزاع وأساليب فض النزاع ، حيث أنه كلما كان سبب النزاع بسيطاً يتم حل النزاع بالأساليب العرفية أما إذا كان سبب النزاع معقد ويصعب على الأسلوب العرفي التعامل معه يتم اللجوء إلى الأساليب الرسمية مثلما يحدث في حالات القتل .

٢. أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن من أهم أسباب النزاع ما يلي :

- الاعتزاز بالنسب والنظرة المتدنية لأبناء القبائل والعائلات الأخرى من قبل الهوارة

- الاختلاف بسبب حدود الأراضي الزراعية .

- الميراث .

- الخروج عن عادات وتقاليد الهوارة .

- تهور الشباب والتعصب للقبيلة وخاصة في الانتخابات .

٣. أكدت الدراسة الميدانية أن من أهم صفات قضاة المجالس العرفية (الوسطاء) :

- أن يكون هوارى من الأب والأم .

- أن يكون مشهوداً له بالصدق والأمانة وحسن الخلق .

- أن يكون على درجة من الثراء .

- أن يكون أبناؤه على خلق طيب (إذا كان لديه أبناء)

- أن يكون ملماً بقواعد العرف ولم يسبق له الخروج عنها .

- أن يكون لديه القدرة على الإقناع والتأثير في الآخرين .

- ألا يميل مع أحد في حكمه .

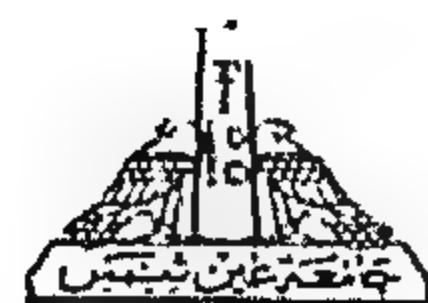
٤. أكدت الدراسة الميدانية أن الأب يورث لابنه مكانته داخل القبيلة .

٥. أكدت الدراسة الميدانية أن هناك ارتباط بين مواسم الري والحصاد والانتخابات وبين حدوث النزاعات .

٦. أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك أنماطاً جديدة من النزاعات لم تكن معروفة من قبل مثل النزاعات التي تحدث بسبب الزحام على أنابيب البوتاجاز أو التحرش بالفتيات .

٧. أظهرت الدراسة الميدانية أن معظم النزاعات القبلية في مجتمع الدراسة تكون بين الهوارة والعرب والفلاحين والأشراف .

٨. أظهرت الدراسة الميدانية أن أفراد قبيلة الهوارة يفضلون اللجوء إلى الأساليب العرفية في فض منازعاتهم وذلك لسهولة إجراءاتها وقلة تكاليفها مقارنة بالأساليب الرسمية .



Ain – Shams University
Faculty of Arts
Department of Sociology

The Reasons and Resolving Methods Of Disputes at Hawara Trabe in the Upper Egypt

**Field Work – study
Proposal For Thesis**

Introduced by

El – Fangary A. Mohammed

Under Supervision

Prof. Tharwat Eshak
Prof of Sociology
Ain Shams University

The Summary of the study

The problem of the study :

The problem of the present study can be summarised in the following question:

Is there a relationship between the reason for dispute and the method of reconciliation in al-hawara tribe?

Objectives of the study:

The present study aims at the following objectives:

- 1-finding the most important reasons for disputes in al-hawara tribe in upper egypt.
- 2-finding the most important methods of reconciliation in al-hawara tribe in egypt.
- 3-personification of a live picture of what happens in customary judgement.
- 4-knowing the characteristics of customary judges, the nature of the laws they decide on , to what extent these laws are obligatory, the methods used to execute these laws.

Questions of the study:

- 1- is there a relationship the reason for disputes and the methods of reconciliation?
- 2-what are the reasons for a dispute in the society of al-hawara tribe in upper egypt? Are they economic, social or cultural or others?
- 3-what is the preferred method in reconciliation at al-hawara tribe? And why?
- 4- what are the characteristics of customary sessions judges?and what is the nature of judgements that the customary judges decide on? And what are the procedures of holding a customary session?
- 5-when do individuals resort to the formal system in reconciliation? And when do they resort to the customary system of reconciliation?

Significance of the study:

The importance of the present study can be summarized in the following:

- 1- the study of the reasons for disputes and the methods of reconciliation makes us know their relationship .
- 2-the study of al-hawara tribe helps us know the role of the social control in this tribe.
- 3-the study of this subject makes us know the role of the customary law in reconciliation.
- 4-the researcher hopes that the present study represents a humble contribution in sociology studies.

Methodology:

The present study is a descriptive one which aims at describing and analyzing the studied phenomena and presenting a better understanding of it, and reaching a detailed and accurate knowledge of this phenomena element.

Tools of the study:

The researcher used a group of tools to achieve the objective integration principle, the most important of these tools are:

- a-the interview
- b-participatory observation
- c-reporters

sample and methods of its choice:

the sample of the present study is about (100 persons) distributed as follows: (50 persons from sohag governorate) and (50 persons from Qena governorate)

besides, about 20 from customary sessions judges.

The sample was chosen deliberately besides using the snow ball method.

Fields of the study:

1-The geographical field

some villages in Dar-eslam in sohag governorate and some villages in Dishna in Quna governorate.

2- the time field:

the field study lasted for about two years ,the researcher had been to sohag, Quna and Cairo periodically.

3-The human field:

individuals of Al-hawara tribe in sohag and Quna.

Findings of the study:

1- **The field study assured that there is a positive relationship between the reasons for dispute and the methods of reconciliations.** whenever the reason was simple, the customary method is used in reconciliation. But when ever the customary system is unable to reconcile, this means that the cause of the dispute was complex and not simple and the individuals resort to the formal system like the dispute because of revenge or killing.

2-**The findings of the study assured that the causes of dispute are various and the following are the most important:**

- a-Honor of relation, and looking other tribes individuals down on the side of Al-hawara.
- b-The disputes because of agricultural land frontiers.
- c-The disputes because of inheritance.
- d-Leaving out Al-hawara habites and customs .

- e-Youth impoence and fanaticim for their tribe especialy at election.
- f-Girls annoyance in some social occasions such as feasts.

3-The field study assured that there are charactristics of judges of customary sessions. The following are the most important ones:

- a-they should be a hawari parents.
- b-they should be honest and have good manners.
- c-their sons should have good manners too.
- d-they should be rich.
- e-they should be fair and know the customary rules.
- f-they should have the ability to convince and affect others.

4-The field study assured that the father leaves in his sns his prestige and post in the tribe. When he attends a reconciliation session he accompanies one of his sons and almost is eldest.

5-The field study assured that there is arelation between irrigation ,harvesting and elections, and the occurance of the disputes.

6-The field study pointed out that there are newunknown disputes such as what happens because of crowdedness on gas tanks.

7-The field study pointed out that there is some customes between Al-hawara in the village, and those in the town and those in the village ,and those in sohag and those in Quna. Al-hawara villgers in Quna don't permit, (in some areas) the girl to go out of her house for any reason even for study or work after the age of the primary school. So, she doesn't cause any dispute or even a part of adispute. But Alhawara in Baliana and Dar elsalam in sohag let girls go out for study the like ,and thus she might be a reason for dispute.

8-The field study pointed out that most tribal disputes are among three main tribes. Those are Alhwara, alarab and alashraf because of the tribal fanticism.

9-The field study indicated that the persons of Alhawara tribe prefer to resort to customary methods in reconciliation.this is because their procedures are easy, they don't cost much and their decisions are fast.

